

العلاقات الإماراتية المصرية

1981 - 1971

قماشة بخيت عبيد مبارك الدرمكي



مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث

HAMDAN BIN MOHAMMED HERITAGE CENTER



(١٩٨١-١٩٧١)

قماشة بخيت عبيد مبارك الدرمني



العلاقات الإماراتية المصرية

(1981 - 1971)

قماشة بخيت عبيد مبارك الدرمني



ص.ب: ٣٣٣٥٥٠٠ دبي، هاتف: ٣٧٣٧٠٠٠ ٤ ٩٧١ +

www.hcc.gov.ae

info@hcc.gov.ae

[@hccgovae](https://www.instagram.com/hccgovae)

[@hccgovae](https://www.facebook.com/hccgovae)

HCC Gov



الطبعة الأولى 2014 م

جميع الحقوق محفوظة

هذا الإصدار خاص بمركز حمدان بن محمد لإحياء التراث، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل كان (بما في ذلك النسخ المصورة أو استخدام الوسائل الإلكترونية) من دون الموافقة المكتوبة لأصحاب حقوق النشر. وينبغي توجيه الطلبات الخاصة بالحصول على الموافقة المكتوبة لأصحاب حقوق النشر بهدف إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب، إلى الناشرين طبقاً لقانون حقوق النشر الدولي لعام ١٩٥٦م، وللقانون الاتحادي رقم (٧) لعام ٢٠٠٢م الخاص بحقوق النشر الخاصة بالمنشئ الأصلي والمنشئين الثانويين. وكل من يتصرف بما يخالف حقوق النشر المذكورة سيكون عرضة للملاحقة القانونية والمطالبة بالأضرار الناجمة عن ذلك.

ISBN 978-9948-22-592-8

طبع ونشر في دولة الإمارات العربية المتحدة



(1971-1981)

إهداء

إلى وطني الغالي
دولة الإمارات العربية المتحدة
أهدي ثمرة عملي هذا
بعضاً من وفاء

مُقَدِّمَةُ المَرْكَز

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة ارتباطاً وثيقاً بجمهورية مصر العربية. لقد أدركت الدولتان منذ أمد بعيد أهمية هذه العلاقة وجدواها، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. وتأكيداً على هذه الأهمية، كان موقف المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان موقفاً واضحاً وصريحاً خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حين قرّر قطع البترول عن الدول المساندة لإسرائيل، وقال قولته المشهورة: (إنّ النفط العربي ليس بأعلى من الدم العربي). وفي السياق نفسه الداعم لمصر العروبة، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي: (إن مصر هي قلب الأمة النابض). ولا يخفى على العالم أهمية مصر. وعلى الجانب الآخر كانت مصر دوماً عوناً ومسانداً للإمارات، فقد كانت مصر من أولى الدول التي أيّدت وبشكل مطلق، قيام اتحاد الإمارات فور إعلانه في عام 1971م.

واستمراراً لأواصر التعاون والصداقة القوية التي تربط جمهورية مصر العربية بشقيقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، سارت الدولتان على نفس النهج في تقوية ودعم هذه العلاقات ذات المصالح المشتركة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تنسيقاً وثيقاً بين البلدين على الصعيد السياسي حيال الكثير من القضايا المهمة، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. فالتنسيق في المواقف السياسية الإماراتية المصرية واضح، وقد أظهر نجاحاً موقفاً حول العديد من الملفات السياسية والقضايا الرئيسية، مثل القضية الفلسطينية وقضايا الأمن العربي والخليجي. كما وقّعت الدولتان العديد من اتفاقيات التعاون والتفاهم المشترك لدعم الكثير من المشاريع المشتركة.

تحتاج هذه العلاقات القائمة بين الدولتين إلى دراسات تحليلية تدعم مسيرة التعاون المشترك بينهما، ونحن هنا في إدارة البحوث والدراسات بمركز حمدان بن محمد لإحياء

التراث، نضع بين أيدي القراء أطروحةً علميّةً مهمّةً ترصد هذه العلاقة في مسيرتها التاريخية منذ 1971م وحتى ١٩٨١م.

انطلاقاً من الرؤية الحكيمة لسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، وليّ عهد دبي، التي تؤكد أنّ الاهتمام بالتراث والتاريخ ضرورةٌ وواجبٌ وطنيٌّ، ينبغي أن يتعاون فيه الجميع وأن تتضافر من أجله الجهود كافة. ومركز حمدان بن محمد لإحياء التراث يسعى ليكون مصدراً علمياً موثقاً ومعتمداً للباحثين والمهتمين بالشأن التاريخي والتراثي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأحد أهم أهدافه في هذا الجانب، هو إجراء الدراسات العلمية المدعومة بالأدلة والشواهد والقائمة على مناهج علميّة معتمدة.

نتمنى للقارئ استفادةً علميّةً في إطارٍ تاريخي واضح، يسبّر مرحلةً مهمّةً من تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

إدارة البحوث والدراسات

مركز حمدان بن محمد لإحياء التراث



بَيْنَ يَدَيِ الْكِتَابِ

هذا العمل الذي بين أيدينا هو نتاج رسالة علمية تقدمت بها الباحثة قماشة بخيت الدرهمي لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، من قسم التاريخ والحضارة الإسلامية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية من جامعة الشارقة.

وتمثل الفترة محل الدراسة (١٩٧١-١٩٨١) أهمية كبرى في تاريخ العلاقة بين الدولتين الشقيقتين؛ فهي تبدأ مع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة حكيم العرب والأب المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، وتتواكب مع تولي الرئيس أنور السادات الحكم في أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر رحمه الله. وتنتهي مع نهاية حكم الرئيس السادات، وهي فترة تشهد العديد من المتغيرات على الساحة العربية والدولية.

ويتميز هذا البحث بكونه يرصد العلاقات بين الدولتين للمرة الأولى، ويحاول إلقاء الضوء على جميع جوانب العلاقات، حيث إن الدراسة لم تقتصر على تغطية الجانب السياسي في العلاقات فحسب؛ بل امتدت لتشمل الجوانب الثقافية والاقتصادية، والتي شهدت نمواً ملحوظاً في هذه الفترة، على الرغم من الأحداث السياسية التي قد كان بعض الناس يتوقع أن تعيق ذلك النمو المتصاعد.

ولم تدخر الباحثة جهداً في الاطلاع على المصادر والوثائق والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، مما أثرى العمل، وجعله إضافة إلى المكتبة التاريخية، وفتحاً لباب البحث في مجال تاريخ العلاقات الدولية بين الدول العربية، والتي يحاول بعض الباحثين تجنب الخوض فيها.

وقد تحلت الباحثة بالشجاعة وتسلمت بالموضوعية وهي تتناول فترة معاصرة من تاريخ

أمتنا العربية، نحن أحوج ما نكون إلى دراسته، لإبراز تطور العلاقات بين شعوب هذه المنطقة، بصورة تظهر أن علاقات الشعوب تتجاوز كثيراً من الصعوبات التي تواجهها.

إن حكمة صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة قد أسهمت من دون شك في تنمية العلاقات بين الدولتين، وكذلك فإن مواقف مصر وسياساتها أسهمت في إثراء هذه العلاقة الممتدة عبر التاريخ.

و الله ولي التوفيق

أ.د. محمد عبد الوهاب

الأستاذ بقسم التاريخ في جامعة الشارقة وعين شمس

21 ذي الحجة ١٤٣٥

16 أكتوبر ٢٠١٤



مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنار بصيرتي ووفقني لإنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه الطاهرين أجمعين.

أما بعد....

فتتسم العلاقات الإماراتية - المصرية بأنها نموذج يُتخذى للعلاقات العربية - العربية سواء من حيث قوتها وقيامها على أسس راسخة من التقدير والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، أو من حيث استقرارها ونموها المستمر، أو من حيث ديناميكية هذه العلاقة والتواصل المستمر بين قيادتي البلدين وكبار المسؤولين فيها، ويرجع تاريخ العلاقات الإماراتية - المصرية إلى ما قبل عام ١٩٧١ الذي شهد التمام الإمارات السبع في دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. والتي دعمت مصر إنشاءها وأيدت بشكل مطلق الاتحاد الذي قامت به دولة الإمارات. وتعد مصر من بين أولى الدول التي اعترفت بالاتحاد الجديد فور إعلانه، ودعمته دولياً وإقليمياً كركيزة للأمن والاستقرار، وإضافة قوة جديدة للعرب. و قد أدى ازدياد قوة العلاقات الثنائية بين البلدين وتوثيق عراها من يوم لآخر، إلى ازدياد التعاون بينهما في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية وكذلك الثقافية.

لذلك جاءت هذه الدراسة حول العلاقات الإماراتية - المصرية ١٩٧١ - ١٩٨١م، لتسلط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية لتلك العلاقة، حيث شهدت سنة ١٩٧١ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي الانطلاقة الرسمية لتلك العلاقة، كما شهدت بداية حكم الرئيس السادات في مصر -الذي تولى الرئاسة عقب وفاة الرئيس عبد الناصر في أغسطس سنة ١٩٧٠- أما سنة ١٩٨١ فقد تم فيها اغتيال الرئيس السادات، وما تبعها من وصول قيادة جديدة إلى الحكم في ظل مقاطعة الدول العربية لمصر عقب توقيعها اتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح عام ١٩٧٩ مع إسرائيل.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حقبة زمنية مهمة من تاريخ الوطن العربي، والتي حفلت بأحداث كبيرة أبرزها حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وما حققته حرب التحرير تلك من تضامن عربي، كما شهدت أيضاً بداية عملية السلام بين مصر وإسرائيل، وما أدت إليه من نتائج خطيرة على مستوى العلاقات العربية - العربية، كما رمت هذه الدراسة إلى بيان السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات، وكيف سعت القيادة الإماراتية إلى توظيف إمكانات الدولة في خدمة القضايا العربية، إضافة إلى إيضاح السياسة الخارجية العربية لمصر في ظل حكم الرئيس السادات، والتي جاءت مغايرة لسياسة سلفه الرئيس جمال عبد الناصر. من جهة أخرى سعت هذه الدراسة إلى استعراض رؤية البلدين للقضايا السياسية التي تخص كليهما، فضلاً عن بيان أوجه التكامل والتعاون بين البلدين سواء في المجال الاقتصادي أو الثقافي.

ولذلك قُسمت الدراسة على فصل تمهيدي، ومدخل، وثلاثة فصول وخاتمة:

حيث يتناول التمهيد مظاهر علاقة مصر بإمارات ساحل عُمان خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧١م،

سواء من خلال دور البعثات التعليمية المصرية في الارتقاء بالتعليم النظامي في الساحل منذ سنة ١٩٥٥، أو عبر التحاق الطلبة الإماراتيين للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية، فضلاً عن الدور الذي لعبه الإعلام المصري في التوعية بقضايا الساحل من خلال إذاعة "صوت العرب"، إضافة إلى تبني النظام المصري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر لقضايا الساحل عربياً ودولياً، كما يسلط التمهيد الضوء على تفاعل إمارات ساحل عمان رسمياً وشعبياً، مع أبرز الأحداث التي مرّت بها مصر، إضافة إلى الموقف المصري من الانسحاب البريطاني ومن اتحاد الإمارات. أما المدخل الذي جاء بعنوان "السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات ومصر" فيشمل التعريف بطبيعة السياسة الخارجية العربية لكلا البلدين، والعوامل التي أثّرت في تلك السياسة، حتى يسهل في ضوء ذلك فهم العلاقة الإماراتية المصرية. في مقابل ذلك خُصّص الفصل الأول ليتناول العلاقات السياسية بين البلدين عبر طرح ثلاث قضايا أساسية هي: الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، والموقف الإماراتي من حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، إضافة إلى الموقف الإماراتي من عملية السلام بين مصر وإسرائيل. أمّا الفصل الثاني والذي يتطرق إلى العلاقات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في توثيق الروابط بين البلدين، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث ارتفعت أسعار النفط بما حقق لدولة الإمارات فائضاً مالياً كبيراً وظفته في دعم الاقتصاد المصري، وكذلك بعد تبني الرئيس المصري لسياسة الانفتاح الاقتصادي سنة ١٩٧٤، ولذلك جاء هذا الفصل ليعزز جوانب تلك العلاقة التكاملية سواء من خلال تبادل الخبرات الفنية، ودور العمالة المصرية في سوق العمل الإماراتي، والتبادل التجاري بين البلدين والدعم الإماراتي للتنمية في مصر.

في مقابل ذلك يُركز الفصل الثالث والأخير على العلاقات الثقافية، والتي هي من أعمق أنماط العلاقات البشرية، كونها تريد التواصل بين الشعوب، حيث يتطرق هذا الفصل إلى أهم أشكال التعاون الثقافي بين البلدين في تلك المرحلة، وهي البعثات التعليمية الطلابية الإماراتية إلى الجامعات المصرية، ودور مصر في دعم التعليم في دولة الإمارات، وكذلك دور مؤسسة الأزهر في تدعيم العلاقات الثقافية فضلاً عن التعاون في المجال الإعلامي.

تلا ذلك الخاتمة التي استعرضت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي التحليلي، عبر استرداد الأحداث والوقائع التاريخية وتحليلها، وكذلك المنهج الوصفي الكمي، وخاصة في الفصلين الثاني والثالث، حيث تم جمع الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالتبادل التجاري وحجم العمالة المصرية في السوق الإماراتية، فضلاً عن البيانات المتعلقة بأعداد الطلبة المبتعثين إلى الجامعات المصرية، وكذلك نسب المعلمين المصريين العاملين في مدارس الإمارات، حيث جُمعت تلك الإحصاءات وتم تحليلها واستنتاجها.

هذا وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق الأمريكية والبريطانية، إضافة إلى المصادر والمراجع الأخرى التي وردت فيها إشارات حول الموضوع، ولعل أبرزها:

Records of the Emirates 1966 – 1971:

و هي عبارة عن سجلات لتاريخ الإمارات، قام باختيارها وتحريرها أنيتا بوردت L. p Anita Burdett. حيث اعتمدت الدراسة على المجلد السادس، الذي وردت فيه معلومات عن موقف مصر من الانسحاب البريطاني ومن تأسيس اتحاد الإمارات، وكذلك من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث.

بالإضافة إلى The Annual Record of the Gulf, 1963 والتي تمثل سجلات لتاريخ منطقة الخليج العربي، حيث أفادت الدراسة من المجلد السادس الذي يغطي سنة ١٩٦٣، في بيان موقف بريطانيا من المدرسين المصريين في إمارات الساحل، إضافة إلى معلومات حول تفاعل أهل الساحل مع أحداث المنطقة العربية.

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المودعة في مركز الوثائق والبحوث التابع لوزارة شؤون الرئاسة في أبوظبي، وقد أفادت الدراسة منها في بيان دعم مصر لإقامة علاقات دبلوماسية مع إيران.

كتاب جزر الإمارات المحتلة ومباحثات الاتحاد التساعي "قراءة في الوثائق البريطانية لعامي ١٩٧١ - ١٩٧٢"، للمؤلف محمد فارس الفارس، ويُعدُّ من المراجع المهمة نظراً لاعتماده على الوثائق البريطانية، وقد أفادت الدراسة من هذا المرجع في تحليل موقف مصر من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث.

من جهة أخرى ورغم أهمية الموضوع، إلا أنه لم يحظَ بالبحث والتركيز من قبل الباحثين، سوى إشارات إليه، خاصة في الكتب التي تتحدث عن السياسة الخارجية لدولة الإمارات وغيرها من الكتب التي تتناول علاقة مصر مع الدول العربية وخاصة الخليجية، حيث يأتي ذكر دولة الإمارات ضمن تلك الدول، ونذكر من تلك المراجع على سبيل المثال:

السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق للمؤلف نايف علي عبيد، حيث أشار الكاتب عند تناوله السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات إلى موقف الإمارات من حرب أكتوبر، إضافة إلى رؤية القيادة الإماراتية لعملية السلام بين مصر وإسرائيل.

علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، للمؤلف حسن أبو طالب، حيث يستعرض الكاتب علاقات مصر السياسية، والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية، ويرد ذكر دولة الإمارات ضمن تلك الدول.

في مقابل ذلك واجهت الدراسة بعض الصعوبات، تمثلت في ندرة المصادر والمراجع والأبحاث التي تتعلق بالموضوع بصورة مباشرة، إضافة إلى عدم توفر بعض الإحصاءات لدى بعض المؤسسات الإماراتية والمصرية، كالبيانات حول أعداد العمالة المصرية في دولة الإمارات، ولكن تم تجاوز تلك الصعوبات عبر الاطلاع على عدد من المراجع والدراسات التي تناولت ذلك الموضوع، إضافة إلى تتبع الصحف سواء المصرية أو الإماراتية التي استفادت منها الدراسة بشكل كبير.

في الختام لا يفوتني أن أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى مقام صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي - الرئيس الأعلى لجامعة الشارقة - على رعايته الكريمة لطلاب العلم، كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الكرام بقسم التاريخ وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد عبد الوهاب على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة وإسدائه النصح والتوجيه، ولأعضاء لجنة المناقشة أ. د خالد السعدون ود. سيف البدواوي، والشكر كذلك إلى أ. د علاء نورس

أستاذ التاريخ بجامعة الإمارات على تقديمه الدعم والنصيحة، وللدكتور سلطان عبد المجيد على

دعمه المتواصل، وكما أشكر أسرتي الكريمة التي كان اهتمامها ودعمها أحد أسباب إكمال هذه الدراسة، والشكر كذلك موصول لكل من الكاتب الصحفي عباس الطرابيلي، وللدكتور حازم محمد الخبير الاقتصادي في دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي، وللدكتور عبد الحميد رضوان الخبير في وزارة التجارة الخارجية الإماراتية، ولالأستاذ سالم السعدي في وزارة الخارجية الإماراتية، وللدكتور هشام محمد في سفارة دولة الإمارات بالقاهرة، على كل ما قدّموه من دعم للرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة عائشة السيار والدكتورة فوزية آل علي على إفادتهما التي أثرت الرسالة. والشكر والتقدير كذلك لمن شاركني مسيرة العلم الأخوات أمل محمد شهداد وسامية محمد. فلجميع كل الشكر والتقدير، ولكل من أسهم في أن يرى هذا العمل النور.

والله ولي التوفيق



تمهيد

مظاهر علاقة مصر بإمارات ساحل عمان

1971 - 1955

لطالما شكلت منطقة الخليج العربي نقطة جذب واهتمام للجانب المصري؛ لإدراكه بالأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها، وشواهد التاريخ الدالة على ذلك كثيرة ولعل محاولات والي مصر محمد علي باشا مد نفوذه إلى منطقة الخليج سنة ١٨٣٨ من أبرز تلك الدلائل، إلا أن تلك الطموحات اصطدمت بجدار النفوذ البريطاني الذي كان مهيمناً على المنطقة آنذاك^(١).

في مقابل ذلك ومن خلال رصد ومتابعة علاقة مصر بإمارات ساحل عمان في التاريخ الحديث، يتضح أن مطلع العقد الخامس من القرن العشرين كان بداية واضحة لمعالم تلك العلاقة سواء الثقافية منها عبر وجود بعثة تعليمية مصرية في إمارات الساحل وكذلك من خلال ابتعاث عدد من أبناء الساحل للدراسة في الجامعات المصرية، أو السياسية من خلال تبني النظام المصري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر لقضية استقلال إمارات الساحل وطرحها على الساحة العربية والدولية، والدور الذي لعبته وسائل الإعلام المصرية -متمثلة في إذاعة "صوت العرب"- في نشر

(١) ظهرت فكرة التواجد المصري في الخليج العربي لدى والي مصر ("محمد علي باشا") منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي نتيجة تزايد الضغوط من السلطان العثماني السلطان ("محمود الثاني") على محمد علي باشا عقب تصاعد قوة الدولة السعودية الأولى والتي كانت تتطلع لبسط سيطرتها على الشام والعراق العثماني، ولذلك ومنذ عام ١٨٣٨ أراد المصريون مد نفوذهم إلى إمارات ساحل عُمان، عبر إرسال مبعوثهم ("سعد بن مطلق") والذي طالب مشايخ الساحل بالخضوع لمحمد علي باشا، إلا أن البريطانيين تصدوا لذلك عبر أخذ تعهدات من الحكام بعدم الاستجابة للضغوط المصرية وعرضت تقديم المساعدة العسكرية لإمارات الساحل للتصدي للخطر المصري. للمزيد انظر النبراوي، فتحية: الخليج العربي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٦١ - ٢٧٤، وعبد الله، محمد مرسى: تاريخ دولة الإمارات العربية مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965، لندن: مركز لندن للدراسات العربية، مج١، ط٦، ١٩٩٦، ص ١٦٨ - ١٧٠.

الوعي القومي بين أهالي الساحل.

خلفية جغرافية وتاريخية لإمارات ساحل عُمان:

تتميز إمارات ساحل عُمان^(١) -دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً- بوقوعها ضمن منطقة جغرافية إستراتيجية مهمة، فهي تمتد على ساحل الخليج العربي من جنوبي قطر متجهةً نحو الشمال الشرقي إلى رأس مسندم على مضيق هرمز -شريان الخليج- ومن الشرق تطل على خليج عمان، ومن الجهة الغربية تجاور شمال المملكة العربية السعودية، إذ تتألف إمارات ساحل عمان من سبع إمارات تمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وهي -على التوالي- كلٌّ من أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة والفجيرة^(٢).

إنَّ ذلك الموقع الإستراتيجي والمتوسط لإمارات ساحل عمان بين قارات العالم الثلاث^(٣) جذب إليها أنظار وأطماع القوى الأجنبية بدءاً من البرتغاليين الذين غزوا الخليج العربي منذ عام 1507 بعد أن أدركوا أهميته في السيطرة على تجارة الهند^(٤)، وطوال ذلك الاستعمار الذي استمر أكثر من قرن من الزمان عانت إمارات ساحل عمان وتحديداً جلفار -الاسم القديم لرأس الخيمة- من بشاعة عنف البرتغاليين إلى أن تم دحرهم نهائياً من المنطقة عام ١٦٥٠^(٥). إلا أن ذلك الاستعمار فتح الباب على مصراعيه أمام قوى أجنبية أخرى للقدوم إلى منطقة الخليج العربي ومحاولة السيطرة عليها، ومن تلك القوى إنجلترا^(٦) حيث أرادت من خلال سيطرتها على الخليج العربي تأمين مصالحها

(١) ستعتمد هذه الدراسة على تسمية إمارات ساحل عمان، حيث إن لهذه المنطقة تسميات أخرى مثل: ساحل القرصنة، الساحل المهادن والساحل المتصالح كما كان يسميه البرتغاليون. للمزيد انظر: نوفل، سيد: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٩، ص ٢٣٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٤.

(٣) انظر ملحق رقم ١.

(٤) منذ أن اكتشف الرحالة البرتغالي فاسكو داجاما رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧ كطريق جديد إلى الهند بدلاً من الخط السابق عن طريق مصر والذي كانت تسلكه السفن البرتغالية في رحلتها التجارية إلى الشرق. للمزيد انظر: قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ط ٤، ١٩٩٦، ص ٤٥ وما بعدها.

(٥) الصايغ، فاطمة: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي: مركز الخليج للكتاب، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٢٦.

(٦) اتخذ الوجود البريطاني للخليج العربي منذ البداية الطابع التجاري خاصةً بعد تأسيس شركة الهند الشرقية سنة 1600 والتي لعبت دوراً كبيراً في خدمة المصالح البريطانية في الخليج. للمزيد انظر: الصايغ، المرجع نفسه، ص ٣٢.

التجارية الحيوية في الهند "درة التاج البريطاني"^(١)، ومن أجل تحقيق ذلك اهدف قامت السلطات البريطانية بإخضاع إمارات ساحل عمان لسيطرتها بحجة مكافحة القرصنة، وتجارة الرقيق والسلاح سواء بالحمالات العسكرية أو بعقد سلسلة من

(١) عبد الرحمن، أحمد عبد الوهاب: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨ - ١٩١٤، الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ، ط٢،

المعاهدات التي كانت تصب في مصلحتها،^(١) وأدت في النهاية إلى استتباب الأمور لها وجعل الخليج العربي "بحيرة بريطانية"؛ وما إن جاء منتصف القرن العشرين إلا وكانت مشيخات ساحل عمان السبع خاضعة تماماً للنفوذ البريطاني. هذا الوجود البريطاني تحوّل إلى نوع من السيطرة ولعب دوراً في تحريك سياسات بعض الأنظمة العربية والتي رأت فيه نوعاً من إخضاع المنطقة للاستعمار.

هذا الموقف تزامن مع قيام نظام جديد بمصر تحت قيادة جمال عبد الناصر^(٢) والذي تبثّى سياسة خارجية عربية عنوانها الرئيسي تحقيق الوحدة العربية وتخليص الشعوب العربية من رقة الاستعمار الأجنبي، وبطبيعة الحال كانت منطقة الخليج العربي بشكل عام وإمارات ساحل عُمان تحديداً ضمن دائرة الاهتمام المصرية.

السياسة الخارجية المصرية العربية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وموقع إمارات الساحل في تلك السياسة: الواقع أن السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ارتكزت على ثلاث دوائر، الدائرة العربية، والدائرة الإفريقية والدائرة الإسلامية. فقد أولى الرئيس عبد الناصر الدائرة العربية عناية خاصة، إذ يقول في هذا الصدد: "أمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها،

(١) بحجة القضاء على القرصنة شنت السلطات البريطانية عدة حملات على القواسم؛ لإضعاف قوّم البحرية، ومن أبرز تلك الحملات حملة عام ١٨١٩ والتي أضعفت القوة القاسمية وتبعها توقيع المعاهدة العامة سنة ١٨٢٠، كما وطد البريطانيون نفوذهم عبر سلسلة معاهدات على رأسها المعاهدة المانعة سنة ١٨٩٢ والتي بموجبها أصبحت بريطانيا هي المسؤولة عن الشؤون الخارجية لإمارات ساحل عمان. للمزيد انظر: عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، مج ١.

(٢) ولد الرئيس جمال عبد الناصر في الإسكندرية سنة ١٩١٨، تدرج في تعليمه والتحق بالكلية العسكرية سنة ١٩٣٦، قاد مع تسعين من الضباط الأحرار ثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي كان أبرز أهدافها القضاء على الاستعمار البريطاني واجتثاث الإقطاع وتحقيق العدالة الاجتماعية. تولى رئاسة مصر سنة ١٩٥٤ بعد عزل اللواء محمد نجيب حتى وفاته في سبتمبر ١٩٧٠م، قاد عبد الناصر حملة إصلاحات داخلية، أما على الصعيد العربي فقد أعلن الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨، ودعم ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤، فضلاً عن دعمه لحركات المقاومة التي زخر بها الوطن العربي آنذاك. كان عبد الناصر من أبرز الشخصيات السياسية في العالم العربي في القرن العشرين، كما عرف بقوميته وفكره الذي غدا مذهباً سياسياً هو ("الفكر الناصري"). للمزيد، انظر: حمروش، أحمد: ثورة 23 يوليو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ج ١، ٢، ١٩٩٢؛ الزنتاني، عبد الوهاب محمد: جمال عبد الناصر رجل العرب - من الميلاد إلى الرحيل، القاهرة: دار غريب للنشر، ٢٠٠٩.

وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلاً لا مجرد كلام؟"^(١).

(١) عبد الناصر، جمال: فلسفة الثورة، القاهرة: بيت العز للتوثيق العصري، ط١، ١٩٩٦، ص ٩١.

إذاً فمن القول السابق يتَّضح أن عوامل الانتماء القومي والتاريخ المشترك والمصالح المتبادلة كلها حثَّت على النظام المصري أن يولي الشأن العربي اهتماماً خاصاً في سياسته الخارجية. وقد تمثلت سياسة مصر العربية في عهد عبد الناصر في السعي إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة، والدفاع عن الوطن العربي في وجه المخططات الغربية المتمثلة في سياسة الأحلاف، إضافة إلى مساعدة الشعوب العربية وتخليصها من الاستعمار^(١) والتخلف^(٢) والذي يعتبره عبد الناصر من أكبر الأخطار التي تحيق بالعرب، إذ يشير إليه قائلاً: "الاستعمار هو القوة الكبرى التي تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلاً غير مرئي"^(٣).

الواقع أن هناك عدة عوامل ساهمت في تحديد تلك السياسة يأتي على رأسها الموقع الجغرافي المتميز لمصر بوقوعها بين المشرق العربي والمغرب العربي، وضخامة عدد سكانها بالنسبة للدول العربية الأخرى، وأخذها بسياسة المدنية والحضارة^(٤)، تلك العوامل أهَّلت مصر لتولي قيادة الوطن العربي، حيث لعب الموقع والموضع دوراً أساسياً في توجيه سياسات مصر العربية.

من جهة أخرى، فإن الرئيس عبد الناصر كان يرى أن الوطن العربي يملك مصادر قوة يستطيع من خلالها التغلب على العقبات التي تواجهه، ويأتي على رأس تلك المصادر الترابط المادي والمعنوي بين الشعوب العربية إضافة إلى

(١) وهذا ما يعكسه تدخل الرئيس عبد الناصر لدعم ثورة الجزائر والتي انطلقت شرارتها عام ١٩٥٤، سياسياً احتضنت القاهرة المناضلين الجزائريين المناضل أحمد بن بيللا ورفاقه، كما قدمت مصر الدعم العسكري للثورة، ومنذ عام ١٩٥٥ أسست في مصر إذاعة سرية خاصة بالجزائر، وقد استمر الدعم المصري لثورة الجزائر حتى انتصارها في يوليو ١٩٦٢، إضافة إلى التدخل العسكري لدعم ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن، ومما يدل على ذلك على تلك السياسة إعلان الوحدة مع سوريا سنة ١٩٥٨ لتكون كلاً من مصر وسوريا ما عرف بالجمهورية العربية المتحدة وقد استمرت هذه الوحدة حتى عام ١٩٦١. للمزيد انظر: حمروش، المصدر نفسه، ص ٦٩٧ وما بعدها.

(٢) إبراهيم، سعد الدين ومحرم، رضا وآخرون: مصر والعروبة وثورة يوليو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٩٢.

(٣) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٤) غالي، بطرس: الناصرية وسياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، ع ٢٣، ص ٧، يناير ١٩٧١، ص ٨، و ٩.

الموقع الإستراتيجي للوطن العربي والبتول عصب الحضارة المادية^(١).

انطلاقاً مما سبق تبلورت سياسة مصر من الوضع في الخليج العربي عامة ومن إمارات ساحل عُمان تحديداً، انطلاقاً من المسؤولية القومية والأخلاقية والإنسانية تجاه هذه المنطقة المهمة من الوطن العربي بما تملكه من موقع إستراتيجي مهم وبما تملكه من موارد نفطية.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في إمارات ساحل عُمان:

الواقع أن القيادة المصرية اتبعت سياسة "الدبلوماسية الناعمة" في تطبيق سياستها الخارجية في منطقة إمارات ساحل عُمان، وكان من أبرز أدوات تنفيذ تلك السياسة إرسال بعثات من المدرسين المصريين للعمل في مدارس إمارات الساحل^(٢)، حيث شهدت الشارقة سنة ١٩٥٥ وصول أول بعثة تعليمية^(٣)، وذلك بناءً على الطلب الذي تقدم به حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي^(٤) أثناء زيارته للقاهرة في ذات العام ولقائه بالرئيس المصري الذي

(١) عبد الناصر، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٢) بدأ التعليم النظامي في إمارات الساحل في مطلع الخمسينيات، حيث ساهم في نشر الوعي الثقافي والفكر القومي إضافة إلى الانفتاح على العالم العربي من خلال المدرسين العرب الذين توافدوا على المنطقة. للمزيد انظر: الحربي، محمد حسن: تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، الشارقة: اتحاد الكتاب والأدباء ط١، ١٩٨٨.

(٣) هم كلٌّ من: عبد الرحيم محمد، غريب عبد الصالحين، محمد أبو المعاطي، مصطفى فرج وإبراهيم شومه.

هم كلٌّ من: جمال حطاب، محمد إسماعيل، فايز رفعت، محمد طنطاوي، زكريا أحمد وحسن عزت.

(٤) ولد الشيخ صقر بن سلطان القاسمي سنة ١٩٢٤، وتولى حكم الشارقة سنة ١٩٥١، ومن أبرز الأعمال التي قام بها نشر التعليم النظامي في إمارته بمساعدة كويتية ومصرية، وقد كان الشيخ صقر محباً للشعر ولديه اهتمامات بشؤون العالم العربي، كما كانت تربطه علاقات متميزة بالرئيس عبد الناصر. للمزيد، انظر، عبد الله، تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة مختارات لأهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، مج ٣، ص ٧٤.

وعد بدعم التعليم في الساحل^(١). تبع ذلك وصول أربعة مدرسين جدد سنة ١٩٥٧^(٢).

من جهة أخرى، وحسب رواية عبد المعطي مراد -أحد أساتذة مدرسة القاسمية- أنه خلال سنة ١٩٥٨ دُرّس في المدرسة ذاتها عدد من الأساتذة المصريين. كما دُرّس في مدرسة القاسمية بعد عام ١٩٥٨ عدد من الأساتذة المصريين. هذا وقد بلغ عدد الأساتذة المصريين في مدرسة القاسمية بالشارقة وحدها من سنة ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ ما يقارب اثني عشر مدرساً^(٣). ومن الواضح أن هذا العدد الكبير من الأساتذة المصريين هو سبب اتخاذ الشارقة مقراً لرئيس البعثة التعليمية المصرية للإمارات الشمالية^(٤).

و في مدينة خورفكان -التابعة لإمارة الشارقة- سُجِّل وجود عدد من الأساتذة المصريين وبالتحديد في مدرسة المهلب بن أبي صفرة، حيث برز الأستاذ محمد سعيد أبو المعاطي الذي تولى إدارة المدرسة كذلك في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣^(٥).

(١) الحربي، المرجع نفسه، ص ٧٦.

(٢) عبد الله، محمد مرسي: تاريخ دولة الإمارات العربية مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، مج ٤، ص ٦٦.

(٣) الحربي، المرجع نفسه، ص ٧٧، و ٨٣.

(٤) عبد الله، محمد مرسي: دولة الإمارات العربية وجيرانها، الكويت: دار القلم للنشر، ط ١١، ١٩٨١م، ص ١٩٩.

(٥) وزارة التربية والتعليم: تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية ١٩٠٠ — ١٩٩٣، دولة الإمارات: وزارة التربية والتعليم، ط ٣، ١٩٩٣، ص ٥٨.

من جانب آخر هذا حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم^(١) حذو حاكم الشارقة في طلب العون من مصر في مجال التعليم في إمارته، فخلال زيارته لمصر سنة ١٩٦٠ تعهد له الرئيس جمال عبد الناصر بتقديم المساعدة في هذا المجال، وهذا ما تم بالفعل، حيث وصلت أولى البعثات التعليمية المصرية إلى دبي خلال العام الدراسي ١٩٦٠/١٩٦١ وكانت مكونة من عشرة أفراد هم سبعة مدرسين، وثلاث مدرسات^(٢)، وردت أسماء بعضهم^(٣).

بجانب ذلك سارعت البعثة التعليمية المصرية لافتتاح مكتب لها في دبي ابتداءً من العام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٢ وعين الأستاذ كمال أبو غالي رئيساً لها. ومن الجدير بالذكر أنه خلال عام ١٩٦٥ بلغ عدد الأساتذة المصريين التابعين للبعثة المصرية في مدارس دبي وحدها ٢٨ مدرساً في المرتبة الثانية بعد مدرسي البعثة الكويتية البالغ عددهم 68 مدرساً^(٤).

في مقابل ذلك وبالرغم من أن أبوظبي اعتمدت على البعثات التعليمية الأردنية، إلا أن هذا لم يمنعها من طلب المساعدة من مصر، فخلال الزيارة التي قام بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان^(٥) - شقيق حاكم أبوظبي - إلى مصر سنة ١٩٥٩ ولقائه برئيس مجلس الأمة المصري أنور السادات، طلب الشيخ زايد من السادات دعم التعليم في إمارته،

(١) تولى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم مسؤولية الحكم بصورة عملية سنة ١٩٣٨، لكنه تولى الحكم رسمياً سنة 1958، وقد نشط الشيخ راشد عقب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لتأهيل ميناء دبي، كما شيد بها مطاراً سنة ١٩٦٠، وبسبب التطور والمكانة التي وصلت لها دبي كمركز المال والأعمال نقل البريطانيون سنة ١٩٥٤ مقر وكالتهم إليها بدلاً من الشارقة. للمزيد انظر: عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965، مج ٣، ص ٣٤٩.

(٢) الشيخ، عارف: تاريخ التعليم في دبي ١٩١٢ - ١٩٧٢، دبي: عارف الشيخ، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٣٠١.

(٣) وهم كلٌّ من: الأستاذ علي أبو الروس، محمد حسن، ماهر عاشور، محمد عنتر ومحمود نعينع. الحربي، المرجع نفسه، ص ٤٢.

(٤) الشيخ، المرجع نفسه، ص ٣٠١.

(٥) ولد الشيخ زايد في أبوظبي سنة ١٩١٨، وكان حكمه لمدينة العين سنة ١٩٤٦ أول المناصب التي تولّاها، حيث قاد في واحة العين حركة تطوير شاملة وخاصة في قطاع الزراعة، تلك الإنجازات أثلّته لتولي إمارة أبوظبي سنة 1966 والتي استكمل فيها مشروعه النهضوي، كان الاتحاد الثنائي مع دبي سنة ١٩٦٨ حافزاً كبيراً لقيام اتحاد دولة الإمارات في الثاني من ديسمبر ١٩٧١، حيث انتخب الشيخ زايد رئيساً للبلاد، وقاد نهضة دولة الإمارات على مدى أكثر من ثلاثين عاماً إلى أن توفي عام ٢٠٠٤. للمزيد انظر: حمزة، كمال: زايد علامة على جبين التاريخ، دبي: كمال حمزة، ط ١، ٢٠٠٧.

وبالفعل وعد الأخير باختيار سبعة مدرسين مصريين، ولكنه كان قلقاً من ردّة فعل بريطانيا حول هذا الأمر، فطمأنه الشيخ زايد قائلاً: "كلا، لن يعترض البريطانيون على أي شخص يود مساعدة أبوظبي، ولكن فقط

على الأشخاص الذين يلحقون ضرراً بأبوظبي، وأنا متأكد أن البريطانيين سيرحبون بوصول المعلمين من العناصر الجيدة"^(١).

أما على مستوى إمارة عجمان فقد طلب حاكمها الشيخ راشد بن حميد النعيمي تزويده بمدرسين، فلبّت مصر ذلك وأرسلت خلال العام الدراسي ١٩٦١/ ١٩٦٢ م الأستاذ حسين كامل مدرساً للتربية الرياضية إضافة إلى الأستاذ محمد وفيق مدرساً للتربية الفنية^(٢). ويتّضح هنا أن التعليم في مدارس الساحل لم يقتصر على المعارف الأساسية بل شمل أيضاً الجانب البدني والفني، وهذا يعكس إقبال الطلاب على تعلم كل ما هو جديد.

من جانب آخر لم تكن إمارة رأس الخيمة بعيدة عن الدعم المصري، فقد شهدت المدرسة القاسمية خلال عام ١٩٦٨ وجود عدد من الأساتذة المصريين، هم كلٌّ من: إبراهيم عبد العاطي ومحمد الجندي، حيث تولى المدرسون عملية الإشراف على المدرسة، إضافة إلى التعليم فيها^(٣). كما قام الأستاذ زكريا حجاج بالتدريس في مدرستي خالد بن الوليد والرمس في مدينة الرمس - التابعة لإمارة رأس الخيمة - وللتين افتتحنا عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ م. وفي إمارة أم القيوين درّس في مدرسة الأمير في سنة ١٩٦٣ الأستاذ محمد الخضر ومحمد شريف للغة الإنجليزية ومحمد عكاشة للغة العربية. كما تولى الأستاذ علي الشريف إدارة مدرسة الفجيرة والتدريس فيها وذلك منذ افتتاحها عام ١٩٦١ م^(٤). من جهة أخرى ومع تأسيس دولة الإمارات أي خلال العام الدراسي ١٩٧٠ / ١٩٧١ م بلغ إجمالي الأساتذة المصريين في إمارات الساحل حوالي ٧٠ مدرساً ومدرسة إضافة إلى نحو 500 آخرين منهم معارين على سبيل التعاقد مع دولة الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية للعمل في مدارس الساحل^(٥).

في مقابل ذلك هناك مسألة لا بد من الإشارة إليها وهي الدور الذي لعبته المدرسات المصريات في تعليم الإناث سواء في الشارقة أو دبي تحديداً، فإنه إضافة إلى المدرسات الفلسطينيات اللاتي بعثت بهن الكويت، كان هناك

(١) عبد الله، تاريخ دولة الإمارات العربية مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥ م، مج ٣، ص ٣٠٨، و ٣٠٩.

(٢) الحربي، المرجع نفسه، ص ٣١١.

(٣) الحربي، المرجع نفسه، ص ١٢٠، ١٢١.

(٤) وزارة التربية والتعليم، تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية ١٩٠٠ - ١٩٩٣ م، ص ٨٣، و ٨٦.

(٥) صحيفة الاتحاد، ع ٧٠، ٢، الخميس، الأول من يناير، ١٩٧١ م، ص ٦.

حضور للمدرسات المصريات، وهذا يعود إلى التطور الذي كانت تعيشه المرأة المصرية وانفتاحها على العالم الخارجي،
حيث كانت

تستطيع التنقل والإقامة بمفردها، وهناك سبب آخر لا يمكن إغفاله هو أن مصر كانت قادرة على تحمل مصاريف السكن الخاص بالمدرسات، إضافة إلى الأمور الأخرى التي تحتاج إليها المدرسات^(١).

مما يجدر ذكره أن الحكومة المصرية - كما هو الحال مع البعثات التعليمية الأخرى - تكفلت بدفع رواتب معلميهما إضافة إلى تذاكر سفرهم؛ لأن حكام الساحل في تلك الفترة لم يكن لديهم الإمكانية المالية الكافية لذلك، إلا أن معارف دبي ونتيجة للتطور الاقتصادي الذي كانت تشهده المدينة تكفلت بالسكن ومصاريف المحروقات^(٢). وقد كانت رواتب المدرسين تتراوح ما بين ٨٠٠ إلى ١٥٠٠ روبية هندية^(٣).

إلا أنه ابتداءً من العام الدراسي ١٩٧٠ / ١٩٧١ تكفل الشيخ زايد بن سلطان - حاكم دولة الإمارات - بتولي إمارة أبوظبي تكاليف البعثة التعليمية المصرية في إمارات الساحل بدلاً من الحكومة المصرية^(٤).

استمر الدعم المصري للتعليم في إمارات الساحل خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، رغم الظروف الصعبة التي كان يواجهها المدرسون من ناحية اختلاف البيئة، والمناخ، بالإضافة إلى هذا فقد فُوجئ المعلمون بضعف الخدمات في الساحل، واختلاف اللهجة بسبب التركيبة السكانية للبلاد، إلا أن ما دفعهم للاستمرار هو إقبال الأهالي على تعليم أبنائهم ذكوراً وإناثاً، فضلاً عن شعور المدرسين بواجبهم القومي والإنساني حيال أهل الساحل.

إضافة إلى ما سبق فقد شكّل استقبال طلاب إمارات الساحل للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية أحد أبرز أدوات سياسة "الدبلوماسية الناعمة" التي انتهجتها القيادة المصرية، وقد سجّلت سنة ١٩٦٢ التحاق أولى الدفعات من أبناء الساحل بالجامعات المصرية^(٥)، وكانت على نفقة دولة الكويت، بعد أن أتم أولئك الطلبة دراستهم الثانوية

(١) الحربي، المرجع نفسه، ص ٨٣، و ٨٤.

(٢) الشيخ، المرجع نفسه، ص ٣٠١.

(٣) الحربي، المرجع نفسه، ص ٨٣.

(٤) صحيفة الاتحاد، ع ٧٠، ص ٢، الخميس الأول من يناير ١٩٧١ م، ص ٦.

(٥) أول مواطن من أبناء ساحل عمان درس في مصر كان الشيخ محمد بن سعيد غباش والذي التحق بجامعة الأزهر عام ١٩٢٦ م وتخرج فيه عام ١٩٣١ م. للمزيد انظر: الجروان، عبد الرحمن؛ التواصل الثقافي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ومكانة الشارقة بوصفها نموذجاً للنهضة الثقافية في الإمارات، مجلة الرافد، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ع ٢٣، يناير/ فبراير ١٩٩٩ م، ص ١٣.

في مدارسها، وكان من أولئك الطلبة علي الشرفا الحمادي الذي التحق بالكلية العسكرية بالقاهرة، وجمعة بالهول الذي فضّل دراسة الطب بجامعة القاهرة، إضافة إلى عدد آخر من الطلبة والذين توزعوا على كليات الطب

والآداب والتجارة والشرطة، حيث عادوا بعد التخرج ليشكلوا الرعيل الأول الذي ساهم في بناء الدولة الاتحادية الحديثة^(١). ومن جهة أخرى كان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي - حاكم الشارقة - من الرعيل الأول الذين أنخوا دراستهم بجامعة القاهرة، حيث التحق الشيخ سلطان بكلية الزراعة سنة ١٩٦٥م^(٢).

في مقابل ذلك كان للفتيات الإماراتيات نصيب في حركة الابتعاث تلك، حيث كانت الطالبة عائشة السيّار^(٣) وعائشة بنت صقر القاسمي، أول طالبتين من الإمارات تستكملان دراستهما في جامعة عين شمس المصرية، حيث تخرجن كل منهما سنة ١٩٦٨. وقد التحقت الطالبة عائشة السيّار بقسم التاريخ؛ نظراً لتأثرها بحركات التحرّر والمدّ القومي التي ماج بها الوطن العربي في فترة الستينيات في مصر والجزائر واليمن، ممّا حفّزها على دراسة التاريخ كونه مكوناً هاماً في تحقيق النهضة العربية^(٤). الواقع أن هذا الأمر يكشف لنا تفاعل أبناء الساحل مع القضايا العربية، ورغبتهم في استكشاف تاريخه العربي. ومن جهة أخرى فإن تواجد طالبات من الإمارات في الجامعات المصرية في هذا الوقت، يوضّح لنا التطور الذي طرأ على مجتمع الساحل، والذي بدأت بعض شرائحه تتقبّل فكرة سفر فتياتها للدراسة في الخارج.

على صعيد آخر لعبت وسائل الإعلام المصرية دوراً مهماً في تطبيق سياسة "الدبلوماسية الناعمة" في إمارات الساحل^(٥)، فقد ساهمت إذاعة صوت العرب منذ منتصف القرن العشرين في توعية سكان الساحل سياسياً وربطهم

(١) عبد الله، دولة الإمارات وجيرانها، ص ١٩٩، ٢٠٢.

(٢) القاسمي، سلطان بن محمد: سرد الذات، الشارقة: منشورات القاسمي، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٣٣٣.

(٣) الدكتورة عائشة السيّار من أوائل الطالبات الإماراتيات اللواتي درسن في مصر، حيث تخرّجت في جامعة عين شمس سنة ١٩٦٨ م، ثم واصلت الدراسات العليا في ذات الجامعة، وحصلت على درجة الماجستير عن رسالتها التي حملت عنوان ("دولة البعارة في عمان وشرق أفريقيا ١٦٢٤ - ١٧٤١") تحت إشراف المؤرخ المصري صلاح العقاد، ثم واصلت دراسة الدكتوراه وجاءت أطروحتها عن ("التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة"). حيث تعتبر رسائلها من المراجع المهمة في تاريخ دولة الإمارات والمنطقة. وتعتبر الدكتورة عائشة من السيدات الإماراتيات البارزات في المجال التربوي والاجتماعي.

(٤) حديث خاص مع الدكتورة عائشة السيّار بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٢م.

(٥) في أوائل القرن العشرين بدأ التواصل الثقافي بين مصر والإمارات. فقد كانت المجالات المصرية مثل مجلة الفتح إضافة إلى مجلة الهلال وغيرها تصل إلى إمارات الساحل عن طريق الهند، وقد تفاعل أبناء الإمارات مع المواضيع التي تطرحها تلك المجالات، لا بل إن بعضهم شارك في

بمحيطهم العربي وبالأحداث الجارية فيه، حيث كانت الإذاعة المصرية تنقل أخبار الأحداث في إمارات الساحل أو الأحداث التي

يمكن أن يمتد تأثيرها إلى المنطقة^(١)، ومن بين القضايا التي تبنتها إذاعة "صوت العرب" قضية احتكار الشركات الغربية لنفط الساحل حيث دعت الأهالي إلى رفض هذا الأمر رافعة شعار "نفط العرب للعرب"^(٢)، وبسبب تحريض الإذاعة أضرب بعض عمال النفط المحليين في مشيخة أبوظبي في أواخر ربيع عام ١٩٦٣م احتجاجاً على تدني أجورهم^(٣)، وهذا الأمر يظهر نجاح الإذاعة في إيصال رسالتها إلى أهل الساحل، وما تمثله الأداة الدعائية من قيمة في تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة. في مقابل ذلك ساهمت إذاعة صوت العرب في التعريف بقضايا إمارات الساحل وأهلها، حيث كانت الإذاعة تخصص ساعة أو أكثر من إرسالها لمتابعة أخبار بعض المناطق العربية، ومن ضمنها إمارات الساحل. أمّا بالنسبة للصحف، فقد تواجدت عدد من الصحف المصرية، مثل مجلة المصور وآخر ساعة والتي كانت بمثابة جسور ثقافية لمتابعة ما يجري على الساحة العربية والعالمية، وبالتالي ساهمت في تشكيل الوعي الثقافي والسياسي لأبناء الساحل^(٤).

من جهة أخرى شملت سياسة "الدبلوماسية الناعمة" توثيق العلاقة مع حكام إمارات ساحل عمان من خلال استقبالهم في القاهرة وعقد المباحثات معهم، ومن أبرز تلك الزيارات زيارة حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان سنة ١٩٥٥ والتي قدمت فيها مصر وعداً بإرسال عدد من المدرسين إلى الشارقة^(٥) - وذلك ما تم بالفعل. وكذلك زيارة الشيخ زايد في سنة ١٩٥٩م، وعرضه لقضية البريمي^(٦) مع المسؤول المصري أنور السادات. ومن بين تلك الزيارات أيضاً زيارة حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم سنة ١٩٦١م واجتماعه مع الرئيس عبد الناصر.

(١) الفهم، محمد عبد الجليل: من المحل إلى الغنى قصة أبوظبي، مركز لندن للدراسات العربية، ط٢، ١٩٩٦م، ص ١٠.

(٢) حجلوي، نور الدين: تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢ - ١٩٧١ م، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣م، ص ٧٢.

(٣) الفهم، المرجع نفسه، ص ١٠٢.

(٤) مقابلة مع الدكتور عائشة السيار.

(٥) المصدر نفسه، مج ٢، ص ٤٨٨.

(٦) أثارت ملكية منطقة البريمي خلافاً حدودياً بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبي، ففي الوقت الذي كانت فيه أبوظبي متمسكة بسيطرتها على واحة البريمي، كان الملك سعود يصّر على أنها جزء من ممتلكات أسلافه، وأن القبائل الرعوية التي تسكنها تدين بالولاء لابن سعود، وقد ظلت قضية البريمي عالقة، إلى أن تم حلها سنة 1974 بعقد اتفاقية بين الشيخ زايد والملك فيصل. للمزيد انظر: عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥ م، مج ٣، ص ٧٦ - ١٠٧.

وقد أسفرت الزيارة عن الدعم المصري للتعليم في دبي^(١).

(١) عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥ م، مج ٣، ص ٥١، و٣٠٨.

من جهة أخرى أبدت القيادة المصرية تحمُّساً لقضايا إمارات الساحل وذلك انطلاقاً من دور مصر العربي وكذلك رغبتها في التخلص من الوجود البريطاني بالمنطقة، فضلاً عن إدراكها لخطورة تغلغل بعض العناصر على حساب عروبة دول المنطقة، لذلك قامت ببعض التحركات السياسية، من أبرزها نقل قضية إمارات ساحل عمان وإثارها في المحافل العربية والدولية، فعلى سبيل المثال طرحت القيادة المصرية في جامعة الدول العربية^(١) موضوع هجرة الإيرانيين إلى إمارات ساحل عمان بما يشكّل تهديداً للتركيبة السكانية هناك وينبئ بخلق "فلسطين ثانية"^(٢)، وعلى الصعيد الدولي طرحت مصر عام ١٩٦٦م قضية إمارات الساحل على لجنة تصفية الاستعمار المنبثقة عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة، حيث نددت اللجنة بالسيطرة البريطانية على الخليج العربي ودعت إلى تصفية القواعد العسكرية البريطانية هناك^(٣).

تلك أبرز وسائل تطبيق سياسة "الدبلوماسية الناعمة" التي اتبعتها القيادة السياسية المصرية في إمارات ساحل عمان خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر، والتي عكست حرص القيادة المصرية وتحملها المسؤولية القومية والأخلاقية تجاه منطقة مهمة من الوطن العربي.

آثار سياسة "الدبلوماسية الناعمة" على إمارات الساحل:

مما لا شك فيه أن سياسة "الدبلوماسية الناعمة" أتت بثمارها الإيجابية من خلال تأثر أهالي إمارات الساحل وتفاعلهم معها، فقد زاد الوعي الثقافي والمعرفي للطلبة عبر احتكاكهم بالمدرسين المصريين، إضافة إلى دور إذاعة

(١) أرسلت جامعة الدول العربية بعثة لتقصي الأوضاع في إمارات الساحل عام ١٩٦٤ م إلا أن السلطات البريطانية أعاقَت عمل تلك البعثة، حيث رأت أنها ستار للتدخل المصري والعراقي في إمارات الساحل. للمزيد انظر الداود، محمد علي: التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ("تجربة دولة الإمارات)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، ١٩٩٩ م ص٥٠؛ البدواوي، سيف محمد: بريطانيا والخليج العربي ("سنوات الانسحاب)، العين: مكتبة الفلاح، ط١، ٢٠٠٧، ص٦٦، و٦٧.

(٢) Abdullah. M: The United Arab Emirates – A modern history – ,UK: Hurt Wood Press Limited, 2ND ed. (2)., 1994, p. 278

(٣) حجلأوي، المرجع نفسه، ص 266.

"صوت العرب" في الارتقاء بالوعي القومي لأهالي الساحل^(١) والتي كانت تنقل إليهم خطب الرئيس عبد الناصر القومية، إضافة إلى ما كانت تبثه

(١) يعد الشاعر الإماراتي سالم بن علي العويس الذي ولد في قرية الحيرة بالشارقة ١٨٨٧ - ١٩٥٩م النموذج الحي على مدى تفاعل أدباء وشعراء الإمارات مع القضايا القومية. فقد عاش هذا الشاعر فترة النهوض القومي العربي والكفاح البطولي للشعوب العربية ضد الاستعمار والعدوان الصهيوني، وألّف العديد من القصائد جاء في مطلع إحداها:

حيو جمال كثيراً أيها العرب لم يُجِدْكُمْ قَبْلَهُ مَالٌ وَلَا نَسَب. للمزيد انظر: الجروان، المرجع نفسه، ص ١٤.

من شعارات ومن أخبار عن العالم العربي، وارتفعت معنوياتهم^(١) عندما عرفوا أن هناك من يشعر بوجودهم وأنهم ليسوا منسيين كما كانوا يعتقدون^(٢). ومما كان يعكس الأثر الإيجابي الذي تركته سياسة "الدبلوماسية الناعمة" والدعم المصري على مجتمع الساحل تفاعل أهله مع الأحداث الجارية في الوطن العربي، ومثال على ذلك تفاعلهم مع العدوان الثلاثي -البريطاني، الفرنسي، الإسرائيلي- على مصر عام ١٩٥٦ عقب القرار التاريخي من الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس^(٣)، حيث خرجت مظاهرات التأييد لعبد الناصر، كما أطلق اسم "بورسعيد" على أحد الأحياء في دبي وسميت أحد ميادينها بميدان "جمال عبد الناصر" افتخاراً بالرئيس المصري، ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد هاجم المواطنون الغاضبون المصالح البريطانية حين حاول عدد من الشباب ومن بينهم الشيخ سلطان بن محمد القاسمي إحراق القاعدة الجوية البريطانية في الشارقة، كما جرت محاولة لإحراق محطة البث الدولية المحدودة في مطار الشارقة^(٤).

ومن الدلائل الأخرى على الدور المصري في زيادة الوعي القومي لسكان الساحل تفاعلهم مع إعلان ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في السابع عشر من أبريل سنة ١٩٦٣، حيث عمّت المسيرات المؤيدة لاتفاق الوحدة في إمارات الساحل، فلم يكن الطلبة والمواطنون وحدهم هم المؤيدون لجمال عبد الناصر، فأعلام الجمهورية العربية المتحدة على سيارات الأجرة، وعلى المباني، وكانت هتافات التأييد لعبد الناصر تصدر من المواطنين والعرب وكذلك العجم من أصحاب المحلات التجارية وغيرهم^(٥)، والذين وجدوا في عبد الناصر النموذج أو المخلص الذي أثار

(١) وهذا ما يدل عليه قول المواطن أحمد الطاير: "كنا هنا في الإمارات نخاف الإنجليز ولكن بعد ظهور جمال عبد الناصر اختفت هيبته والخوف منهم وصرنا نقذفهم بالحجارة". للمزيد انظر: مركز دراسات الوحدة العربية: التجارب الوحيدة العربية المعاصرة - تجربة دولة الإمارات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، 1986م، ص١٥٧، ١٥٨.

(٢) الفهم، المرجع نفسه، ص١٠١.

(٣) سنة ١٩٥٦ اتخذ الرئيس عبد الناصر قراره التاريخي بتأميم قناة السويس، مما أدى إلى عدوان ثلاثي على مصر قادته كلٌّ من بريطانيا، وفرنسا وإسرائيل. للمزيد انظر: حمروش، المصدر نفسه، ج١، ص٤٥٥ - ٤٨٨.

(٤) عبد الله، دولة الإمارات وجيرانها، ص١٩٥، ١٩٦.

(٥) القاسمي، سلطان، المصدر نفسه، ص٢٨٨، ٢٨٩.

بتجربته ونجاحاته ضد الاستعمار الرغبة في محاكاة مصر ضد الغرب.

مما سبق يتضح ازدياد الوعي القومي والسياسي بين شرائح مجتمع الساحل نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي سواء عبر المدرسين العرب، أو الاستماع إلى إذاعة صوت العرب وكذلك من خلال السفر، رغم محاولة السلطات البريطانية عزو مظاهرات التأييد إلى رغبة الناس في

كسر رتابة الحياة اليومية عبر استغلال فرصة إعلان الوحدة العربية للقيام بذلك^(١). ولعل ما دفع المسؤولين البريطانيين إلى ذلك الاعتقاد هو مشاركة عدد من الباكستانيين والبلوش لتلك المسيرات^(٢).

ومن الدلائل الأخرى على زيادة الوعي القومي لسكان الساحل تفاعلهم مع الشعب المصري أثناء حرب ١٩٦٧ وجاء ذلك التفاعل على مستوى الحكام والشعب، فعلى الصعيد الرسمي اتخذ "مجلس حكام الإمارات المتصالحة"^(٣) عدة قرارات من بينها فتح باب التطوع لمن يريد المشاركة في القتال، إضافة إلى توجيه رسائل دعم لبلدان المواجهة العربية وبرقيات للحكومة البريطانية تحثها على الحياد في هذه الحرب^(٤). كما أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -حاكم أبوظبي- مرسوماً أميرياً بتاريخ ٩ يونيو ١٩٦٧ يقضي بحظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل^(٥).

الواقع أنه عند تأمل ذلك القرار يتبين أنه ينم عن شجاعة الشيخ زايد وتغلبه للعدالة ونصرة الحق على المصالح الاقتصادية لإمارته، حيث إن أبوظبي في ذلك الوقت كانت بحاجة لأموال النفط لمشاريع التنمية التي لم تقتصر على أبوظبي، بل امتدت إلى باقي إمارات الساحل. كما أن الشيخ زايد كان حريصاً على التأكيد بأن هدفه من ذلك القرار هو إبراز أن العرب يمتلكون من الأسلحة ما يمكن استخدامها في مواجهة أعدائهم، كما أن القرار السابق ينم عن إدراك أبوظبي لمسؤولياتها تجاه محيطها العربي، ويبرز الشعور القومي لدى الشيخ زايد والذي أعلن أن لديه الكثير من الأصدقاء البريطانيين والأمريكيين لكنه عربي في المقام الأول. وقد استمر قرار الحظر قرابة ثلاثة أشهر حتى ألغى في ٥ سبتمبر ١٩٦٧ عقب مؤتمر القمة العربي في الخرطوم^(٦).

(١) Annual Record of the Gulf, 1963, England: Archive Editions, 1994, VOL. 6, p. 8

(٢) القاسمي، سلطان، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٣) شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ اهتماماً بريطانياً متزايداً بالشؤون الداخلية لإمارات الساحل، ومن هنا أوصى المقيم السياسي البريطاني سنة ١٩٥٠ بضرورة إنشاء مجلس لحكام الإمارات المتصالحة، حيث عقد المجلس أولى جلساته سنة ١٩٥٢، وناقش عدّة قضايا مثل وثائق السفر، وقوانين الجنسية ومسألة مكافحة الجراد وغيرها من القضايا. للمزيد انظر: عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥، مج ٢، ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٤) البدواوي، سيف: مجلس حكام الإمارات المتصالحة ١٩٥٢ - ١٩٧١، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٤.

(٥) مايترا، جوينتي: زايد من التحدي إلى الاتحاد، أبوظبي: مركز الوثائق والبحوث، ط ٣، ٢٠٠٧، ص ٢٣٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

أما على المستوى الشعبي، فقد خرجت المظاهرات المؤيدة للعرب وللرئيس عبد الناصر

في كلٍّ من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، وكان الأهالي حانقين على بريطانيا خاصةً بعد انتشار أخبار غير دقيقة عن مساندتها لإسرائيل، فما كان من المتظاهرين إلا أن تجمعوا بتاريخ السابع من يونيو أمام مبنى مكتب الكويت في دبي، مطالبين بنقلهم إلى الكويت للتطوع في الجيوش المصرية^(١). من جهة أخرى تفاعل طلبة الإمارات في الجامعات المصرية مع الحرب، حيث نظّموا بعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى جمع التبرعات^(٢).

وهذا يعكس أن الطلبة الإماراتيين هناك لم يكونوا منغلقيين على ذاتهم، بل كانت تلك الأنشطة فرصة للتعريف بهم وبالمنطقة التي أتوا منها. إذاً ومن خلال تتبعنا لتفاعل الحكام والمواطنين مع الأحداث السابقة، يتّضح لنا أن بريطانيا فشلت في عزل إمارات الساحل عن قضاياها العربية وأخفقت في طمس انتمائهم القومي.

موقف القوى الإقليمية والأجنبية من السياسة المصرية في إمارات ساحل عمان:

واقع الأمر أنه بقدر النجاح الذي حقّقته سياسة "الدبلوماسية الناعمة" في خدمة إمارات ساحل عمان، إلا أنها أثارت تحفّظ قوى إقليمية وأجنبية، إقليمياً إذ أرادت المملكة العربية السعودية^(٣) أن يبقى الخليج العربي والذي تعتبره منطقة نفوذ سياسي لها بعيداً عن التدخل المصري^(٤)، أما إيران^(٥) فقد نظرت بعين الشك إلى المصريين الموجودين في إمارات الساحل سواء كانوا مدرسين أو أطباء أو عمال، والذين اعتبرتهم "جواسيس" لعبد الناصر، ويتّضح هذا التخوف من خلال الرسالة التي حملها مسؤول إيراني في أكتوبر ١٩٦٨م إلى الشيخ زايد بن سلطان - حاكم أبوظبي -

(١) القاسمي، سلطان، المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٢) مقابلة سابقة خاصة مع الدكتورة عائشة السيار.

(٣) شاب العلاقة المصرية السعودية التوتر في ذلك الوقت بسبب التدخل المصري العسكري في اليمن سنة ١٩٦٢م، إضافة إلى دعوة عبد الناصر إلى نشر الأفكار القومية في السعودية وتحرير النفط من الشركات الأجنبية، فضلاً عن الخلاف الأيدلوجي بين النظامين، ممّا أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٢م إلى أن استؤنفت عام 1967م. للمزيد انظر: سلامة، غسان: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط ١، ١٩٨٠م، ص ٦٣٦ وما بعدها.

(٤) البدواوي، بريطانيا والخليج العربي "سنوات الانسحاب"، ص ٤٨.

(٥) أثار تدخل مصر لدعم ثورة اليمن الشمالي عام ١٩٦٢ مخاوف الشاه والذي اعتبره مقدمة من عبد الناصر للتدخل في الخليج مباشرة، وهذا ما كان يعتبره الشاه أمراً غير طبيعي وغير مرغوب ولذلك سارعت إيران لتقديم الدعم للملكيين في اليمن Abdullah: The - p.74

تسأل عن عدد المصريين في أبوظبي وتُعبر عن القلق الإيراني من تأثيرهم في المنطقة^(١)، إلا أن الشيخ زايد ردَّ على تلك المزاعم قائلاً: "أن هناك عدد من

(١) انظر ملحق رقم 2.

المواطنين المصريين في الإمارات المتصالحة وأن أبوظبي لن تكون الوحيدة التي توصلد أبوابها في وجه المصريين خاصة أنه لا توجد أسباب لفعل ذلك، كما أنه متابع لعمل المصريين، إضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد دليل على أن المصريين في أبوظبي يعملون عمالاً غير عملهم المعلن كمدرسين أو باعة أو كتّاب وعمّال، من جانب آخر إذا وجد أي مصري متورط في أعمال تعتبر غير ودية تجاه أبوظبي أو إمارات الساحل المتصالح الأخرى أو إيران فإنه سيتم ترحيله إلى مصر^(١). حقيقة إن ردّ الشيخ زايد السابق يكشف لنا حنكته السياسية، فهو لم يصغ إلى المزاعم الإيرانية حيث كان حريصاً على مشاركة مصر وغيرها من الدول العربية في تطوير إمارته.

أما بالنسبة للبريطانيين، فقد كانت لديهم تحفظات حول السياسة المصرية في إمارات الساحل والتي كانوا يعتبرونها منطقة نفوذ لهم British sphere Of Influence، فقد تحقّق البريطانيون على وجود المدرسين المصريين في مدارس إمارات الساحل. فلطالما وصفت السلطات البريطانية أولئك المدرسين بأنهم "رواد القومية العربية" الذين يشكلون خطراً على مصالحها الحيوية في المنطقة. لذلك سعت السلطات البريطانية للحصول على مدرسين من السودان، حيث كانت تعتبرهم مقبولين للسكان المحليين ولا يشكلون خطراً على المصالح البريطانية، لذلك عرض البريطانيون سنة ١٩٦٣ على حاكم دبي الشيخ راشد أن يستقطب مدرسين من السودان على اعتبار أن الشيخ راشد -ونظراً للتطور الذي تشهده دبي- قادر على تحمل نفقات أولئك المدرسين^(٢).

إن هذه المسألة تحديداً تكشف سعي بريطانيا للتملص من مسؤولياتها تجاه خدمة إمارات الساحل. وفي مقابل ذلك فإن تلك الإجراءات البريطانية لم تمنع احتكاك الطلبة بالمدرسين المصريين؛ ذلك أن الطلاب يتوجهون إلى الكويت لإكمال المرحلة الإعدادية والثانوية حيث كان المدرسون المصريون يلعبون دوراً أساسياً في العملية التعليمية هناك.

كما تحفظت بريطانيا أيضاً على ما كانت تبثّه إذاعة "صوت العرب" من برامج، والتي كانت ترى فيها السلطات البريطانية زعزعة لنفوذها عبر تأليب أهالي إمارات الساحل عليها، ولذلك سعى البريطانيون إلى إعاقة استماع الأهالي لبرامجها، عبر الشكوى التي تقدموا بها إلى حاكم دبي، مُدعين أن الإذاعة تشكل تهديداً لحكام مشيخات الساحل^(٣).

(١) NO,999,From American Council ,Dhahran To: Dept of state,1968. NARA, RG2335(١)

(٢) Annual Record of the Gulf, 1963, op. cit. , VOL. 6. p. 8.

(٣) عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965 م، مج ٣، ص 28.

من جهة أخرى نظر البريطانيون بعين الشك إلى المصريين والذين كانوا يعملون ككتّاب

أو حرفيين في إمارات الساحل، وهذا ما يكشف عنه تصريح لأحد المسؤولين البريطانيين^(١)، حيث قال: "إن هناك تدفقاً قوياً وكبيراً للمصريين نحو منطقة الخليج السفلى مما يشكل تهديداً محتملاً للاستقرار". ولكن اتضح أن تلك المخاوف مبالغ فيها، وذلك ما أكدته "تيرنيس كلارك" -نائب المعتمد البريطاني في دبي- والذي أعلن: "أن بريطانيا نظرت في الأمر وخُلصت إلى أن المصريين الذين وصلوا إلى دبي أتوا لأسباب تقليدية". كما أن "جيمس تريديويل" -المعتمد البريطاني في أبوظبي- خُلص إلى نفس النتيجة، وهي أن عدد المصريين الذين دخلوا إلى أبوظبي من أبريل إلى يونيو من عام ١٩٦٨م بلغ تقريباً 142 شخصاً مقارنةً بـ ١١٩ شخصاً دخلوا من يناير إلى مارس من نفس العام، والعديد منهم تعددت زيارته، ومنهم رجال أعمال وصحفيون كانوا يغطون اجتماعات الحكام. إذاً كلتا الوكالتين السياسيتين تشعر بأنه رغم أن أعداد المصريين بحاجة إلى متابعة ومراقبة، إلا أنهم لم يشكلوا بعد تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية^(٢).

الواقع أن السلطات البريطانية بالغت في تقدير حجم العمالة المصرية رغم أن سفاراتها في الخارج هي المسؤولة عن منح تأشيرات الدخول لإمارات الساحل حتى ذلك الوقت، كما أن إجراءات منح تأشيرات الدخول للمصريين الراغبين في العمل في الساحل كانت تمر بمراحل طويلة؛ نظراً لتحفظ البريطانيين على عمل المصريين في الدوائر الحكومية، حيث لم تكن تعيّن إلا من تقتنع بكفاءته منهم، لذلك فإنه في سنة ١٩٧٠ كان يوجد في دبي والإمارات الأخرى بعثة تعليمية مكونة من أربعائة مدرس، إضافة إلى سبعة عشر طبيباً وطبيبة مصرية معارين عن طريق حكومة الكويت، يعملون في مستشفى دبي، وكذلك عشرة محاسبين في شركات القطاع الخاص وستة مهندسين معماريين يعملون مع المقاولين^(٣).

في مقابل ذلك فإن ما كان يقلق البريطانيين هو أعداد المصريين الذين كانوا يدخلون إلى إمارات الساحل بصورة غير شرعية، ذلك أن المصريين الذين فشلوا في الحصول على تأشيرات الدخول كانوا يأتون إلى إمارات الساحل بطرق

(١) انظر ملحق رقم ٣.

(٢) NARA, RG2335, NO, A - 161, from American Council. Dhahran To: Dept of state, July, 31, 1968.

(٣) صحيفة الأهرام، العاشر من شهر يونيو، 1970 م، ص ١١.

غير مشروعة حيث يدخلونها عبر بوابة دبي، التي كانت نقطة تجمع للعمال المصريين، حيث تستقبل الإمارة كل أسبوع أكثر من قارب قادم من البصرة في العراق يحمل عدداً من الباحثين عن فرصة عمل في الإمارات، والتي كان يتواجد فيها في تلك الفترة حوالي ألف عامل مصري هم عبارة عن عمال بناء، نجارين، حدادين

وعمال بياض، حيث إن فرصة العُمّال الفنيين في العمل كانت أوفر حظاً من الجامعيين - وذلك لقدرتهم التأثيرية على المجتمع - الذين تتحفظ السلطات البريطانية على توظيفهم في الدوائر الحكومية المحلية^(١).

مما سبق يتّضح أن بعض القوى الإقليمية والأجنبية كانت تنظر بعين الريبة لوجود المصريين في إمارات الساحل وترى أنهم يشكلون تهديداً لمصالحها الحيوية في الساحل.

أثر هزيمة ١٩٦٧ على الدور العربي لمصر:

رغم هزيمة حرب ١٩٦٧م^(٢) إلا أن القيادة المصرية استمرت في دعم إمارات الساحل، فقد تواصل إرسال المدرسين إلى الساحل من جهة واستقبال طلبة الإمارات في المعاهد والجامعات المصرية من جهة أخرى، إلا أن التغيير الذي طرأ على سياسة "الدبلوماسية الناعمة" تمثّل في اختلاف خطاب إذاعة "صوت العرب" حيث حَقَّت مهاجمة السياسة البريطانية في الخليج العربي، وهذا بطبيعة الحال أثار ارتياح المسؤولين البريطانيين كما دلّت على ذلك إحدى المراسلات الرسمية، والتي أشارت إلى أنه من خلال الرصد الذي قامت به إذاعة البي بي سي البريطانية حول نشرات إذاعة "صوت العرب"، فإنها حُلِصت إلى تراجع تناول شؤون الخليج في الإذاعة المصرية، وأن ما تبثه "صوت العرب" هو في صالح السياسة البريطانية في الخليج بشكل عام^(٣).

الواقع أن هذا الأمر ناتج عن أن القيادة المصرية بعد الهزيمة في حرب ١٩٦٧ - والتي سميت النكسة - ركزت على جبهة سيناء وإعادة تأهيل ترسانتها العسكرية، وتراجعت في مقابل ذلك الدعوة القومية، بمعنى آخر أن الرئيس عبد الناصر ركز على الجبهة الداخلية وترك مسؤولية الخليج العربي لكلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت^(٤).

(١) صحيفة الأهرام، العاشر من شهر يونيو، ١٩٧٠م، ص ١١.

(٢) حرب ١٩٦٧ وتعرف أيضاً باسم نكسة حزيران وحرب الأيام الستة، وقد نشبت بين إسرائيل وكلٍّ من مصر وسوريا والأردن من الخامس إلى العاشر من يونيو ١٩٦٧ وأفضت لاحتلال إسرائيل كلاً من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية. للمزيد انظر: هيكمل، محمد حسنين: الانفجار ١٩٦٧، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٣) Records of the Emirates, 1966 - 1971, Edited by Anita L. p Burdett, London: Arche Editions, 2002, VOL. (3).6, p, 639

(٤) .Abdullah: The United Arab Emirates - A modern history - , p. 278

الموقف المصري من الانسحاب البريطاني ومن اتحاد الإمارات:

الواقع أنه رغم تركيز القيادة المصرية على الشأن الداخلي إلا أن ذلك لا يعني غيابها عن مجريات الأمور في الساحة الخليجية عامة والإماراتية تحديداً، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تطورات كبيرة بعد إعلان بريطانيا بقيادة رئيس وزرائها "هارولد ويلسون" في يناير عام 1968م نيتها الانسحاب^(١) من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١م^(٢)، حيث كان للقاهرة موقفها من تلك الخطوة المهمة والتي ستكشف منطقة الخليج العربي على كل الاحتمالات، فالموقف المصري المبدئي من ذلك القرار البريطاني تمثل في التأكيد على ضرورة الانسحاب البريطاني الكامل دون ترك أي قواعد عسكرية في المنطقة^(٣).

وفي مقابل ذلك كان البريطانيون يدركون حقيقة أن القيادة المصرية وإن خف هجومها على السياسة البريطانية في الخليج العربي فإنها لن تقبل بمسألة الإبقاء على القواعد العسكرية، وهذا ما أظهرته المراسلات البريطانية الرسمية في هذا الشأن حين ذكر في إحداها "أن المصريين لن يقبلوا أن يظهروا متأخرين عن العراقيين والعدينيين في مسألة معاداة الإمبريالية"^(٤). بمعنى أن القيادة المصرية وإن انشغلت بالوضع الداخلي، وتركت أمر الخليج العربي لدوله الكبرى، إلا أن ذلك لا يعني الموافقة على انسحاب جزئي للقوات البريطانية، فمصر باعتبارها رائدة القومية العربية لن تتخذ

(١) شهد عام ١٩٦٨ إعلان حكومة العمال البريطانية نيتها الانسحاب من الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١م، وجاء ذلك القرار نتيجة عوامل دولية وإقليمية ومحلية، دولياً واجهت بريطانيا منافسة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، كما أن وجود مستعمرات بريطانية أصبح غير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي، أما إقليمياً انتشر القومية العربية الحديثة، حيث بدأ الشعور القومي يفرض وجوده في أحداث وتغيرات متعددة في المنطقة، ومنها إمارات الساحل، أما على الصعيد المحلي فقد استقلت الهند سنة ١٩٤٧م عن بريطانيا، وبالتالي لا مبرر للوجود العسكري في الخليج العربي بل الأجدى استبداله بالسيطرة الاقتصادية وكذلك تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني وما يعنيه ذلك من تضخم وزيادة الأعباء المالية في الإنفاق على قواعد مبنية وسط رأي عام معادٍ للمزيد انظر: العيدروس، محمد حسن: دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٩م، ص٢٠٩؛ السيار، عائشة: التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مكتبة الجامعة، ط١، ١٩٩٦م، ص٢٦٧.

(٢) القاسمي، خالد بن محمد: التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط١، 2009م، ص١٢٢.

(٣) الفارس، محمد: جزر الإمارات المحتلة ومباحثات الاتحاد التساعي ("قراءة في الوثائق البريطانية لعامي ١٩٧١ - 1972م، ط١، ٢٠٠٧م، ص٤٢).

(٤) Records of the Emirates. 1966- 1971 ,op. cit. ,VOL. 6. p64

مواقف تُظهرها بصورة متراجعة عن مواقفها السابقة من قضية بقاء الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي العربية.

إضافة إلى ما سبق ومثلما كان للقيادة المصرية موقفها من الانسحاب البريطاني المزمع من

الخليج العربي، كان لها موقف أيضاً من مباحثات الاتحاد التي بدأت فور إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب قبل نهاية سنة ١٩٧١م^(١)، ذلك أنه من الصعب أن تبقى إمارات الساحل كيانات متفرقة في ظل الظروف الإقليمية والعالمية السائدة آنذاك، والأهم من ذلك أن مقومات الوحدة بين تلك الإمارات أقوى من عوامل التجزئة التي صنعها الوجود البريطاني طوال هيمنته على المنطقة.

هذا وقد تمثل الموقف المصري من الاتحاد المزمع عقده بالترحيب الشديد كدليل على انتصار العروبة^(٢)، حيث دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى دعم تأسيس هذا الكيان السياسي على أساس أن الوجود العربي في المنطقة هو الوضع المنطقي والطبيعي لحماية لها من كل الأخطار الخارجية^(٣). وعلى الرغم من أن عدة دول كانت تؤيد الاتحاد التساعي إلا أن الهدف لم يكن واحداً، فمصر لم يكن لها مصالح مباشرة في الخليج وبالتالي فإن تأييدها لقيام اتحاد تساعي نابع من رغبتها في جمع الإمارات الصغيرة في كيان اتحادي يعمل على حمايتها من الأطماع الخارجية، ويُمكنها من الاستفادة من موارد النفط لدى الإمارات الغنية^(٤). ومن جهة أخرى كانت القيادة المصرية تعول على أن يدخل الجامعة العربية كيان كبير يمثل الإمارات التسع، فمن مصلحة العالم العربي أن تصبح كياناته كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي، كما أن تحقيق الوحدة بين الإمارات سيبحث على الارتياح لدى الجميع بنجاح أول تجربة اتحادية بين العرب، ولكن انفصال إحدى الإمارات وقبولها في الجامعة سيعنيان تشجيع بقية الإمارات على المضي

(١) عندما أعلنت بريطانيا نيتها الانسحاب من شرق السويس بنهاية عام ١٩٧١م، أخذ حكام إمارات الساحل يناقشون إمكانية قيام اتحاد يضمهم في دولة واحدة. وبالفعل تم أول شكل من أشكال الاتحاد بين أبوظبي ودبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م، أي بعد شهر واحد من الإعلان البريطاني بالانسحاب، حيث أعلن عن قيام اتحاد فيدرالي بين الإماراتين، ووجهت الدعوة إلى حكام الإمارات المتصالحة الأخرى وإلى قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معها على عمل موحد لتأمين ذلك.

لبي الحكام الدعوة واجتمعوا في دبي خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨م وأسفر اجتماعهم عن صدور اتفاق دبي الذي أصبح محورياً لكل النشاط السياسي لمدة ثلاث سنوات لاحقة. للمزيد. انظر: عطوي، أحمد خليل: دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢٣، 1981م، ص ٧٧ - ٩٦.

(٢) القاسمي، خالد، التطور التاريخي لدولة الإمارات، ص ١٢٧.

(٣) حجلأوي، المرجع السابق، ص ٢٧١.

(٤) حسن، عمار علي: العلاقات الخليجية - المصرية جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط ٢٠٠٦م، ص ٥١، و ٥٢.

في الطريق نفسه، وستتلاشى فكرة الاتحاد^(١).

(١) الفارس، المرجع نفسه، ص ٦٣.

من جهة أخرى، فإنه على الرغم من وصول قيادة جديدة للحكم في مصر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠م إلا أن موقف القيادة المصرية بزعامة رئيسها الجديد محمد أنور السادات ظل ثابتاً من مسألة الانسحاب البريطاني والاتحاد المزمع بين الإمارات. فبالنسبة لقضية الانسحاب فإن القيادة المصرية الجديدة كانت ترى بأن بريطانيا يجب ألا تترك الخليج إلا بعدما يتم تأسيس الاتحاد وحل المشاكل العالقة وعلى رأسها قضية مطالبة إيران بالجزر الإماراتية الثلاث، و"قضية البريمي"، والتي تمثل تهديداً لإمارة أبوظبي، إلا أن الحكومة المصرية كانت ترى أنه بالإمكان حل هذه القضية من خلال تقديم خط أنابيب نفط جديد للسعوديين^(١).

في مقابل ذلك الموقف المبدئي من الانسحاب البريطاني، فإن القيادة المصرية قامت بخطوات عملية لدعم قيام الاتحاد، ومن تلك الجهود إرسال المبعوث الشخصي للرئيس السادات -حسن صبري الخولي- إلى كلٍّ من إمارات الساحل والبحرين لتذليل العقبات وتشجيع الحكام على مواصلة مباحثاتهم في موضوع الاتحاد، وذلك عقب اجتماع السادات في القاهرة مع الملك فيصل في أواخر يونيو ١٩٧١، وقد كان الملك فيصل رافضاً لفكرة انفصال حليفه قطر والبحرين عن الاتحاد التساعي، حيث سيتمكن في حال انضمامهما للاتحاد من حل مشكلة الحدود مع الإمارات، بدوره كان السادات يفضل قيام الاتحاد التساعي على الرغم من اعتقاده باستحالة تحقيقه. إلا أن القيادة المصرية في نفس الوقت كانت تقوم بجهودها بحذر؛ بسبب الحساسيات من السعوديين والكويتيين، فمصر لم تكن راغبة في التدخل الكبير في شؤون الخليج بشكل يثير استياء دول المنطقة^(٢). بالإضافة إلى هذا فإن السادات كان يحاول تجنب الدخول في الصراعات العربية - العربية في الوقت الذي كانت فيه مصر أحوج إلى التضامن العربي.

على صعيد آخر يتضح أن رؤية القيادة المصرية لمسألة الاتحاد ركزت على ثلاثة مواضيع أساسية، وذلك ما عكسته مباحثات السيد/ عبد السلام أبو المجد -الأمين العام الأول للسفارة المصرية في عدن- مع السيد/ بريهوني المسؤول في السفارة البريطانية في عدن بتاريخ الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٧١م، حيث وضع أبو المجد أن شكل الاتحاد المزمع تأسيسه يجب أن يكون فيدرالياً بمعنى أن تتخلى كل إمارة عن بعض السيادة فيما يخص مسألة الدفاع

(١) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit., Vol. 6, p. 641.

(٢) الفارس، المرجع نفسه، ص ٦٣، ٢٧٧.

والمسائل المالية والمسائل الداخلية، وفي الوقت ذاته تكون حرة في إقامة علاقاتها الخارجية. أما المسألة

الثانية التي أثارت الاهتمام المصري فهي وضع القوات المسلحة، فمصر تفضل أن يكون هناك جيش موحد للإمارات كلها. وبالنسبة للقضية الثالثة فإنها تتعلق بموضوع الالتزامات المالية، حيث أشار أبو المجد إلى أن القيادة المصرية ترى ضرورة أن تساهم كل إمارة في صندوق مركزي حسب قدراتها في حين أن الإنفاق من هذه المخصصات يجب أن يتم توزيعه وفقاً للحاجة، ومن جهة أخرى يجب على الحكام القيام بمحاولة توسيع قاعدة أنظمتهم مثلما فعلت الكويت، أي من خلال إدخال عناصر مثقفة وواعية إلى هيكل السلطة من أجل تطوير الشأن الداخلي للإمارات^(١).

في مقابل ذلك كان للبريطانيين رأي في الموقف المصري من الاتحاد المزمع، فالبريطانيون لم يكونوا راغبين بتشجيع مصر للقيام بجهود في مسألة الاتحاد؛ وذلك خوفاً من امتداد نشاطها إلى قضايا خليجية أخرى، لذلك أراد البريطانيون أن ينشطوا في دعم مباحثات الاتحاد وأن يظهروا ذلك للمصريين، في الوقت ذاته كانت بريطانيا حريصة على أن تبدي ثقتها بالقيادة المصرية فيما يتعلق بهذا الشأن ولذلك حرصت على أن تحيط المصريين بالتطورات أولاً بأول خاصة بعد وفاة عبد الناصر وتولي السادات الرئاسة^(٢)، بمعنى أن السلطات البريطانية كانت ترغب بأن تكسب ثقة القيادة المصرية الجديدة فيما يتعلق بالترتيبات التي ستقوم بها في منطقة الخليج قبل تنفيذها الانسحاب.

إذاً ذلك هو الموقف المصري الرسمي من الانسحاب البريطاني ومن الاتحاد، والذي تابعته وسائل الإعلام المصرية بدورها وكرست له جانباً مهماً من تغطيتها، حيث نشطت إذاعة "صوت العرب" في هذا الصدد، فمنذ أن أعلنت بريطانيا سنة ١٩٦٨م نيتها الانسحاب من الخليج العربي قبل نهاية سنة ١٩٧١م، نشطت الإذاعة في دعوة الحكام لتكوين جبهة موحدة لدعم المسائل العربية الحاسمة، مذكراً في الوقت ذاته بكفاح شعب الخليج العربي ضد موجات الاستعمار التي مرت عليه، كما كانت تردد بأن اتحاد الإمارات مسألة مصيرية تحتتمها الحياة السياسية، محذرة من خطورة بقاء الوضع على ما هو عليه عند تنفيذ الانسحاب البريطاني حيث ستكون المنطقة مكشوفة أمام التحديات والأخطار الإقليمية والدولية^(٣).

من جهة أخرى ولإبراز موضوع الاتحاد وتوعية الجماهير بأهميته للوطن العربي نجد أن إذاعة "صوت العرب" أوجدت

(١) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit., Vol. 6, p. 641

(٢) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit., Vol. 6, p. 3

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ٧٠، س ٢، الخميس الأول من يناير ١٩٧١م، ص ٦.

برنامج "جزيرة العرب"، حيث كان البرنامج يتابع اجتماعات

حكام الساحل، ومن ضمن الدعوات التي كان يطلقها أن شعب الخليج العربي والذي عانى كثيراً من الاستعمار والتفرقة المصطنعة بحاجة إلى الاتحاد حتى تلحق شعوبه بركب التطور وتساهم في معركة المصير العربية المرتقبة. إضافة إلى ذلك كانت إذاعة "صوت العرب" تعتبر الخلافات التي برزت بين الحكام أثناء مباحثاتهم عبارة عن خلافات طبيعية تظهر في أي مشروع وحدوي، وأشارت أنه لا بد من حلها حتى يتم تأسيس الاتحاد على أسس سليمة وصلبة. هذا الموقف يدل على المشاركة الوجدانية المصرية لعملية قيام الاتحاد وأن مصر لم تتخل عن دورها العربي^(١). من جانب آخر فإنه أثناء جولة المبعوث البريطاني وليم لوس في المنطقة للتشاور حول ترتيبات الانسحاب البريطاني، دعا المذيع "سمير عبد التواب"^(٢) المسؤول البريطاني إلى الاستماع إلى صوت شعب الخليج العربي الراض لأى شكل من أشكال الوصاية السياسية أو الهيمنة العسكرية من البريطانيين أو أي قوة أخرى^(٣).

إذاً مما سبق يتضح أنه مثلما كان لإذاعة صوت العرب نشاطها في نشر الوعي القومي بين أهل الساحل، كان لها أيضاً جهودها في دعم مشروع الاتحاد عبر برامجها، وهذا الأمر يكشف لنا أهمية الأداة الدعائية كواحدة من أبرز أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة.

الواقع أنه فور إعلان اتحاد الإمارات السبع في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م رحبت مصر بالدولة العربية الجديدة وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باتحاد الإمارات، حيث جاء في البيان المصري الرسمي: "إن حكومة جمهورية مصر العربية على يقين أن استقلال الإمارات العربية المتحدة يعد عامل استقرار وسلام وتقدم في منطقة الخليج العربي، وتؤمن بأن الشقيقة العربية الجديدة سوف تسهم في مسيرة الأمة العربية من أجل عزتها وكرامتها ورفاهيتها". هذا الموقف الرسمي انعكس على الإذاعة والصحافة المصرية التي رحّبت بقيام دولة الإمارات العربية، حيث رأت في هذا الاتحاد قوة للعرب جميعاً، وأن هناك مسؤوليات كبيرة تنتظر دولة الإمارات في إطار جامعة الدول العربية إضافة

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٣، س ١، الخميس السادس من أكتوبر، 1969م.

(٢) مذيع خليجي في إذاعة صوت العرب.

(٣) مايترا، المرجع نفسه، ص ٣٦٢، و٣٦٣.

إلى الأمم المتحدة^(١).

إذاً كان للنظام المصري بقيادة الرئيس عبد الناصر رؤيته الخاصة في دعم الخليج العربي بما

(١) مركز الوثائق والدراسات: دولة الإمارات العربية ("دراسة تاريخية ووثائقية")، أبوظبي: مركز الوثائق والدراسات، د. ط، ١٩٧٢، ص ١٢١،

يملكه من إمكانات وعبر العمل العربي المشترك، وذلك انطلاقاً من إيمان الرئيس عبد الناصر بدور مصر الإقليمي، وقد اصطدمت تلك الرغبة في أوقات عدة بمصالح القوى الإقليمية والدولية التي كانت تنظر بعين الريبة لتقارب مصر مع إمارات الساحل، والذي تجلّى في أبرز صوره عبر البعثات التعليمية المصرية. وجاء عقد السبعينيات لتبدأ معه مرحلة جديدة في علاقة مصر -بقيادة الرئيس السادات- بدولة الإمارات العربية بعيداً عن النفوذ البريطاني، علاقة رسمية تحكمها الروابط المشتركة وتستند إلى سياسة البلدين الخارجية، وهذا ما ستكشفه الدراسة في فصولها الثلاث.

مَدخل

السياسة الخارجية العربية

لدولة الإمارات وجمهورية مصر العربية

أولاً: السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات:

طبيعة السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات:

أقرَّ الدستور السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات، حيث نصَّت المادة السادسة منه على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين، واللغة، والتاريخ والمصير المشترك. وأن شعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية"، وأضافت المادة الثانية عشرة أن تلك السياسة "تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية"^(١). ولذلك فإنَّ تلك السياسة هدفت إلى تحقيق الوحدة العربية حيث اعتبرت دولة الإمارات اتِّحادها مقدمة لوحدة عربية شاملة^(٢)، وهذا المبدأ أكَّده الدستور في مادته الأولى، والتي نصَّت على "أنه يجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء"^(٣). كما رمت تلك السياسة إلى نصرة القضايا العربية العادلة، إضافة إلى تعزيز التضامن العربي في جميع المجالات^(٤)، فضلاً عن إزالة الخلافات بين العرب وتسويتها سلمياً تحت مظلة جامعة الدول العربية، ولذلك فإن دولة الإمارات حدَّدت منذ البداية طبيعة سياستها التي

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة: دستور دولة الإمارات، دبي: النيابة العامة، د. ط، ١٩٩٦م، ص ٤، ٥.

(٢) وهذا ما دأب الشيخ زايد على ترسيخه قولاً وعملاً ومن أقواله في هذا الصدد: ("إننا هنا دولة وشعباً ووطناً جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد، تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك، فنحن وإياهم يد واحدة في مسيرة التحرير والتنمية والبناء، نلتزم بما يلتزمون ونسهم بما يسهمون"). الكعبي، عبد الله راشد أحمد المر: الكلام العجب من حكيم العرب ("زايد بن سلطان آل نهيان")، أبوظبي: د. ن، ط ٣، ٢٠٠٣م، ص ٦٠.

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة، المصدر نفسه، ص ٣.

(٤) ومن أقوال الشيخ زايد في هذا المقام: ("إننا كعرب نؤمن بأنه لا نصر للأمة العربية ولا رفعة لها إلا بتضامنها، لأن الضعف والتردي في الموقف العربي الراهن سببه الفرقة"). الكعبي، المرجع نفسه، ص ٦٨.

تتسم بالدبلوماسية الهادئة لحل الخلافات سواء مع الدول العربية، أو الإسلامية أو بقية دول العالم، كما هو الحال في قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث^(١). وبالفعل فإن دولة الإمارات ومن أجل ترسيخ تلك المبادئ، وتحقيق الأهداف السالفة فإنها منذ نشأتها تبنت سياسة خارجية منفتحة على جميع الدول العربية بغض النظر عن أيديولوجيتها أو المحور الذي تنتمي إليه، حيث انقسمت الدول العربية في ذلك الوقت إلى معسكرين، أحدهما: يدين بالولاء للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والآخر: ينتمي للمعسكر الشرقي بزعمارة الاتحاد السوفيتي^(٢)، وبذلك فإن دولة الإمارات اتبعت سياسة الحياد الإيجابي ليس فقط على مستوى الكتلتين ولكن امتدت أيضاً إلى علاقاتها مع الدول العربية.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات:

مما لا شك فيه أن هناك عدّة عوامل جعلت القيادة السياسية الإماراتية تنتهج سياسة خارجية متزنة ومنفتحة على العالم بأسره والعالم العربي تحديداً، يأتي على رأسها موقعها الجغرافي والإستراتيجي المهم، فدولة الإمارات تقع في منطقة الخليج العربي^(٣) ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، ولا يخفى على أحد أن هذا الموقع بقدر ما يكسب دوله خصائص

(١) وعن الدبلوماسية الهادئة قال الشيخ زايد: ("لقد استطاعت الدبلوماسية الهادئة في دولة الإمارات أن تحل الكثير من المشاكل، بل لقد استطعنا أن نقيم دولة الإمارات. واستطعنا بهذه الدبلوماسية أن نكسب الأصدقاء من الشرق والغرب، وأن نحظى باحترام العالم. وما زلنا ننادي بهذه الدبلوماسية، ونحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلاً لمشاكل كثيرة خاصة بين الأشقاء"). دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيس الدولة ١٩٦٦ - ٢٠٠٤م: زايد بن سلطان آل نهيان: القيادة الاستعانة بالله في الدين والدنيا والإخلاص للأمة والوطن ("زايد بن سلطان

آل نهيان)، أبوظبي: ديوان الرئاسة، ط ١، ١٩٨١م ص ٣٥٨.

(٢) ففي حديث للشيخ زايد لصحيفة روز اليوسف في ١١/٢٦/١٩٧٢م صرّح قائلاً: «إذا كان العالم ينقسم إلى معسكرين أو أكثر، فإننا نحاول أن نكون بدولتنا بعيدين عن ذلك، فنحن لسنا طرفاً في أي معسكر، لسنا ضد معسكر، وللسنا مع معسكر ضد آخر. نحن نحاول أن نبني بلدنا، ونستفيد بمنجزات العلم في العالم. أما الصراعات، والمسائل المذهبية فإن بلادنا بعيدة عنها، وموقف دولتنا أن تكون بعيدة عن التيارات السياسية في العالم، بمعنى ألا تدخل ضمن مناطق النفوذ، وأن تكون سياستنا على أساس مصالح شعبنا في الخليج. وهكذا يكون موقفنا من كل قضية وفقاً لما تمليه مصالحنا ومصالح العرب". آل نهيان، زايد بن سلطان: مجموعة خطب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ - ١٩٨٣م، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، د. ط، 1984م، ص ٥٤.

(٣) القيادة الإماراتية كانت تدرك أثر العامل الجغرافي على سياستها الخارجية، وهذا ما عكسه قول الشيخ زايد: ("إن الأهمية الكبيرة لموقع بلادنا من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، تضيف أهمية خاصة على السياسة الخارجية التي تنتهجها والتي نتعامل بها مع سائر الدول والشعوب الأخرى القريب منها والبعيد"). الكعبي، المرجع نفسه، ص ١٦٦.

إيجابية، فإنه في ذات الوقت يُشكل عبئاً عليها وشواهد التاريخ الدالة على ذلك عديدة^(١). ومن جهة أخرى فإن حداثة نشأة دولة الإمارات أثّرت في سياستها الخارجية، فالإمارات -إمارات ساحل عمان سابقاً- ظلت تحت الهيمنة البريطانية فترة طويلة، حيث تولّت بريطانيا منذ توقيع الاتفاقية المانعة سنة ١٨٩٢^(٢) مسؤولية الإشراف على الشؤون الخارجية لإمارات الساحل، وبالتالي أدّى ذلك إلى عزلة الإمارات عن العالم الخارجي ومن ثمّ عدم امتلاكها الخبرة اللازمة في ممارسة العمل الدبلوماسي بمفاهيمه الحديثة^(٣). يضاف إلى ما سبق العامل الاقتصادي، فعلى الرغم من امتلاك دولة الإمارات ثروة نفطية كبيرة^(٤)، تمكنها من أن يكون لها دور فاعل على الصعيد الإقليمي والدولي، إلا أن ذلك من جانب آخر شكل نقطة ضعف كونه يجعل البلاد عرضة لأزمات سوق النفط الدولية في ظل اعتماد اقتصادها على النفط بشكل رئيسي^(٥) وذلك بلا شك لعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الإماراتية.

في مقابل ذلك فإن الطبيعة السكانية للمجتمع الإماراتي -والذي تشكّل فيه العمالة الوافدة نسبة كبيرة- تُعدّ من العوامل المؤثرة على السياسة الإماراتية الخارجية، فالقيادة الإماراتية؛ نظراً لما قد يترتب عليه من آثار سلبية، كمحاولة بعض الدول المصدّرة لتلك العمالة^(٦) توظيفها كأداة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية^(٧)، ولذلك فإن الإمارات حرصت على ألا تزعم معطيات السياسة الخارجية تماسك مجتمعها الداخلي.

(١) شراب، ناجي صادق: مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 49، ص ١٣، ١٩٨٧م، ص ١١٥.

(٢) نصّت المعاهدة المانعة والتي وُقعت سنة ١٨٩٢، على ألا يدخل شيوخ الإمارات المتصالحة في مراسلات أو اتفاقيات مع أي قوة عدا بريطانيا، كما تضمّنت تعهد الحكام بعدم رهن أو بيع أي جزء من أراضيهم لغير الحكومة البريطانية، ولذلك فإنه بموجب هذه الاتفاقية أصبحت بريطانيا مسؤولة عن إدارة الشؤون الخارجية لإمارات الساحل. للمزيد انظر: عبد الله، تاريخ دولة الإمارات مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧ - ١٩٦٥م، مج ١، ص ٢٦٤ - ٢٦٨.

(٣) الملا، خالد أحمد محمد: السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران ١٩٧١ - ١٩٩٢، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣.

(٤) اكتشف النفط في إمارة أبوظبي سنة ١٩٥٨م في حقل أم الشيف وصدرت أول شحنة منه عام ١٩٦٢، أما في دبي فتم اكتشافه سنة ١٩٦٦م في حقل الفاتح البحري وصدرت أول شحنة سنة ١٩٦٦م وفي الشارقة اكتشف سنة ١٩٧٤م من حقل مبارك البحري بالقرب من جزيرة أبو موسى وصدرت أول شحنة سنة ١٩٧٤. للمزيد انظر: أبو العلا، محمود: جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت: مكتبة الفلاح، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٠٨ - ١١٢.

(٥) الملا، المرجع نفسه، ص ٣.

(٦) في إحصائية رسمية تعود لسنة ١٩٨٥م شكلت العمالة الوافدة ما نسبته ٨٧,٦٪ من معدل القوة العاملة. للمزيد انظر: أبو العلا، المرجع نفسه، ص ٩٥ - ٩٧.

(٧) أبو الشيخ، يوسف فالح: نمط الإمكانيات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٦٦.

مما لا شك فيه أن اتّباع سياسة خارجية متزنة مثّل تحدياً لدولة الإمارات الحديثة النشأة -والتي كانت حريصة على حسن علاقاتها مع جميع الدول العربية- ولذلك؛ فإن القيادة السياسية الإماراتية من خلال ابتعادها عن سياسة المحاور والأحلاف اكتسبت احترام وتقدير الدول العربية الأخرى^(١).

من جهة أخرى وكما تبين سابقاً أن لكل سياسة خارجية أدوات تنفيذ سواء كانت دبلوماسية، أو اقتصادية، أو عسكرية أو دعائية، وستعرّف خلال فصول الدراسة كيف استخدمت دولة الإمارات تلك الأدوات في ترجمة سياستها الخارجية العربية خاصة في علاقاتها مع جمهورية مصر العربية.

ثانياً: السياسة الخارجية العربية المصرية:

الواقع أن الرئيس أنور السادات تبوّأ إبان فترة حكمه ١٩٧٠ - ١٩٨١ م سياسةً خارجيةً عربيةً مختلفةً عمّا كان في عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر، وذلك يرجع إلى أسباب عدّة، منها ما يتعلق بطبيعة شخصية الرئيس السادات نفسه، أو بظروف البلاد الاقتصادية والعسكرية والتي لعبت دوراً كبيراً في تأطير تلك السياسة.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العربية المصرية:

ألقت طبيعة البيئة النفسية للرئيس المصري بظلالها على سياسة البلاد الخارجية، فالسادات لم يصل إلى الحكم كثائر، ولكنه كان ضمن نخبة مرّ على وجودها في السلطة أكثر من ثمانية عشر عاماً، وبالتالي فإنه رأى وخبر ما حدث للأفكار الثورية من انتكاسات ومن تشويه، كما أن السادات اعتلى سدة الحكم والبلاد تعيش أوضاعاً اقتصادية وعسكرية سيئة عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ م وما تلاها من حرب استنزاف مع إسرائيل^(٢)، وهذا بطبيعة الحال أدّى إلى تراجع دور الزعامة المصرية على المنطقة العربية في مقابل تركيزها على جبهة سيناء؛ استعداداً لجولة أخرى من الصراع مع إسرائيل إضافة إلى انشغالها بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي، هذه الظروف الصعبة التي كانت تعيشها مصر قابلها تزايد نفوذ المملكة العربية السعودية في المنطقة العربية بقيادة الملك فيصل، وباعتراف القيادة المصرية ذاتها، وذلك عقب تحسن العلاقات بين

(١) عبيد، نايف علي: السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٤ م،

ص ١٥٩، و ١٦٠.

(٢) إبراهيم، سعد الدين: مصر تراجع نفسها، القاهرة: دار المستقبل، ط ١، ١٩٨٣ م، ص ٢٣٢.

البلدين في أعقاب حرب ١٩٦٧م حيث سارعت المملكة العربية السعودية لتقديم الدعم المادي والمساعدة لإعمار المدن المصرية التي هدمتها الحرب^(١).

لذلك فإن العوامل والظروف السابقة دفعت السادات إلى تبني سياسة خارجية عربية واقعية، وهنا يبرز بجلاء أن الإمكانيات الاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في تحديد السياسة الخارجية المصرية، حيث كانت مصر في ذلك الوقت بحاجة إلى تأييد ودعم جميع الدول العربية^(٢) استعداداً لحرب متوقعة مع إسرائيل^(٣).

طبيعة السياسة الخارجية العربية المصرية:

وقفت مصر على مسافة متساوية من جميع الدول العربية، بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها^(٤)، وهذا يختلف تماماً عما كان سائداً في عهد الرئيس عبد الناصر والذي اختلف مع دول عربية ذات مرجعية مختلفة، بمعنى أن السادات نظر بالأساس إلى مصلحة بلاده في علاقتها مع الدول الأخرى وليس إلى مرجعية تلك الدول، ولذلك تقاربت مصر مع جميع الأنظمة بغض النظر عن توجهاتها^(٥)، ومثال على ذلك تقاربها مع المملكة العربية السعودية، والتي برزت كدولة نفطية غنية تربطها علاقة جيدة بالغرب خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أراد السادات أن يستفيد من السعودية لمصلحة بلاده دون أن ينظر لطبيعة حكمها، وهذا يختلف كثيراً عما كان سائداً في عهد الرئيس عبد الناصر، حيث كان هناك تنافر بين النظامين المصري والسعودي، ولكن الأمور اختلفت عقب هزيمة ١٩٦٧م.

في مقابل ذلك وانسجماً مع رؤية السادات الواقعية، فإن النظام المصري كان ينظر إلى الدول العربية على أنها مجموعة أمم يربطها الدين، واللغة والتاريخ، ولكن في الوقت ذاته فإن تلك

(١) سلامة، المرجع نفسه، ص ٦٤٢، و٦٤٣.

(٢) لذلك فإنه قبيل حرب أكتوبر وما تلاها كان السادات يؤكد على قضية التضامن والوحدة العربية، ومن أقواله في هذا الصدد: ("إن هناك اتصالات دائرة بيننا وبين عواصم عربية عديدة عزيزة علينا نقصد بها إضافة كل طاقة يمكن إضافتها للمعركة"). زهران، جمال علي: السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١م، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ٤، ١٩٨٧، ص ١١١.

(٣) هلال، علي الدين: دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ٢٨١.

(٤) وما يعكس هذا التوجه للرئيس السادات قوله: ("ما هي أنواع الصراعات التي كانت تخيفنا على التضامن العربي؟ أولاً: الصراع الأيديولوجي الذي أدخلناه في خلافاتنا وأصبحنا نصنف الأنظمة على أساسه...")، وقوله أيضاً: ("أظن أن ظروفنا ترتفع فوق مستواها فالوضع اليوم ليس وضع يمين أو يسار بل وضع تحرير أرض ومصير نكون أو لا نكون"). زهران، المرجع نفسه، ص ١١٠، و١١٥.

(٥) شعراوي، سلوى جمعة: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات - دراسة في موضوع الزعامة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٠٤.

الوشائج في حد ذاتها لا يترتب عليها حقوق أو واجبات أو التزامات^(١)، بمعنى أنه ليست تلك الروابط وحدها من يحكم أولويات السياسة الخارجية المصرية بل المصالح كذلك - وهذا ما سيتجلى لاحقاً من موقف مصر من الاحتلال الإيراني للجزر - وهذا يختلف عن نظرة الرئيس عبد الناصر للأمة العربية الذي كان يعتبر أن أي مشكلة تقع في أي قطر عربي فإنها تعني مصر كذلك، وهذا ما أكسب عبد الناصر شعبية جارفة بين الجماهير العربية، والتي كانت ترى أنه يعبر عن تطلعاتها وهمومها، بعكس السادات الذي ركّز أساساً على الشأن المصري.

من جهة أخرى وفي إطار السياسة الخارجية الواقعية التي تبناها السادات فقد كانت له نظرة خاصة لمسألة "زعامة مصر" على الوطن العربي، حيث كان يفضل أن يتعامل مع النظام السياسي في المنطقة على أنه نظام "شرق أوسطي" يمكن أن يضم دولاً أخرى مثل السعودية، وإيران وإسرائيل، وليس كنظام سياسي عربي تلعب فيه مصر دور الزعامة كما كان يتطلع إليه عبد الناصر، تلك الزعامة التي رأى فيها السادات بأنها "خصيصة هيكلية" لمصر^(٢) ولا أحد يستطيع انتزاعها^(٣)، بمعنى أن المقومات التي تمتلكها مصر من مساحة جغرافية، وقوى بشرية، وحضارة عريقة، وتطور ثقافي واجتماعي وعسكري هو الذي يكفل لها تلك الزعامة تلقائياً. ولذلك فإن مسألة "العروبة والقومية العربية" لم تكن تشكّل أولوية في السياسة الخارجية المصرية إبان حكم الرئيس السادات، بل إن نظرت له كانت متفاوتة من مرحلة إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى من حكمه ١٩٧٠ - ١٩٧٣م كان السادات بحاجة إلى تكوين جبهة عربية موحدة يستند إليها في أي حرب ضد إسرائيل، كما أنه لم يرد أن يبتعد كثيراً في بداية حكمه عن نهج الرئيس عبد الناصر القومي، خاصة أنه ما زال في بداية حكمه، ويستمد شرعيته في كونه خليفة لعبد الناصر، ولذلك فإنه يربط دائماً بين القومية العربية والهوية المصرية^(٤)، وفي مرحلة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٧م استمر الربط بين المسألتين مع أولوية للهوية المصرية، حيث رفع شعار "مصر أولاً" و"مصر فوق الجميع"، وبدأت مصر الانسحاب تدريجياً من القضايا العربية^(٥)، إلا أنه مع ذلك لم

(١) إبراهيم، مصر تراجع نفسها، ص ٢٥٥.

(٢) حيث صرّح السادات قائلاً: ("إن لمصر دوراً قيادياً في العالم العربي والشرق الأوسط وهذه حقيقة تاريخية ستظل قائمة أيضاً في المستقبل، وبالتالي فإن محاولة التنصل من هذا الدور القائد مستحيل، ومحاولة الغير عزل مصر محاولة محكوم عليها بالفشل والازدراء)، زهران، المرجع نفسه، ص ١٣٠.

(٣) هلال، المرجع نفسه، ص ٢٨٥.

(٤) ومن ذلك قوله: ("إن مصر هي قلب العالم العربي قد حفظت التراث الإنساني وصانته من الاندثار وكانت الجسر الذي انتقلت عبره المعجزة بين العالم العربي والإسلامي والقارة الأوروبية)، زهران، المرجع نفسه، ص ١٢٩.

(٥) أبو طالب، حسن: السياسة المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٧م - ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨م، ص ٦١٣.

يُقَصُّ القومية العربية^(١)؛ وذلك بسبب حاجة مصر إلى اجتذاب رؤوس الأموال العربية وخاصة الخليجية منها، وذلك في أعقاب تبني السادات لما عرف بسياسة "الانفتاح الاقتصادي"، إلى أن جاءت مرحلة ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨١ م والتي تراجعت فيها دعوة القومية العربية لصالح الهوية المصرية^(٢)، حيث اعتبر السادات أن المساعدات التي حصلت عليها مصر غير كافية، وبالتالي اتجه نحو الغرب، وما تبع ذلك من عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل والقطيعة بين مصر والدول العربية^(٣)، بمعنى أن السادات كان يتعامل مع مسألة "العروبة والقومية" بقدر ما تحقق لبلاده من مصلحة. ولعل تغيير اسم البلاد من "الجمهورية العربية المتحدة" -وهو الاسم الذي استمر منذ الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ م وحتى عقب الانفصال سنة ١٩٦١ م-^(٤) إلى "جمهورية مصر العربية" يعكس توجُّه النظام السياسي المصري نحو علاقته بالأنظمة العربية الأخرى. مما سبق يظهر بأن السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي خلال حكم الرئيس السادات كانت غير ثابتة، وتعتمد على ما تحققه تلك السياسة الخارجية من مصلحة مصرية، وستكشف فصول الدراسة كيف ترجم النظام السياسي المصري تلك السياسة من خلال الوسائل المختلفة.



(١) وهذا ما يؤكد في قوله: ("إن ما يهم الأمة العربية فهو شورى بيننا جميعاً، وما يخص الوطن المصري هو ملك لأبناء هذا الوطن طالما أننا في ممارستنا لسيادتنا الوطنية لا نشترى شيئاً بحقوق الغير ولا نقبل شيئاً يعطل المسيرة العربية الشاملة"). زهران، المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٢) وهذا ما يعكسه قوله: ("إننا نعيد بناء بلدنا وسنعمل للسلام وسيتبعنا الجميع"). زهران، المرجع نفسه، ص ١٢٥.

(٣) إبراهيم، مصر تراجع نفسها، ص ٢٥٢، و ٢٥٣.

(٤) شعراوي، المرجع نفسه، ص ٦٨.

الفصل الأول

العلاقات السياسية الإماراتية المصرية

يمكن تقسيم مسار العلاقات السياسية الإماراتية المصرية في عقد السبعينيات إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تبدأ مع نشأة دولة الإمارات في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م إلى ما بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م، حيث تميّزت هذه المرحلة بالتنسيق والتعاون في القضايا المشتركة، أما المرحلة الثانية تمتد من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٧م، حيث شهدت هذه المرحلة ازدياد التعاون في المجال الاقتصادي، أما المرحلة الثالثة فتتمتد من قيام الرئيس السادات بزيارة القدس في عام ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٧٩م والتي شهدت التزام دولة الإمارات بتطبيق قرارات قمة بغداد سنة ١٩٧٨م القاضية بالمقاطعة السياسية والاقتصادية للنظام المصري لتوقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل.

ولإبراز طبيعة تلك العلاقة وتطورها والاتجاه الذي سارت فيه ستُطرح من خلال هذا الفصل ثلاث قضايا سياسية رئيسية مع بيان كيف تعامل النظام السياسي في البلدين معها، وتتمثل تلك القضايا في: الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث سنة ١٩٧١م، والقضية الثانية تتمحور حول الموقف الإماراتي من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، أما القضية الأخيرة فترتبط بالموقف الإماراتي من عملية السلام بين مصر وإسرائيل.

أولاً: الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث:

تستعرض هذه الجزئية الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، عبر طرح التساؤلات الآتية: ما هي المحددات التي حكمت الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية؟ وكيف انعكست السياسة الخارجية العربية المصرية على موقفها من القضية؟ وما هو تأثير ذلك الموقف على علاقة البلدين؟

خلفية تاريخية وجغرافية بالجزر الإماراتية الثلاث:

قامت القوات الإيرانية باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى^(١) في الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٧١ م - أي قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من الخليج العربي - تلك الجزر التي تتسم بأهمية إستراتيجية، واقتصادية وطبيعية مميّزة، فمن الناحية الإستراتيجية تحتل الجزر الثلاث موقعاً فريداً عند مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز الشريان الحيوي للمنطقة، وبالتالي فهي تشكّل نقطة تحكّم وتأمين للناقلات البترولية المارّة في المنطقة. إضافة إلى أنّها - وخاصة جزيرة طنب الكبرى - تعتبر حلقة وصل بين البحار المجاورة، وبهذا يتّضح أهميتها في التحكّم بمصير الخليج العربي وخاصة خلال الحروب أو الاضطرابات الدولية^(٢).

أما الأهمية الاقتصادية للجزر الثلاث، فتكمن فيما يتوافر فيها من ثروات طبيعية وفي مقدمتها النفط وأكسيد الحديد الذي يتواجد بكميات كبيرة تُمكن من استغلاله تجارياً، إضافة إلى وجود مغاصات اللؤلؤ الذي يستخرج ويتم بيعه للشركات الأجنبية. بجانب انتشار مصائد الأسماك التي كانت مقصد السفن التابعة للشركات الأجنبية المتخصصة في تجارة الأسماك.

من جهة أخرى، فإن تلك الجزر تتميّز بموارد طبيعية تكسبها قيمة مميّزة منها توافر المياه العذبة الصالحة للشرب والكافية لري المزروعات، لذلك كانت تلجأ إليها السفن المارّة في الخليج لتملأ خزائنها بالماء العذب، كما تتوافر فيها التربة الرملية الخصبة الصالحة للزراعة،

(١) جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة تبعد عن ساحل عمان نحو ٤٨ كم قبالة سواحل الشارقة، وبحوالي ٧٥ كم عن الساحل الإيراني، وبالتالي فإنها أقرب إلى الساحل العربي منها إلى مدينة لنجة على الساحل الفارسي، وتمتد أبو موسى التي تعتبر أكبر الجزر الإماراتية على مساحة ٢٠ كم مربع، حيث تزخر بثروات طبيعية كالنفط وأكسيد الحديد، ومن جانب آخر فإن الجزيرة مأهولة بالسكان، فقد كان يقطنها قبيل الاحتلال الإيراني حوالي ألف نسمة من العرب أغلبهم من قبيلة ("السودان") - أصلهم من منطقة الخان بالشارقة - والذين كانوا يمتنون صيد الأسماك. أما جزيرة طنب الكبرى التابعة لإمارة رأس الخيمة، فإنها تقع على بعد ٥٩ كم جنوب الجنوب الغربي لجزيرة قشم، وبحوالي ٧٨ كم شمال غرب جزيرة الحمرا التي تعتبر أقرب مكان لساحل عمان المتصالح، وتمتد على مساحة ٩ كم مربع ويشكل النفط أبرز ثرواتها الطبيعية، كما أن ساحلها الجنوبي يعتبر أفضل مكان لرسو السفن، ومن الناحية السكانية فإن أغلب سكان الجزيرة من العرب وتحديدًا من قبائل تميم وحريز والذين يمتنون صيد الأسماك ويصدرونه إلى أسواق دبي ورأس الخيمة. وأخيراً جزيرة طنب الصغرى وهي تابعة أيضاً لإمارة رأس الخيمة حيث تقع على بعد ٩٠ كم عن الساحل العربي و١٣ كم عن جزيرة طنب الكبرى، وتقدر مساحتها ٢ كم مربع كما أنّها غير مأهولة بالسكان. للمزيد انظر لوريمر، ج. ح: دليل الخليج، قطر: مكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مج ٢، ١٩٦٧م، ص ١٦١٦، ٢٥٢٠؛ الدوري، عبد العزيز وآخرون: العلاقات العربية الإيرانية - الاتجاهاات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٥م، ص ٤٣٦.

(٢) العيدروس، محمد حسن: العلاقات العربية الإيرانية، الكويت: دار الكتاب الحديث، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٦٢.

إضافة الى أنَّها تشكِّل مصدر حماية طبيعية للسفن الكبيرة وذلك بفضل توفر المياه العميقة بالقرب منها، وبهذا تستطيع تلك السفن المرور دون الاصطدام بالعوائق الصخرية الظاهرة على سطح البحر^(١).

تلك الأهمية الكبيرة جعلت إيران تطالب بالجزر -والتي لم تبدأ مع قرب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بل ابتدأت منذ سنة ١٨٨٧^(٢)- إلا أن تلك المطالبة اصطدمت بالنفوذ البريطاني، فبريطانيا أكّدت على تبعية الجزر للحكام العرب الذين هم تحت الحماية البريطانية بموجب الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين^(٣)، إذاً فإنّ الرفض البريطاني يُعدُّ إقراراً مبكراً "بعروبة" الجزر ليس من طرف عربي ولكن من الجانب البريطاني. وفي مقابل ذلك استمرت ادّعاءات إيران في الجزر، إلى أن تمكّنت من احتلالها في نهاية سنة ١٩٧١. هذا وقد لقيت الخطوة الإيرانية إدانة دولية وعربية إلا أنَّ ما يهمُّ في هذا المقام هو الموقف المصري ومنطلقاته.

التحرُّكات السياسية المصرية تجاه قضية الجزر:

حقيقة الأمر أنَّ الموقف المصري لم يبرز بعد الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث فقط، بل إنّ القيادة المصرية قامت بعدّة تحرُّكات سياسية فُبل الاحتلال، وقد شملت توجيه رسائل لحكام الساحل تشرح الموقف المصري، إضافة إلى تقديم الدعم والنصح إلى حكام إمارات ساحل عمان المعنّية بالأمر، ومن بين تلك الرسائل البرقية التي بعثها الرئيس السادات إلى الشيخ صقر القاسمي -حاكم رأس الخيمة- والتي نصحه فيها "بالتعقل والتفهّم"^(٤). ويتّضح من تلك النصيحة أن السادات كان مدركاً لصعوبة الأمر، وأن رفض رأس الخيمة التفاوض مع إيران لن يحمِّق لها شيئاً في ظل عدم تكافؤ القوى، لذلك؛ نصح السادات الشيخ صقر بأن يسلك طريق المفاوضات الذي يمكن أن يحصل من خلاله على بعض المكاسب، بدلاً من الرفض الذي سيخسر معه كل شيء.

(١) الزعابي، سالم محمد: الجوانب القانونية للنزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث أبو موسى، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى، دولة الإمارات: مطبعة رأس الخيمة، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٣٢ - ٤٢؛ القاسمي، خالد محمد: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٩٧م، ص ٢٥.

(٢) بدأت إيران تطالب بالجزر الثلاث منذ احتلالها لإمارة لنجة القاسمية وسيطرها على جزيرتي صري وهنجام، للمزيد انظر: الدوري، المرجع نفسه، ص ٤٣٧، و ٤٣٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٣٧، و ٤٣٨.

(٤) مايترا، توماس: الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة طنّب الكبرى، طنّب الصغرى وأبو موسى، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٣٥٨.

كما شملت تلك التحركات الزيارة التي قام بها السيد/ حسن صبري الخولي -المبعوث الشخصي للرئيس السادات- إلى الخليج العربي في المدة من ٢٥ مارس إلى ١٥ أبريل عام ١٩٧١م، وكان ظاهرها إطلاع حكام الخليج على وجهة نظر الرئيس السادات بشأن الوضع العربي الإسرائيلي، ولا تتعلّق بالوضع في الخليج؛ وذلك رغبة في عدم تعقيد الأمور وعدم فقد دعم إيران أو حيادها في حال نشوب الحرب بين مصر وإسرائيل، ومن جهة أخرى فإن السياسة المصرية في عهد الرئيس السادات تمثّلت في ترك مسؤولية الخليج للكويت والمملكة العربية السعودية؛ وذلك بسبب انشغال القيادة المصرية بالصراع مع إسرائيل^(١). إلا أنه رغم هذا فإن المبعوث الشخصي للسادات لم يجد غضاضة في التباحث مع المسؤولين البريطانيين حول تطور الأوضاع في الخليج والتهديدات الإيرانية بضم الجزر ومن هذا المنطلق التقى المسؤول المصري بالمقيم السياسي البريطاني في البحرين -السير جيفري آرثر- في ٢٢ مارس حيث تناقش معه حول موضوع الجزر، وقد شرح الخولي للمقيم السياسي الرؤية المصرية لتلك المسألة قائلاً: أنه إذا ما سمحت حكومة صاحبة الجلالة للإيرانيين باحتلال الجزر بالقوة العسكرية سواء قبل أو بعد ٣١ ديسمبر ١٩٧١م، فإن ذلك سيقضي تماماً على الموقف الذي أبدته حكومة صاحبة الجلالة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه لن يتم إعفاء "الراعي" من المسؤولية لتركه اثنين من "الحملين" -رأس الخيمة والشارقة- معرضين لخطر "الذئب الإيراني"^(٢).

إذاً مما سبق يتّضح أنّ الخولي كان حريصاً على تذكير البريطانيين بالضرر الذي سيلحق بمصالحهم إذا أيّدوا وسمحوا باحتلال إيران للجزر الثلاث خاصة بعد الموقف الإيجابي للحكومة البريطانية باتخاذها موقف الحياد أثناء حرب يونيو ١٩٦٧م. كما بيّن الخولي للمقيم السياسي البريطاني أن الأمر ذاته ينطبق على الإيرانيين، الذين قرّروا تحسين علاقاتهم مع جزء كبير من الدول العربية بشأن قضية فلسطين والنفط. وخلال اللقاء طلب السير آرثر من الخولي أن يوضح وجهة نظره في طريقة حماية الجزر إذا كانت بريطانيا ستسحب جميع قواتها العسكرية من الخليج قبيل نهاية عام ١٩٧١م. وكان رأي المبعوث المصري واضحاً بأنه يجب على البريطانيين تسوية القضية قبل الرحيل من الخليج. أما السير آرثر فقد كان يرى أن التسوية تقتضي التوصل إلى حل وسط وإلى اتفاق، مبدئياً أمله في أن تضغط القيادة المصرية على حكام الساحل من أجل قبول تلك التسوية. إلا أن الخولي تساءل كيف يمكن أن يتوقع من العرب أن يتفاوضوا على سيادتهم غير المشكوك فيها؟! وقد حرص المقيم السياسي على مناقشة

(١) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit. , Vol. 6, p. 644

(٢) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit. , Vol. 6, p. 645

الخولي بألا يعمل على تشجيع حكام الساحل المتصالح على اتخاذ موقف معاند من مسألة الجزر؛ فهو يرى -أي المقيم السياسي- أنه إذا لم يتوصل الحكام المعنيون إلى اتفاق مع إيران فقد يخسرون كل شيء^(١).

وفي أثناء اللقاء ناقش الخولي مع المقيم السياسي البريطاني عدداً من الحلول الممكنة لقضية الجزر بما في ذلك "الوصاية"، و"الحياضية" و"مبدأ الخط الوسيط". إلا أن المقيم السياسي أبلغ المبعوث المصري أنه ليس لدى البريطانيين أي سبب يدعوهم إلى الاعتقاد بأن الشاه سوف يقبل بأي من تلك الحلول^(٢).

الواقع أنه كان للخولي مخاوف تتمثل في أن أي تسوية تتم بين إيران القوية واثنين من المشيخات الصغيرة -رأس الخيمة والشارقة- سوف تكون بلا شك تسوية غير متوازنة وبلا معنى، وكان يعتقد أن الدول العربية الأخرى يجب أن تكون حاضرة في أي اتفاق، لكن المسؤول البريطاني وضح أن الشاه يرى أن الجزر تنتمي إلى إيران وأن مصر يجب ألا تعوق النفوذ الإيراني في الخليج^(٣).

في مقابل ذلك أقرّ الخولي بأن المشكلة غاية في التعقيد وأنه قد تتم محاباة الشاه في هذه المسألة. على الرغم من أنه لا توجد لديه أدنى فكرة عمّن يشكل تهديداً للشاه، أو يعتزم تهديده متسائلاً: "هل الاتحاد السوفيتي هو من يهدّد الشاه؟ ربما، فقد يقوم الاتحاد السوفيتي بابتلاعه في أي وقت من جهة الشمال. أم هل هي المملكة العربية السعودية؟ الفكرة مثيرة للسخرية، أم إمارات الساحل فكرة سخيفة أيضاً. فمن إذاً؟"^(٤).

مما سبق يتضح التباعد في وجهتي النظر المصرية والبريطانية حول قضية الجزر الثلاث، فالجانب المصري يرى أن على السلطات البريطانية أن توقف المزاعم الإيرانية وأن تساعد في الوصول إلى حل وسط يحفظ الحقوق العربية، في حين أن السلطات البريطانية ترى أنه من المستحيل أن يتنازل الشاه عن مطالبه بالجزر، وتعتقد أن على مصر أن تستغلّ مكانتها من أجل إقناع الحكام بالتفاوض مع إيران.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مباحثات المسؤولين المصريين لم تقتصر على الجانب البريطاني بل شملت كذلك حكام إمارات الساحل -المعنيين بالقضية تحديداً- ومن تلك المباحثات

(١) Records of tire Emirates, 1966 - 1971, op. cit. ,Vol. 6,p. 64

(٢) Records of the Emirates, 1966 - 1971,op. cit. ,Vol. 6,p. 646

(٣) Records of the Emirates, 1966 - 1971,op. cit. ,Vol. 6,p. 646

(٤) Records of the Emirates, 1966 - 1971,op. cit. ,Vol.6,p. 645

اللقاء الذي عقده الخولي مع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠م، ناقلاً إليه رسالة من القيادة المصرية فحواها أن مصر لم تعد قادرة على تقديم أي شيء لدول الخليج باستثناء الدعم المعنوي فيما يخص النزاع على الجزر مع إيران. إلا أنه في الوقت ذاته هناك بعض الظروف التي ترغب فيها القيادة المصرية بالجلوس ومناقشة التطورات في منطقة الخليج، ومن ضمن تلك المسائل ما إذا كان الإيرانيون يرغبون في بسط نفوذهم على الساحل الجنوبي للخليج العربي لدرجة إضعاف هويته العربية مما سيخلق "فلسطين ثانية"^(١).

إذاً من الواضح أن القيادة المصرية كانت حريصة على إبلاغ حكام إمارات الساحل - حاكمي رأس الخيمة والشارقة تحديداً- أنه يجب ألا يطلبوا من الجانب المصري القيام بخطوات تصعيدية إيجابية في ظل الظروف التي تمر بها مصر، وبالتالي عليهم أن يحلوا القضية بالتفاوض مع الجانب الإيراني، حيث إن وضع مصر وانشغالها في تحرير أرضها كان عائقاً لها عن تقديم الدعم المرجو من جانب إمارات الساحل.

في مقابل ذلك لم يكن الخولي وحده من نشط في التباحث مع المسؤولين البريطانيين حول قضية الجزر، بل شملت تلك الجهود المباحثات التي عقدها عبد السلام أبو المجد -السكرتير الأول في السفارة المصرية في عدن- مع المسؤولين البريطانيين هناك في ٢٥ يناير ١٩٧١م، وخلال تلك المشاورات طرح المسؤول المصري بعض الحلول لقضية الجزر الثلاث، ومن بينها الاتفاق على بعض "السيادة المشتركة" بين الأطراف المعنية، أو عن طريق "شراء سكوت" الإيرانيين من خلال تقديم تنازلات مشتركة للنفط في مياه الخليج، أو عبر إعطائهم بعض الوجود في الجانب العربي^(٢).

ردّة الفعل المصرية من احتلال الجزر:

أما ردّة الفعل المصرية عقب وقوع الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، فقد كان موقفها متوازناً ممّا عكس السياسة الخارجية الجديدة لمصر تحت حكم الرئيس السادات، ففور إعلان خبر الاحتلال الإيراني للجزر استنكرت القيادة المصرية الخطوة الإيرانية مؤكّدة على سيادة دولة الإمارات على الجزر الثلاث، كما حمّلت في الوقت ذاته بريطانيا المسؤولية المباشرة عمّا حدث داعية السلطات الإيرانية للانسحاب من الجزر^(٣).

(١) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit., Vol. 6, p. 639.

(٢) Records of the Emirates, 1966 - 1971, op. cit., Vol. 6, p. 641.

(٣) بن سعيد، أحمد عبد الله: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات ١٩٩٠ - ٢٠٠٣م، الشارقة: مركز الخليج للدراسات، د. ط،

جاء ذلك الموقف على لسان المتحدث الرسمي باسم الحكومة المصرية، حيث صرّح قائلاً:

"إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الخطيرة التي تحدث في الخليج، وإن مصر تعتبر بريطانيا المسؤولة عن حماية الجزر العربية من أي اعتداء خارجي بناءً على اتفاقيات الحماية التي لا تزال نافذة المفعول، وإلى أن تسلم الجزر إلى أصحابها". وأضاف المتحدث: "أن مصر ترى أن قيام إيران بتغيير الوضع السائد في الجزر من طرف واحد عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، والصداقة التاريخية بين الشعب العربي والإيراني. كما أن مصر فُوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج، بعد أن يتم استقلالها وأن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر، وإلى الدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل. ولا يمكن أن تقرّ بأي اتفاق بخصوص هذه الجزر يتم في ظروف من الضغط العسكري والاحتلال، وستعمل مصر بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والأمن والسلام في الخليج"^(١).

دوافع الموقف المصري من قضية الجزر الإماراتية:

الواقع أن الموقف المصري كان يحكمه عاملان: أولهما: رؤية السادات لدور مصر العربي وثانيهما: علاقة مصر بإيران. فمن خلال تحليل العامل الأول يتّضح أنه من خلال السياسة الجديدة التي تبناها السادات حول دور مصر في محيطها العربي -والتي استعرضت سابقاً- فإنه يتبيّن أن هذا الموقف منسجم مع تلك السياسة، حيث إنّ مصر قرّرت عدم التدخل في شؤون الخليج العربي في ظل اعترافها بزعامة المملكة العربية السعودية على المنطقة بقيادة الملك فيصل، وهذا ما يتأكد كذلك ممّا ورد في تقرير السفير البريطاني في القاهرة "ريتشارد بومنت" نقلاً عن "عمر السقاف" وزير الدولة للشؤون الخارجية وذلك في أعقاب زيارة الملك فيصل إلى القاهرة في أواخر يونيو ١٩٧١م ورد في تقريره أن الوزير السعودي: "أبلغه بأن مصر مستعدة لقبول مبادرة سعودية في شأن الجزر، فمصر مثل السعودية لا ترغب في إلحاق الضرر بعلاقتها مع إيران، لهذا سيغضون أعينهم -يقصد مصر والسعودية- عن معظم الأشياء، ولكن الاحتلال عن طريق القوة سيمثّل مشكلة صعبة"^(٢).

ممّا سبق يتّضح تطابق وجهتي النظر المصرية والسعودية فيما يتعلّق بموضوع الجزر، فكلّ الجانبين ضد احتلال الجزر ويرغبان في حل سلمي للقضية، ولكنهما في ذات الوقت غير مستعدين

(١) العيدروس، محمد حسن: العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية ١٩٢١ - ١٩٧١م، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط ٣،

٢٠٠٢م، ص ٤٦٤، و٤٦٥.

(٢) الفارس، المرجع نفسه، ص ٣٥٠.

للإضرار بمصالحهما مع إيران، كما يتبين أنه ربما كانت مصر تعوّل على حل سعودي للقضية يجتنب الإحراج، خاصة وأن مصر بدأت تعطي للسعودية بصورة أو بأخرى الحق في الهيمنة على منطقة الخليج انطلاقاً من وضع مصر في مواجهة عدو رابض على أرضها، بالإضافة إلى توتر علاقتها مع السوفيت، ومحاولتها التقارب مع السعودية - بإعطائها مكانتها خاصة في منطقة الخليج - والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها في الخروج من هذا المأزق. أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فإن السادات رأى أن ليس في مصلحة مصر أن تصطدم بإيران في هذا الوقت، فالمصالح السياسية والاقتصادية المصرية تقتضي إقامة علاقات طيبة مع الطرف الإيراني، فمن الجانب السياسي أرادت مصر أن تستفيد من التقارب الإيراني الأمريكي^(١) في أي عملية تسوية مستقبلية في المنطقة؛ نظراً لمتانة العلاقات الإيرانية الأمريكية^(٢)، بجانب ذلك فإن إيران تربطها علاقة جيدة بإسرائيل، وبالتالي سعى السادات إلى تحييدها في الصراع العربي - الإسرائيلي، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى مسألة مهمة ألا وهي أن نظرة السادات والشاه لإسرائيل كانت متقاربة، فالشاه كان يرى بوجوب إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل؛ لأن نبذها ومعاملتها كعدو يؤدّي إلى تقوية شوكتها عبر تسليحها من الولايات المتحدة الأمريكية، أمّا السادات فقد كان يدعو إلى جعل إسرائيل إحدى دول الشرق الأوسط ظناً منه أنّها لن تتأقلم في هذا النظام وستنزوي^(٣)، ولكن الأحداث اللاحقة برهنت على عكس قناعة السادات. وفي المقابل فإن المصالح الاقتصادية المصرية تقتضي هذا الموقف حيث كانت مصر بحاجة إلى النفط الإيراني، وإلى دعمها للاقتصاد المصري الذي كان يعاني من مشكلات عدّة أدّت إلى توقف عجلة التنمية^(٤).

من جهة أخرى، فإنه بجانب العاملين السابقين اللذين حكما الموقف المصري فإن الظرف الزمني للاحتلال كان صعباً بالنسبة لمصر، فلم يمضِ وقت طويل على هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من حرب استنزاف مع إسرائيل، التي أضعفت القدرات العسكرية والاقتصادية المصرية، في الوقت الذي كانت تستعد فيه مصر لجولة جديدة من الصراع ضد إسرائيل، وبالتالي رأت مصر أن مصلحتها الراهنة تقتضي الإمساك بالعصا من المنتصف، وهذا ما يتّضح من تعليق

(١) مايترا، المرجع نفسه، ص ٣٧٩.

(٢) استفاد السادات من عمق علاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية في أمر يتعلق بحكمه حينما نقل إليه السفير الإيراني في الولايات المتحدة ("أردشير زاهدي") معلومات عن الانقلاب الذي كان يخطط له ("علي صبري") وذلك قبل ٤٨ ساعة من الكشف عن محاولة الانقلاب وبذلك فإن السادات كان ممتناً للشاه. للمزيد انظر: مهابة، أحمد: إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، دار الحرية، ط ١، ١٩٨٩م، ص

١٥٩، و ١٦٠.

(٣) مهابة، المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(٤) الورداني، صالح: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، القاهرة: مكتبة نخرش، ص ٦٥.

الرئيس السادات في حديث صحفي في ٩ يناير ١٩٧٣م حيث صرّح قائلاً: "بأنه كان حريصاً في المرحلة السابقة على سلامة صلات مصر بإيران وبكل العالم؛ لأن هذا يجنب مصر فتح جبهات جديدة لا داعي لفتحها. وأنه على الرغم من أن مصر لا يمكن أن توافق على احتلال الجزر، إلا أن هناك أخوة آخرين مسؤولين عن مواجهة هذه المشكلة. ولا ينبغي أن يتحمّل بعض العرب أعباءهم بعيدين عنها بموقعهم الجغرافي. ثم أضاف: إن على الأخوة أن يجمعوا أمرهم ويطلبوا من مصر ما يشاؤون، ولكنّه ليس من المتصوّر أن يُطلب منه -أي من الرئيس السادات- في أشرس معركة أن يعمل لبناء معركة جديدة يخوضها، دون المعنيين بها مباشرة"^(١).

حقيقة الأمر أن التعليق السابق يكشف لنا واقعية الرئيس السادات، وتغليبه لمصلحة بلاده -في هذه المرحلة- التي أراد أن يجنبها عبثاً آخر، وكان السادات يشير بين ثنايا حديثه إلى المملكة العربية السعودية التي يراها مسؤولة عن أمن الخليج، والواقع أن السعودية كذلك أرادت أن يُحلّ الخلاف سلمياً، فهي كذلك لم تُرد الاصطدام مع إيران شريكها في الحفاظ على أمن الخليج، ولعلّه يشير كذلك إلى العراق الذي تربطه علاقات متشجّجة مع إيران على خلفية الخلاف الحدودي، إضافة إلى إشارته إلى دولة الإمارات صاحبة القضية والتي شجبت الاحتلال الإيراني، ولكنّها وهي الدولة الحديثة النشأة بإمكاناتها البسيطة لا تستطيع مواجهة إيران -شرطي الخليج- التي كانت تحظى بتأييد لا حدود له من القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الواقع أن إيران كانت تعوّل على ردة فعل مصرية متوازنة، بل مؤيدة لها، ويتّضح ذلك من تقرير السفير البريطاني في القاهرة -السير ريتشارد بومنت- والذي رفعه إلى حكومته في أواخر يونيو ١٩٧١م، فخلال اجتماع السفير البريطاني بمدير مكتب وزير الخارجية المصرية في ٢٧ يونيو من ذات السنة، أبلغه المسؤول المصري أن وزير الخارجية الإيراني خلال اجتماعه بوزير الخارجية المصري "محمود رياض" كان معتقداً أن مصر ستؤيد إيران في قضية الجزر، ولكن وزير الخارجية المصري ردّ عليه قائلاً: "إن المشكلة قائمة بين صديقين وينبغي حلّها بالتوصل إلى حل وسط مقبول للطرفين"^(٢).

إذاً مما سبق يتبيّن أنّ مصر كانت تنظر إلى كلّ من الإمارات وإيران على أنّهما صديقان، ويجب أن تحلّ المسألة وفق هذا الإطار بعيداً عن الصراع. الواقع أن هذا الموقف -الذي

لم يخرج عن الإطار الدبلوماسي - فرضته الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت تمرّ بها مصر، خاصة وأنّ هذه القضية -في تلك الآونة- لا تؤثر على الأمن القومي المصري.

(١) الصباغ، سعيد: العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠ - ١٩٨١م، القاهرة: دار الشروق، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٧٨.

(٢) الفارس، المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

رؤية دولة الإمارات للموقف المصري من قضية الجزر:

كانت دولة الإمارات في ظل عدم تكافؤ القوى، وانطلاقاً من سياستها في حلّ الخلافات سلمياً اعتماداً على سياسة "الدبلوماسية الهادئة"، راغبة في حلّ القضية عبر المفاوضات مع إيران، ولذلك سعت لإقامة علاقات دبلوماسية معها. ومما يجدر ذكره هنا أنّ دولة الإمارات تلقت تأييداً مصرياً في هذا الصدد^(١)، حيث حرص الشيخ زايد على مشاورة جامعة الدول العربية حول هذا الأمر رغم إدراكه أن كلاً من العراق وليبيا ستعترض على هذه الخطوة، ولكن القيادة الإماراتية كانت ترى أن الدعم المصري كافٍ للتغلب على تلك الاعتراضات^(٢).

الواقع أن مشاورة الشيخ زايد لجامعة الدول العربية بشأن قضية الجزر تعكس لنا النهج الوحدوي الذي تبنته دولة الإمارات، فالقيادة الإماراتية حرصت على أن تضع قضية الجزر في الإطار العربي وليس الوطني فقط^(٣)، إلا أنّها في الوقت ذاته لم تكن ترغب في الانصياع للأصوات المتشدّدة في الجامعة العربية؛ لأنّ دولة الإمارات المتضرر الأكبر من تشنُّج العلاقات مع إيران، كما أن الدعم المصري للمبادرة الإماراتية يوضّح أن مصلحة مصر في استقرار العلاقات بين البلدين، حيث كانت مصر رافضة للإجراءات الصارمة التي اتخذتها بعض الدول العربية ضد إيران كما هو الحال مع العراق التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع كلّ من إيران وبريطانيا التي حملتها مسؤولية الاحتلال، ودعت إلى إقامة تحالف بين الدول العربية لمواجهة الأطماع الإيرانية^(٤)، فقد كانت مصر ضد عزل إيران والتي تعتبرها أحد الأطراف الإقليمية الفاعلة. وهذا الأمر يكشف بجلاء اختلاف نظرة السادات للشاه عن سلفه عبد الناصر، ففي حين كان يعتبر عبد الناصر إيران بأنها تمثّل الأطماع الإمبريالية الغربية، فإن السادات ينظر إليها كعامل اتزان في المنطقة وخاصة ضد النظام الاشتراكي البعثي في العراق والذي كان يطمح

(١) انظر ملحق رقم ٤.

(٢) - 7, Dept. of State, Dhahran.to: From American council ,RG2493, No.B-46, NARA.

11 - 1972

(٣) وهذا ما عكسه تصريح الشيخ زايد إلى إذاعة صنعاء بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٢: ("هذه الجزر قضية عربية بالدرجة الأولى، إننا لا نخص الخليج وحده، إننا قضية عربية. عرضت مشكلتها على الجامعة العربية قبل الاتحاد وبعد قيام الاتحاد وقد تبنت الدول العربية هذه القضية، وكلف مجلس الجامعة عدداً من الدول ببذل الجهود والاتصالات بإيران لاستعادة هذه الجزر وما زالت هذه المساعي تبذل حتى الآن"). للمزيد انظر: آل نهيان، مجموعة خطب الشيخ زايد، ص ٢٨.

(٤) الزباني، أمل إبراهيم: البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، القاهرة: د. ن، ط ٢، ١٩٧٧م، ص ٢٧٤.

لتزعم العالم العربي كما كانت مصر زمن عبد الناصر^(١)، وبالتالي فإن الصراع الأبدي بين زعامة النيل والفرات لعب دوراً في تشكيل السياسة الخارجية للبلدين.

في مقابل ذلك ظلّت مصر كباقي الدول العربية تذكّر بعروبة الجزر الثلاث كلما سنحت الفرصة لذلك، حيث رفعت مع باقي الدول العربية في ١٨ يوليو ١٩٧٢ مذكرة لرئيس مجلس الأمن تؤكد فيه على عروبة الجزر وأنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي^(٢).

على صعيد آخر سعت دولة الإمارات إلى الاستفادة من متانة العلاقة المصرية الإيرانية في حلّ قضية الجزر، وهذا ما عكسه حديث الشيخ زايد إلى التلفزيون المصري أثناء زيارته إلى مصر خلال المدة ٢٦ - ٢٧ من فبراير ١٩٧٦ حيث قال: "أثناء وجود الرئيس السادات في إيران ولقائه مع الشاه عرف أشياء كثيرة، ووجد أن ما يهم إيران هو نفس ما يهم منطقتنا أو بالأحرى المنطقة العربية كاملةً، ولقد أطلعنا الرئيس السادات على ما تطلبه إيران من حسن الجوار، والعلاقات الطيبة، والتنسيق مع الدول العربية عبر تبادل الآراء ووجهات النظر في كل ما يهم الجميع، وإن لنا رغبة قوية فعلاً في تقوية علاقاتنا مع أشقائنا وإخواننا وكل صديق يمدّ يده سوف نمد له يدنا. وإن ما أطلعني عليه الرئيس السادات من نتائج محادثاته مع الشاه يدلّ على رغبة إيران والدول العربية في التعاون معاً ومؤازرة بعضهم بعضاً^(٣)."

من جهة أخرى حاولت مصر التدخل والوساطة مع طهران من أجل حلّ قضية الجزر، إلا أن إيران كانت ترفض ذلك تماماً^(٤).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن القيادة الإماراتية كانت متفهمة للموقف المصري في ظل الظروف التي تجتازها مصر، فضلاً عن مصالحها السياسية والاقتصادية التي تحكمها، لذلك فإن العلاقة الإماراتية المصرية سارت بشكل طبيعي، بل تطورت وتوثّقت - كما سنرى

(١) مايتز، المرجع نفسه، ص ٣٧٢.

(٢) Abdullah: The United Arab Emirates-A modern history - p. 74.

(٣) مركز الوثائق والدراسات: وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٦م، أبوظبي: مركز الوثائق والدراسات، ط ٦، ١٩٧٦م، ص ١٨٩.

(٤) حديث خاص مع الكاتب الصحفي المصري عباس الطرابيلي، بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢م. يعتبر الكاتب الصحفي عباس الطرابيلي من أبرز الإعلاميين المصريين الذين ساهموا في تطوير الصحافة الإماراتية وخاصة صحيفة الاتحاد الصادرة في أبوظبي، حيث إن الأستاذ عباس الطرابيلي من أوائل الصحفيين الذين عملوا في دولة الإمارات حيث انضم لصفوف جريدة الاتحاد في فبراير سنة ١٩٧٢، وقام بعدة تحقيقات عن الإمارات الأخرى والتي ساهمت في التعرف على أوضاع الإمارات الأخرى، كما كان الأستاذ عباس يقوم بتغطية مشاركات دولة الإمارات في مؤتمرات الأوبك، وكان قريباً من الشيخ زايد وكثيراً ما رافقه في رحلاته إلى الدول الأخرى.

ذلك لاحقاً من خلال موقف الإمارات من حرب أكتوبر، إضافة إلى تنامي العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.

إذاً ذلك هو الموقف المصري والذي تنازعت الظروف التي كانت تمر بها الدولة، إضافة إلى المصالح السياسية والاقتصادية التي أثّرت في رؤية النظام المصري للقضية، وقد يتفق البعض مع هذا الموقف ويعارضه الآخر، وهذا يرجع إلى المبدأ الذي يحكم من خلاله.

ثانياً: الموقف الإماراتي من حرب أكتوبر ١٩٧٣:

يتناول هذا المحور موقف دولة الإمارات من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، تلك الحرب التي شكّلت علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ويطرح التساؤلات الآتية: ما هي الدوافع التي حدّدت الموقف الإماراتي من الحرب؟ وكيف تفاعلت دولة الإمارات رسمياً وشعبياً مع معركة العرب؟ وكيف انعكس ذلك الموقف على علاقة البلدين؟

خلفية تاريخية لحرب أكتوبر:

مثّلت حرب أكتوبر -وهي حرب تحرير لاستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م وليست حرب عدوان- مرحلة فاصلة بين عصرين بالنسبة للعالم العربي: عصر سادت فيه الخلافات بين الأنظمة العربية، وعصر تجلّت فيه مظاهر التضامن العربي والعمل المشترك، فضلاً عما أحدثته تلك الحرب من تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر^(١). فقد تفاعلت عدّة أسباب داخلية، وإقليمية إضافة إلى أخرى دولية أدّت بالنهاية لنشوب الحرب، فعلى الجبهة الداخلية كان الاقتصاد المصري تحت ضغط شديد نتيجة عملية تطوير الصناعة وإنشاء السد العالي، فضلاً عما استنزفته حرب اليمن وما تبعها من إنفاق أموال ضخمة -قدّرت بحوالي ٩ بلايين دولار بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣م- لإعادة تأهيل الترسانة العسكرية^(٢).

من جهة أخرى أراد السادات أن يستمد من الحرب شرعية جديدة لسلطته ينقطع بها عن إرث النظام السابق^(٣)، كما أن الجيش كان في حالة تعبئة منذ عام ١٩٦٧م واستمرار حالة

(١) مقلد، إسماعيل صبري: استراتيجية السادات والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، القاهرة. مؤسسة الأهرام، ع ٣٥، ص ١٠، يناير ١٩٧٤، ص ٩، و١٥.

(٢) Heikal, Mohammad: The road to Ramadan, London: Collins, 1975, p. 118.

(٣) نافعة، حسن: مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٥٠.

الاسلم واللاحرب أدى إلى تملل في صفوف الجنود الذين أرادوا أن يثبتوا جدارتهم في أي معركة مقبلة. أما عربياً فقد كانت مصر تتعرض لضغوط من الدول العربية نتيجة استمرار حالة الجمود بما يشكل تهديداً لحالة التضامن العربي التي كانت قائمة آنذاك، إضافة إلى أن استمرار الوضع القائم سيؤدي إلى خسارة مصر لتأييد أصدقائها في آسيا وأفريقيا^(١).

إذاً تضافرت عدة عوامل دفعت باتجاه الحرب، إلا أنه لم يكن الهدف الأساسي لحرب أكتوبر ١٩٧٣م تحرير كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧م؛ وذلك نظراً لتفاوت ميزان القوى والذي كان يميل لصالح إسرائيل، ولكن الحرب كانت إحدى الوسائل لتحقيق ذلك الهدف بجانب الأدوات السياسية والدبلوماسية الأخرى^(٢). وقد نشبت الحرب في السادس من أكتوبر ١٩٧٣م^(٣) بعد أن تهيأت الأوضاع الداخلية والإقليمية لها، وبرزت المواقف العربية والدولية حيالها، وما يهّم في هذا الصدد هو تسليط الضوء على موقف دولة الإمارات وأثر هذا الموقف على العلاقات الإماراتية - المصرية.

اندلعت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م ولم تحتفل دولة الإمارات بعد بمرور الذكرى الثانية لتأسيسها، إلا أن تلك الحرب شكّلت فرصة سانحة لدولة الإمارات الناشئة لتترجم سياستها الخارجية على الصعيد العربي، فانطلاقاً من مبادئ وأهداف تلك السياسة انبثق موقف دولة الإمارات من الحرب والتي خاضها العرب بقيادة مصر وسوريا ضد إسرائيل، حيث وظّفت دولة الإمارات أدوات سياستها الخارجية في تلك المعركة سواء السياسية، والاقتصادية، والإنسانية والإعلامية.

الواقع أنه منذ اندلاع الحرب في السادس من أكتوبر أعلنت دولة الإمارات على لسان رئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -والذي كان موجوداً آنذاك في زيارة رسمية إلى لندن- في رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد "أن دولة الإمارات وضعت جميع إمكانياتها، وليس البترول وحده تحت تصرف المعركة بدون تحفظ أو حدود"^(٤).

(١) Heikal: The road to Ramadan, p. 119.

(٢) نافعة، المرجع نفسه، ص ٥٠، ٥١.

(٣) اندلعت الحرب على الجبهتين المصرية والسورية حيث تمكنت القوات المصرية من عبور قناة السويس والتوغل بعمق أربعة كيلومترات في سيناء، وثبت الجنود المصريون أقدامهم داخل منطقة خط بارليف الحصينة، كما حققت القوات السورية تقدماً في جبهتها، وقد تكبدت القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة في بداية المعركة ثم عادت لتأخذ المبادرة القتالية من جديد، استمرت الحرب تسعة عشر يوماً حيث توصل مجلس الأمن في الثاني والعشرين من أكتوبر إلى قرار وقف إطلاق النار. للمزيد انظر Heikal: The road to Ramadan, p.

١٤٠-١٤١ هيكل، محمد حسنين: أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٣م.

(٤) صحيفة الاتحاد، ع ٥٧٨، س ٣، الأحد، ٧ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

فالإمارات كانت ترى في تلك المعركة أنَّها معركة العرب جميعاً^(١). وفور نشوب الحرب صدر بيان رسمي من وزارة الخارجية الإماراتية معلناً الموقف الإماراتي الرسمي من الحرب جاء فيه: "تستنكر دولة الإمارات الهجوم الإسرائيلي الغادر الذي شنته قوات الجيش الإسرائيلي ظهر يوم السبت الموافق السادس من أكتوبر ١٩٧٣ م على أراضي كل من الشقيقتين الصامدتين مصر وسوريا، وهي إذ تشجب هذا العدوان الصهيوني الجديد على أبناء شعبنا العربي في كلٍّ من مصر وسوريا فإنها تلفت نظر الرأي العام العالمي إلى طبيعة إسرائيل العدوانية، ذلك أن إسرائيل بعدوانها هذا إنما تضرب بعرض الحائط جميع قرارات مجلس الأمن التي تعكس رغبة المجتمع الدولي الصادرة في إقرار العدالة والسلام. وإنه ليسعد دولة الإمارات أن تشيد بكل فخر وعزة بالمواقف البطولية للقوات المسلحة العربية التي وقفت بحزم وبسالة في وجه العدوان. وإذ تعلن دولة الإمارات تأييدها الكامل لكلٍّ من الشقيقتين الصامدتين، فإنها لعلّ ثقة تامة بأن النصر سيكون حليفنا". إذاً فالقيادة السياسية الإماراتية ترى أن إسرائيل بعدم امتثالها للقرارات الدولية هي من يسعى للحرب في الوقت الذي ينشد فيه العرب السلام العادل.

بجانب تلك المواقف المبدئية نشطت القيادة الإماراتية في إجراء الاتصالات السياسية مع القيادة المصرية والسورية لمتابعة الموقف على جبهات القتال، وتأكيد وقوف الإمارات قيادة وشعباً إلى جانبهما، بالإضافة إلى استقبال المسؤولين المصريين والسوريين والعرب وإجراء المشاورات معهم فيما يتعلق بمعركة المصير، حيث استقبل الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبوظبي آنذاك والشيخ راشد بن سعيد نائب رئيس الدولة في الرابع عشر من أكتوبر المهندس/ سيد مرعي -مساعد الرئيس السادات^(٢)، والذي أطلع المسؤولين الإماراتيين على تطورات الموقف العربي الراهن من الناحيتين السياسية والعسكرية^(٣).

كما حرصت القيادة الإماراتية على إرسال مسؤوليها إلى مصر وسوريا في تلك اللحظات الحرجة؛ لتقديم الدعم مباشرة للقيادة المصرية والسورية، حيث توجه أيام المعركة -المطارات مقفلة والقاهرة مظلمة- وزير الخارجية أحمد السويدي ومهدي التاجر -سفير

(١) حيث صرّح سموه في حديث صحفي بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ م: ("أنه يجب على العالم أن يعرف أن المعارك الجارية على الجبهتين محدودة. ولكنها حرب تحرير لاستعادة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن الشيء الأساسي في حرب التحرير العربية أنها حرب كرامة للعرب وما عداه يأتي في المرتبة الثانية)". صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٤، س ٣، الثلاثاء، ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ م، ص ٥.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٥٧٨، س ٣، الأحد، ٧ أكتوبر ١٩٧٣ م، ص ١.

(٣) و قد صرح المهندس/ سيد مرعي عقب اللقاء مشيداً بالموقف الإماراتي قائلاً: ("أقر هنا أن الخطوات التي قررها الشيخ زايد وإخوانه لدعم المعركة هي خطوات يفخر بها كل عربي)". صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٥، س ٣، الأحد، ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ م، ص ٦.

الإمارات في لندن - إلى القاهرة في طائرة خاصة صغيرة كانت تطير من ليبيا على الحدود الساحلية في مهمة تحفها المخاطر^(١). وهنا لا بد من التأكيد على الدور الكبير الذي حاولت القيام به وزارة الخارجية الإماراتية رغم حداثة عهدها في مجال العلاقات الدولية؛ لإظهار التأييد لمصر في معركة العرب ضد إسرائيل.

على صعيد آخر عملت القيادة الإماراتية إبان الحرب على استمالة الدول إلى الصف العربي أو على الأقل تحييد دورها في المعركة، ولذلك فإن الشيخ زايد انتهاز فرصة وجوده في بريطانيا أثناء اندلاع المعركة والتقى إدوارد هيث - رئيس الوزراء البريطاني - وطلب من الحكومة البريطانية تفسيراً لموقفها، إضافة إلى الإعلان صراحة عن نواياها بالنسبة للأمة العربية في هذه اللحظات الدقيقة^(٢)، موضحاً سموه خطورة ما ستعرض له المصالح البريطانية إذا انحاز البريطانيون إلى إسرائيل، وأهم هذه المصالح البترول^(٣).

إلا أن هيث أكد للشيخ زايد أن لبريطانيا موقفاً سابقاً من أزمة الشرق الأوسط يبنى أساساً على إيمانها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن "٢٤٢" -والذي وضعه اللورد كاردون مندوبها في مجلس الأمن- وأن فشل تطبيق هذا القرار قد أدى إلى وقوع الحرب الدائرة الآن^(٤). والواقع أن بريطانيا التزمت ولو ظاهرياً بالحياد في الصراع العربي - الإسرائيلي؛ لإدراكها بأن مصالحها العديدة معرضة للخطر في حال تدخلها في الصراع.

إضافة إلى ذلك واصل الشيخ زايد تحركاته السياسية المختلفة، حيث اجتمع في التاسع من أكتوبر بالسفراء العرب في لندن؛ وذلك لإطلاعهم على نتائج مباحثاته مع رئيس وزراء بريطانيا وطلب منهم إبلاغ تلك النتائج لحكوماتهم^(٥). كما شمل التحرك السياسي الإماراتي أثناء الحرب قطع علاقتها السياسية مع الدول التي دعمت وأيدت إسرائيل، ومن تلك الدول:

(١) حميدان، علي: انطلاقة الإمارات في المحافل الدولية، ورقة مقدمة إلى ندوة انطلاقة الإمارات في المحافل الدولية ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦م،

دبي: ندوة دبي للثقافة والعلوم، ط ٦، ١٩٩٨م، ص ٤٨.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٠، س ٣، الثلاثاء، ٩ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٣) مجلس الوزراء لشؤون الإعلام. زايد كلمات مضيئة، أبوظبي. مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، ط ١٠، ٢٠٠٥م، ص ٧٥.

(٤) نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧م على سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المحتلة في القتال الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف كذلك باستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام في حدود مأمونة ومعترف بها وحررة من التهديد أو أعمال القوة، إضافة إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، كما نص على ضمان الاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة

من السلاح. صحيفة الاتحاد، ع ٥٩١، س ٣، الثلاثاء، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ٢.

(٥) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٣، س ٣، الأربعاء، ١٠ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

جنوب أفريقيا، والبرتغال وحظرت تصدير النفط إليها وفي المقابل توسيع التعاون مع الدول الأفريقية^(١) التي قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل^(٢)، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أهمية هذا التصرف، باعتباره أحد الوسائل الاقتصادية الضاغطة لتنفيذ السياسة الخارجية، والذي بلا شك دفع بعض الدول إلى مراجعة موقفها من الحرب.

وانطلاقاً من هذا الموقف الداعم للعرب في المعركة وخاصة مصر، فإن دولة الإمارات قدّمت الدعم الاقتصادي لمصر أثناء الحرب، والذي لم يكن أقل أهمية من الدعم السياسي. ولعلّ استخدام النفط كسلاح جاء على رأس ذلك الدعم، حيث بادرت الإمارات في الثامن عشر من أكتوبر إلى وقف ضخ البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ بعد أن قدمت المساعدة العسكرية لإسرائيل بما شكّل إعلاناً للحرب على العرب. وقد علّق الشيخ زايد على ذلك القرار قائلاً: "لقد أصدرت هذا القرار لإيماني بأنني أؤدي واجبي كاملاً تجاه أهلي وقومي، إن الولايات المتحدة في موقفها ضد العرب ومساندتها لإسرائيل تقف ضد العدالة. ونحن لا نسعى إلى الحرب ولكننا نريد فقط أن نستعيد حقوقنا المسلوبة. كما أننا ندافع الآن عن أرضنا التي عشنا عليها آلاف السنين وأكلنا من خيراتها. نحن لم نظلم أمريكا، أمريكا^(٣) هي التي تتغاضى عن حقنا، كما أن العدو لم يترك لنا فرصة لندرس ونخطّط أمام عدوانه المفاجئ"^(٤).

الواقع أن قرار الإمارات السابق جاء انطلاقاً من إيمانها بدورها العربي^(٥)، وتنفيذاً للقرار الذي اتّخذه وزراء النفط العرب خلال اجتماعهم في الكويت في السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٣م، حيث تم الاتفاق على تخفيض إنتاج البترول بنسبة ٥٪ شهرياً عن الدول المؤيدة لإسرائيل إلى حين جلاء القوات الإسرائيلية^(٦). إلا أن القيادة الإماراتية وجدت أن تلك النسبة التي أقرّت غير كافية، ولا تتوافق مع خطورة الموقف، لذا؛ قامت أبوظبي في الثامن عشر من أكتوبر بقطع

(١) حرص الشيخ زايد على إرسال رسائل شكر وتقدير للدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وأيدت الحق العربي، وعلى سبيل المثال رسالته إلى الدكتور وليام تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا، والتي جاء فيها: ("باسم شعب وحكومة الإمارات وباسمي شخصياً يسعدني أن أعرب لفخامتكم عن تقديرنا لقراركم الحكيم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل")، صحيفة الاتحاد، ع ٦٠٣، س ٣، الثلاثاء، ٦ نوفمبر، ١٩٧٣م، ص ١.

(٢) حميدان، المرجع نفسه، ص ٤٩، و ٥٠.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩١، س ٣، الأحد، ٢١ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٤) أبوظبي كانت تصدر للولايات المتحدة ما بين ١٥ و ٢٠٪ من احتياجاتها التي تستوردها من منطقة الخليج العربي، صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٩، س ٣، الجمعة ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٥) وقد أطلق الشيخ زايد مقولته الشهيرة: ("ليس المال أعلى من الدم، وليس النفط أعلى من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر وسوريا")، الكعبي، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٦) الطويلة، عبد الستار: حرب الساعات الست واحتمالات الحرب الخامسة، مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط ٢، ١٩٧٥م، ص ٣٦٩.

إمدادات النفط نهائياً عن الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

مما لا شك فيه أن الخطوة الإماراتية تلك تشكل قراراً سياسياً مسؤولاً وخطيراً في آن واحد، فدولة الإمارات الناشئة رأت أن هدفها هو إقامة علاقات دولية طيبة خصوصاً مع الدول الكبرى^(٢)، فكانت أول مجاهدة على الصعيد الدولي تقع مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم ما تمثله الأخيرة من قوة سياسية وعسكرية دولية، ورغم ما قد ينجم من أضرار نتيجة للقرار الذي اتخذته الشيخ زايد^(٣)، غير أنه كان قراراً سياسياً صائباً، يستند إلى حق أي دولة في الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي^(٤). إن هذا الموقف يدل على الإيمان بعروبة الدولة، وأن عليها - أي دولة الإمارات - أن تثبت رغم حداثة قيامها أنها قادرة على انتهاج سياسات تتماشى مع مصالح الأمة العربية التي هي جزء منها.

في مقابل ذلك تعرضت دولة الإمارات لضغوط أمريكية بعد اتخاذها ذلك القرار؛ إلا أن القيادة الإماراتية مضت قدماً في تنفيذ خطوتها^(٥)، بل دعمتها بقطع البترول عن هولندا؛ لدعمها لإسرائيل خلال الحرب^(٦). وإلى جانب سلاح النفط قدمت الإمارات رسمياً وشعبياً الدعم المادي لدول المواجهة، فعلى الصعيد الرسمي اقترضت الإمارات أكثر من مائة مليون جنيه إسترليني من بنوك أوروبية ويابانية بضمان البترول، بعد أن امتنعت البنوك الأمريكية تحت ضغوط إسرائيلية وصهيونية عن تقديم ذلك القرض - حيث لم يكن يتوافر سيولة للإمارات آنذاك - وقد قدم ذلك القرض لمصر وسوريا لشراء السلاح السوفيتي^(٧)، حيث تم تحويل ذلك المبلغ إلى مصر بتاريخ الحادي عشر من أكتوبر^(٨) - والمعركة على أشدها - وبالتالي كانت

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٢، س ٣، الاثنين، ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٢) فيما يتعلق بعلاقات دولة الإمارات الدولية صرح الشيخ زايد قائلاً: ("إن أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة يسعدها أن تقيم علاقاتها مع الدول على أساس المصلحة المتبادلة. نريد أن نفيد ونستفيد ولا نرغب في أن نتشاحن مع أي دولة صغيرة أو كبيرة ولكننا أجبرنا على رد الإساءة"). للمزيد انظر: آل نهيان، مجموعة خطب الشيخ زايد، ص ١٤٤.

(٣) عبد الله، عبد الخالق: المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ٢٠٠١م، ص ٨٦.

(٤) سبق وأن استخدمت أبوظبي النفط كسلاح في حرب ١٩٦٧م، راجع الفصل التمهيدي.

(٥) علّق الشيخ زايد حينما سئل عما إذا كان يخشى الضغوط الأمريكية قائلاً: ("نحن على استعداد للعودة إلى أكل التمر مرة أخرى، فليس هناك فارق زمني كبير بين رفاهية دخل البترول وبين أن نعود إلى أكل التمر")، مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٦) تستورد هولندا حوالي ٤ ملايين طن بترول سنوياً من أبوظبي، صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٣، س ٣، الأربعاء، ٢٤ أكتوبر 1973م، ص ١.

(٧) حميدان، المرجع نفسه، ص ٤٧.

(٨) Heikal: The road to Ramadan.p. 129

القوات المصرية والسورية بحاجة لتعويض السلاح الذي فقدته في بداية المعركة، بل إن الإمارات تبرّعت بصفقة طائرات الميراج الخاصة بها قبيل الحرب إلى مصر^(١)؛ وذلك لدعم الترسانة العسكرية المصرية. والواقع أن ذلك الدعم يثبت ما قاله الشيخ زايد للرئيس السادات والأسد في بداية اندلاع الحرب أن دولة الإمارات تضع كل إمكانياتها في معركة العرب بدون حدود أو تحفّظ.

على صعيد آخر، فإن الدعم المادي الرسمي لم يقف عند ذلك الحد، بل صدرت القرارات بخصم نسب معيّنة من مرتبات المسؤولين والموظفين في القطاع العام والخاص؛ من أجل المساهمة في دعم المجهود الحربي، حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً بتبرّع الوزراء، وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي وموظفي الحلقة الأولى براتب شهر كامل، إضافة إلى تبرّع الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن ألف درهم شهرياً بنسبة ٥٠٪ من راتب شهر^(٢). وفي أبوظبي شكّلت لجنة لمناصرة دول المواجهة برئاسة الشيخ طحون بن محمد آل نهيان -ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية- والذي أصدر قراراً بخصم نسب متفاوتة من مرتبات وأجور جميع العاملين في أبوظبي سواء بالحكومة، أو الشركات أو البنوك، وتنظيم حملة جميع التبرعات العينية والمادية من مختلف القطاعات^(٣). أمّا في إمارة دبي فقد أمر الشيخ راشد بن سعيد جميع المؤسسات أن تقوم بخصم راتب شهر من الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن ٤٥٠٠ درهم، أما الذين تتراوح رواتبهم بين ٤٥٠٠ و ١٠٠٠ درهم فيخصم منهم نصف شهر كما يخصم ١٥٪ من أصحاب الرواتب الأقل من ١٠٠٠ درهم^(٤).

الواقع أن شعب الإمارات تفاعل مع تلك القرارات، حيث تدفّق الجميع من مواطنين ومقيمين لتلبية تلك الدعوة، ففي أبوظبي بلغت حصيلة الدفعة الأولى من تبرعات التجار والشركات والمؤسسات لصالح مصر وسوريا ٢,٥ مليون درهم^(٥). أما في دبي فتجاوزت قيمة تبرعات المواطنين والعاملين في إحدى تلك الحملات ٢٢١ ألف درهم^(٦).

و لم تكن الشارقة بعيدة عن حملة الدعم تلك حيث شكّلت حملة برئاسة الشيخ سلطان بن

(١) حميدان، المرجع نفسه، ص ٤٧.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٥، س ٣، الاثنين، ١٥ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٤، س ٣، الأحد، ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٤) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٢، س ٣، الاثنين، ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٥) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٨، س ٣، الخميس، ١٨ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ١.

(٦) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٢، س ٣، الاثنين، ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣م، ص ٤.

محمد القاسمي لجمع الأموال من التجار والمواطنين^(١) لصالح المعركة^(٢). من جهة أخرى لم تكن المرأة الإماراتية بعيدة عن أجواء معركة العرب، حيث قدّمت دعمها لقريناتها في مصر وسوريا، ومن صور ذلك الدعم، حملات جمع التبرعات التي قامت بها الجمعيات النسائية في الدولة سواء في أبوظبي بقيادة قرينة رئيس الدولة، والتي قدمت شخصياً مبلغ مائتي ألف درهم في بادرة تشجيعية للنساء^(٣) اللواتي ساهمن في الحملة، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة تبرعات النساء في مدينة العين حوالي ثلاثمائة ألف درهم^(٤).

مما سبق يتّضح حرص القيادة والشعب الإماراتي على إبراز مشاعره القومية وترجمتها عملياً، كما أن ذلك يبرهن على أن العزلة التي فرضها الوجود البريطاني على شعب الإمارات سابقاً لم تنجح في عزله وطمس هويته العربية^(٥).

من جهة أخرى لم تبد أي تردد في دعم مصر من خلال تزويدها باحتياجاتها في الجانب الإنساني، والذي يدلّ على الوعي والإحساس بالأخوة بين الشعبين بشكل كبير. وقد تجلّى ذلك الدعم أساساً في إرسال البعثات الطبية إلى جبهات القتال، حيث أوفدت إلى القاهرة بعثة طبية برئاسة الشيخ سلطان بن أحمد المعلا -وزير الصحة- والتي ضمّت ثلاثة وثمانين طبيباً، وممرّضاً وممرّضة، وتم تزويدها بكمية كبيرة من الأدوية، فضلاً عن المعدات والأدوات الجراحية، وقد جاءت تلك المبادرة على الرغم من أن القطاع الصحي في دولة الإمارات كان في بدايته. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل افتتحت مراكز للتبرع بالدم في كافة أنحاء الدولة، وتقدّم الحكام والمسؤولون تلك الحملات تشجيعاً للمواطنين، ففي أبوظبي افتتح الشيخ خليفة بن زايد حملة للتبرع بالدم، وفي مدينة العين دشّن الشيخ طحنون بن محمد حملة للتبرع بالدم في مستشفى العين الحكومي إضافة إلى مركز آخر في منطقة هيلي حيث توافد عدد من المواطنين وأبناء الجاليات العربية، ممّا شكّل فرصة للتلاحم، والاندماج بين المواطنين والمقيمين العرب. كما امتدّت مراكز التبرع بالدم إلى مقر السفارات، حيث افتتح سمو الشيخ مكتوم بن راشد آل

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٦٠٤، س ٣، الأحد ٤ نوفمبر ١٩٧٣م، ص ٥.

(٢) و مما يدلّ على تفاعل شعب الإمارات مع أشقائهم العرب وحرصهم على تقديم الدعم قيام المواطن شعوان علي حجاب -الموظف بوزارة الماء والكهرباء- بالتبرع بسيارته الخاصة لصالح المجهود الحربي وتسليمها شخصياً للسفير المصري في الإمارات سعادة سعد مرتضى. صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٠، س ٣، السبت، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣، ص ٤.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٨، س ٣، الخميس، ١٨ أكتوبر ١٩٧٣، ص ١.

(٤) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٠، س ٣، السبت، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣، ص ٤.

(٥) وهذا ما عكسه قول الشيخ زايد: ("إن كل ما بدا في الماضي من عزلة لم يكن سوى قشور، ما إن زالت حتى ظهر المعدن الحقيقي لشعبنا، وهو عربي أصيل العروبة"). آل نهيان، مجموعة خطب وتصريحات الشيخ زايد، ص ٦١.

مكتوم مركزاً للتبرع بالدم في سفارة الإمارات بلندن للمساهمة في جمع الدم لصالح المقاتلين في الجبهة العربية، وكان الشيخ مكتوم بن راشد وأحمد خليفة السويدي -وزير الخارجية- في مقدمة المتبرعين بالدم، وقد شحنت سفارة الدولة بلندن كمية كبيرة من بلازما الدم إلى سوريا^(١).

إضافة إلى ما سبق لم يكتفِ المواطنون بحملات التبرع بالدم، بل نظّمت الأسواق الخيرية، والتي عاد ريعها لدعم المعركة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أقامت الجمعية النسائية في دبي سوقاً خيرياً عرضت فيه البضائع التي تبرع بها أصحاب المحلات التجارية لصالح السوق الخيري بأسعار مضاعفة، كما عرض بعض الفنانين لوحاتهم الفنية والتي بيعت هي الأخرى بمبالغ باهظة لدعم مصر وسوريا^(٢). ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك الأدوية والأغذية كانت تشحن بالبواخر من كافة الموانئ الأوروبية إلى مصر عبر ليبيا وإلى سوريا عبر لبنان ومنها عبر الحدود البرية^(٣).

الواقع أن تفاعل شعب الإمارات مع معركة العرب والدعم الإنساني والمادي الذي قدّمه يكشف إدراك أبناء الإمارات لمسؤوليتهم القومية والإنسانية والتي لم تحمها عقود من السيطرة البريطانية عليهم. كما أنه يدل على مدى ما وصل إليه الوعي الشعبي بأهمية العلاقات مع الأشقاء، وخاصة الشقيقة الكبرى مصر في ظل التطور العالمي الذي يكرّس سياسة التكتلات فعلياً، وفي نفس الوقت يحاول إذابة الفوارق فضلاً عن تذويب القوميات بهدف إحكام سيطرة القوي على الضعيف.

لم يقتصر الأمر على الجوانب السابقة فانطلاقاً من هذه السياسات فإن الإعلام الإماراتي لعب دوراً واضحاً في تأييد الحق العربي، فقد أولى الإعلام الإماراتي عناية خاصة للأحداث، حيث كان الإسرائيليون يديرون عبر إعلامهم حرباً نفسية ضد العرب، فضلاً عما كانت تنشره بعض الصحف الغربية عمداً أو خطأً من معلومات وأخبار تصبّ في مصلحة الجانب الإسرائيلي، لذلك؛ فإن الصحافة الإماراتية -رغم حداثة إمكاناتها- إلا أنها حرصت على مواكبة التطورات السياسية والعسكرية للمعركة عبر التعاون مع وزارة الإعلام الكويتية؛ لتزويدها بالأفلام التلفزيونية الوثائقية الخاصة بالمعركة، ومن أبرزها فيلم العبور والذي يروي نجاح الجندي المصري في تحطيم خط بارليف.

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٥٨٢، س ٣، الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٧٣، ص.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٤، س ٣، الأربعاء ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣، ص ٨.

(٣) حميدان، المرجع نفسه، ص ٤٧.

من جهة أخرى، تعاونت أجهزة الإعلام الإماراتية مع نظيرتها في مصر، حيث زار السيد/ سعد صيام -مراقب عام التسويق والهيئة العامة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون بمصر- الإمارات خلال المعركة، وزوّدها بنسخة من خطاب الرئيس السادات -المتعلق بالحرب- ومجموعة كبيرة من الأناشيد القومية والبرامج التلفزيونية التي أعدت لمتابعة المعركة^(١). ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الإمارات بدعوة أكثر من مائة وخمسين صحفياً من كافة أنحاء أوروبا؛ ليتوجهوا في ثاني أيام الحرب إلى مصر، حيث تولّت السفارة الإماراتية في القاهرة إدارة ذلك العدد الهائل من الصحفيين بخبرتها المحدودة آنذاك؛ ليتمكنوا من تصوير ونقل الصورة الحقيقية عن الانتصار العسكري الأول^(٢).

في مقابل ذلك وعندما لاحظ الشيخ زايد أن الصحف البريطانية الكبرى منحازة لإسرائيل اتخذ سموه خطوة جريئة عندما جمع أربعين صحفياً بريطانياً من الصحف البريطانية المحلية وأرسلهم على نفقته إلى جبهة القتال، حيث قرأ المواطنون البريطانيون في تلك الصحف أخبار المعركة على حقيقتها بلا تحيّز، ممّا اضطرّ تلك الصحف إلى التخلّي عن تحيزها. تلك المواقف من القيادة الإماراتية دفعت الصحف البريطانية إلى التعليق بأن دولة الإمارات ليست من دول الدعم، بل هي من دول المواجهة^(٣).

إذاً مما سبق يتبيّن أن حرب أكتوبر شكلت فرصة سانحة لدولة الإمارات وهي -في بداية نشأتها- لتثبت وجودها على الساحة العربية والدولية عبر الوسائل السياسية، والاقتصادية، والإنسانية فضلاً عن الإعلامية، كما أثبت شعب الإمارات أن الظروف التي كان يعيشها لم تحدّ من تفاعله مع محيطه العربي. من جهة أخرى ساهمت حرب التحرير تلك في توثيق علاقة دولة الإمارات بمصر على جميع الأصعدة، فسياسياً تكثفت الاتصالات والمشاورات بين القيادتين على كافة الأصعدة، أمّا على الجانب الاقتصادي فقد تعزز التعاون في هذا الجانب، كما تضاعف التعاون الثقافي بكافة أشكاله.

ولكن إذا كانت الحرب قد انتهت عند هذا الحدّ، فإن هذا يقود إلى متابعة مرحلة ما بعد الحرب وهو ما عرف بعملية السلام بين مصر وإسرائيل.

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٢، ص ٣، الاثنين ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، ص ٦.

(٢) حميدان، المرجع نفسه، ص ٤٧.

(٣) مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، المصدر نفسه، ص ٧.

ثالثاً: الموقف الإماراتي من عملية السلام بين مصر وإسرائيل:

تتطرق هذه الجزئية لموقف دولة الإمارات ورؤيتها للوضع في أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وما تبعها من وقف إطلاق النار، وحراك سياسي بدأه الرئيس السادات بمبادرته بزيارة القدس سنة ١٩٧٧، وما أعقبها من مفاوضات سلام بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩. ومن خلال هذه الصفحات سستم الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هو موقف دولة الإمارات من وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل؟ وما هي رؤية القيادة الإماراتية لعملية السلام؟ وما هو التصور الذي ارتكز عليه الموقف الإماراتي من زيارة السادات للقدس ومن عقد اتفاقيات السلام؟ وكيف انعكس إقرار السلام المصري الإسرائيلي على العلاقة الإماراتية المصرية؟

شهدت مرحلة ما بعد حرب أكتوبر تقارباً إماراتياً مصريةً على جميع الصعد، فعلى المستوى السياسي تواصلت اللقاءات والمشاورات بين القيادتين سواء على المستوى الرئاسي أو الوزاري^(١)؛ وذلك لتنسيق المواقف وعقد المشاورات المتعلقة تحديداً بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، ومن أبرز تلك اللقاءات لقاء الشيخ زايد مع الرئيس السادات في القاهرة في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٧٤ والذي جاء ضمن الجولة التي قام بها الشيخ زايد لعدد من الدول العربية -آنذاك- إيماناً منه بأهمية التضامن العربي؛ للحفاظ على مكتسبات حرب أكتوبر^(٢). حيث اتفق الجانبان خلال تلك الزيارة على عدد من المبادئ أبرزها: الاستمرار في دعم المقاومة الفلسطينية، وضرورة إبعاد الخليج العربي عن الصراعات العالمية، إضافة إلى الالتزام بالتضامن العربي ومواصلة جهود التنسيق بين الدول العربية^(٣). وعلى صعيد العلاقات

(١) بلغ إجمالي اللقاءات الرئاسية بين الدولتين خلال المدة ١٩٧١ - ١٩٨١ سبعة لقاءات قمة، اثنان سنة ١٩٧١ مع بداية تأسيس الاتحاد وافتتاح الإمارات على العالم العربي، واثنان خلال عام ١٩٧٣ عام الحسم مع إسرائيل، ولقاء قمة عام ١٩٧٤ واثنان عام ١٩٧٦ وهي المرحلة التي شهدت تقارباً بين مصر ودول الخليج النفطية ودولة الإمارات تحديداً، لتتقطع لقاءات القمة منذ عام ١٩٧٧ والذي شهد زيارة الرئيس السادات للقدس. أما زيارات المبعوثين الخاصين للرئيس السادات فبلغت حوالي عشرين زيارة في ذات المدة، حيث تكثفت بعد حرب أكتوبر بمعدل ستة عشر مبعوثاً في المدة ١٩٧٤ - ١٩٧٧، وجاءت البرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية بإجمالي واحد وعشرين في نفس الفترة، تركز أغلبها بعد حرب أكتوبر، وعلى مستوى اجتماعات رئاسة الوزراء فعقد لقاءان عام ١٩٧٢ و١٩٧٤، وبلغ إجمالي لقاءات الوزراء المصريين مع نظرائهم الإماراتيين حوالي سبعة، تركز أغلبها بعد عام ١٩٧٤ وهو العام الذي أعلن فيه الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما أعقبه من توثيق علاقة البلدين، للمزيد انظر: أبو طالب، حسن: علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٨، ص ٩٤ - ١٠١؛ مركز الوثائق والدراسات: وثائق دولة الإمارات لعام ١٩٧٦م، أبوظبي: مركز الوثائق والدراسات، ط ٦، ١٩٧٦م، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) صحيفة الأهرام، ١٨ أغسطس، ١٩٧٤، ص ١.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٠ أغسطس، ١٩٧٤، ص ١.

بين البلدين اتفق على تشكيل لجنة من الجانبين؛ لبحث أنسب الوسائل لتنمية العلاقات بين البلدين في جميع المجالات^(١).

موقف دولة الإمارات من قرار وقف إطلاق النار ومن مؤتمر جنيف:

كانت دولة الإمارات حريصة على التواصل مع القيادة المصرية لمتابعة تطورات المرحلة والتي لا تقل خطورة عن الحرب؛ حيث كانت تلك المرحلة اختباراً حقيقياً للأطراف المعنية حول جدّيتها في الالتزام بقرار وقف إطلاق النار الذي أقرّ في مجلس الأمن في الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٧٣، فدولة الإمارات أيدت القرار؛ لإيمانها بأهمية إعطاء الفرصة للحل السياسي، حيث صرّح الشيخ زايد بعد يوم واحد من إصدار القرار: "أن دولة الإمارات تؤكد تأييدها الكامل للأشقاء العرب على جبهات القتال في كل مواقفهم، وفي كل ما يتخذون من قرارات؛ باعتبار أن صورة الموقف واضحة أمام الأشقاء على خطوط المواجهة أكثر من غيرهم، وهم الذين يواجهون النار والحديد"^(٢).

إذاً يتّضح ممّا سبق أن القيادة الإماراتية متفهمة للوضع القائم، وواثقة من قدرة النظام المصري على إدارة الصراع، حيث كانت القيادة الإماراتية تدرك أن المرحلة التي أعقبت وقف إطلاق النار لا تقل أهمية عن سابقتها، بل لا بدّ من استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية تضاف إلى المكاسب العسكرية التي حققت أثناء القتال، وهذا ما يؤكده حديث الشيخ زايد -في العشرين من نوفمبر ١٩٧٣- حيث قال: "إن الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار هي مرحلة لا تقل أهمية عن المرحلة التي سبقتها على طريق النضال الطويل لأمتنا العربية، وهي تتطلب استمرار المساندة والمزيد من التأهب والاستعداد لكل احتمال وأخذ كل حيلة وحذر؛ فالعدو يزداد استعداداً. وإننا نراقب الموقف، ونواصل الاتصالات والمشاورات مع كافة إخواننا القادة العرب، كما إننا نضع ثقتنا في قواتنا المقاتلة وفي شجاعة وحكمة قيادتها"^(٣).

وقد تجلّى هذا الموقف حينما أعلن محمد حبروش -وزير الخارجية بالوكالة- أمام المجلس الوطني الاتحادي -ممثل الشعب الإماراتي- في جلسته الطارئة في الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٧٣: "أن قرار وقف إطلاق النار قد ضمّ في طياته إلى جانب الانسحاب الاعتراف بحق شعب فلسطين، وأن المقاتل العربي قد أثبت استعداده للموت في سبيل أراضيه، كما أعطى للعدو درساً

(١) صحيفة الأهرام، ١٨ أغسطس، ١٩٧٤، ص ١.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٣، س ٣، الثلاثاء، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣، ص ١.

(٣) مركز التوثيق الإعلامي: مجموعة أحاديث وتصريحات الشيخ زايد، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ط ٢، ١٩٩٣، ص ١٥٠.

لم يتلقاه منذ عام ١٩٤٨". ومن جهة أخرى كان رأي أعضاء المجلس من خلال المناقشات يتمحور في أن الموافقة على القرار تعني أن العرب يريدون السلام، وأن المعركة مستمرة وهذا يتطلب من الجميع اليقظة والحذر، إضافة إلى متابعة إرسال الأدوات الطبية إلى مصر وسوريا، وحث المواطنين على مواصلة تقديم التبرعات لدعم دول المواجهة، إضافة إلى الاستمرار في قرار وقف ضخ البترول العربي إلى أمريكا^(١). إذاً فالقيادة السياسية الإماراتية تدرك أن العرب يواجهون عدواً شرساً لا يُؤمن ولذلك على جميع الدول العربية أن تستعد لجميع الاحتمالات.

في مقابل ذلك، ومثلما كان لدولة الإمارات موقفها من وقف إطلاق النار كان لها أيضاً رؤيتها السياسية لمؤتمر جنيف للسلام، والذي كانت تجري الاتصالات آنذاك لعقده، بحيث يضم الأطراف المعنية -مصر وسوريا وفلسطين وإسرائيل- برئاسة متناوبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي^(٢)، فقد كانت القيادة الإماراتية ترى ضرورة تمثيل الفلسطينيين بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين^(٣). إلا أن مؤتمر جنيف لم ير النور لعدم اتفاق الأطراف المعنية. إذاً ممّا سبق يتضح تأييد دولة الإمارات رسمياً وشعبياً لمصر إبان الحرب وما تلاها من تحركات السياسية.

مبادرة السادات بزيارة القدس:

بمرور الوقت كان الرئيس السادات يدرك أنه لا بدّ من القيام بمبادرة قوية لكسر حالة الجمود القائمة، فاتخذ قراره المفاجئ بالذهاب إلى الإسرائيلين ومفاوضتهم في عقر دارهم دون أي وسيط، حيث أعلن السادات عن هذه المبادرة في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري في التاسع من نوفمبر سنة ١٩٧٧^(٤).

الواقع أن هناك عدّة عوامل دفعت الرئيس المصري لاتخاذ هذا القرار؛ عسكرياً لم يعد خيار الحرب مطروحاً في ظل الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل -فمصر لم تعد تحارب إسرائيل وحدها بل الولايات المتحدة الأمريكية كذلك- كما أن الجيش المصري غير قادر على مجاراة الجيش الإسرائيلي -والذي يُدرّب طيّاره في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مجاناً- فموارد مصر وحدها غير كافية للاستمرار في تجهيز جيشها^(٥)، بالإضافة إلى ما سبق فقد أثّرت الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها مصر على ذلك القرار، فقد عانى السادات خلال الربع الأخير من عقد السبعينيات

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٥٩٣، س ٣، الثلاثاء، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ص ١.

(٢) صبري، المرجع نفسه، ص ٤١٣.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ١٨٩٧، س ٧، السبت ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١.

(٤) مجلة السياسة الدولية، ع ٥١، يناير ١٩٧٨م، ص ٢٥١.

(٥) صبري، المرجع نفسه، ص ٤١٨.

من تراجع شعبيته نتيجة الأوضاع الاقتصادية^(١) المتزدية التي تعيشها مصر^(٢)، إضافة إلى رفض شرائح من الشعب لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجها السادات بدءاً من سنة ١٩٧٤^(٣)، وكان لهذا الأمر تأثير سلبي على السادات؛ وبالتالي أراد أن يُقبل على خطوة كبيرة يستعيد بها شعبيته التي اكتسبها بعد حرب أكتوبر^(٤). ومن جهة أخرى كانت علاقة السادات مع العالم العربي متوترة خاصة بعد توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني سنة ١٩٧٥ حيث بدأ العرب يقلقون من مسار عقد الاتفاقات المنفردة، ومما عقد الأمور أكثر وصول قيادة جديدة إلى البيت الأبيض، حيث انتخب جيمي كارتر الديمقراطي رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في الثاني والعشرين من يناير ١٩٧٧^(٥).

تلك العوامل وغيرها دفعت السادات إلى المبادرة بزيارة القدس، وكسر الحاجز النفسي بين المصريين والإسرائيليين وإجراء مفاوضات السلام مباشرة معهم. حيث هبطت طائرة الرئيس السادات في مطار "بن غوريون" الإسرائيلي في القدس في التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٧٧، وكان في استقباله الرئيس الإسرائيلي إفرائيم كاتريز، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن وعدد آخر من المسؤولين الإسرائيليين حيث استغرقت الزيارة يومين^(٦)، عقد فيها السادات مباحثات مع المسؤولين الإسرائيليين، وألقى خطابه في الكنيست -البرلمان الإسرائيلي- في الحادي والعشرين من نوفمبر^(٧). وبعد انتهاء زيارته أعلن السادات أن ذهابه للقدس حقق نتائج جيدة، وأبرزها أن إسرائيل لم يعد بوسعها أن تشكك في رغبة العرب في السلام الدائم. أمّا على الصعيد الدولي، فإن السادات يرى أن الأطراف المعنية ستدفع القيادة الإسرائيلية إلى القيام بمبادرة من جانبها رداً على مبادرة السلام، فضلاً عن أن القضية أصبحت معروفة لدى الرأي العام الإسرائيلي الذي بات عدد من مسؤوليه على قناعة بأن العرب لن يقبلوا بأي تسوية ما لم تتحرر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية، معلناً أنه ذهب إلى القدس من منطلق قوة وليس من منطلق ضعف، مؤكداً أنه لن ولم يفرط بأي من الحقوق العربية^(٨).

(١) انفجرت المظاهرات الشعبية الساخنة يومي ١٨ و ١٩ من يناير ١٩٧٧ بعد قيام الحكومة -بناء على نصيحة صندوق النقد الدولي- برفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، هيكل، محمد حسنين: خريف الغضب - قصة بداية ونهاية عصر السادات، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٦، ١٩٨٣، ص ٢١٩ - ٢٢٤.

(٢) زهران، المرجع نفسه، ص ٣٢٨ - ٣٣٦.

(٣) سيتطرق إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي ضمن الفصل الثاني.

(٤) زهران، المرجع نفسه، ص ٣٢٨ - ٣٣٦.

(٥) هيكل، خريف الغضب، ص ٢٢٦.

(٦) صحيفة الاتحاد، ع ١٨٩٤، س ٧، الأحد، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١.

(٧) انظر ملحق رقم ٥.

(٨) صحيفة الاتحاد، ع ١٨٩٨، س ٧، الأحد، ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧، ص ١.

إذاً فالرئيس السادات يرى أن مبادرته تركت الأثر الإيجابي في المجتمع الإسرائيلي والدولي، لكن العكس حدث في العالم العربي الذي صُدم وفوجئ بتلك الخطوة الجريئة، فقد انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض وبين من التزم الصمت حيال المبادرة^(١). وما يهم في هذا المقام هو موقف دولة الإمارات من تلك المبادرة.

موقف دولة الإمارات من زيارة السادات للقدس:

الواقع أن القيادة الإماراتية تحفظت على الزيارة، ولم تطلق الأحكام مباشرة في انتظار ما ستسفر عنه من نتائج، حيث صدر بيان رسمي في التاسع عشر من نوفمبر ليوضح الموقف الإماراتي جاء فيه: "أن دولة الإمارات أكدت مسبقاً أن لدول المواجهة الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لتحرير أراضيها في إطار من التضامن فيما بينها، ووفقاً للقرارات والمبادئ المتفق عليها بين الدول العربية وفي مقدمتها ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، كما أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا في إطار من التضامن العربي العام، وتدعو -أي دولة الإمارات- الدول العربية إلى التريث في اتخاذ المواقف الحادة مراعاةً للمصلحة العربية العليا، حيث كانت مصر في مقدمة الدول العربية التي تحملت التضحيات الجسيمة في سبيل قضايا أمتنا العربية وعلى الأخص القضية الفلسطينية"^(٢). يتضح من التصريح السابق أن دولة الإمارات سارت على نهجها المتبع من خلال "الدبلوماسية الهادئة" في مناقشة القضايا السياسية المطروحة، وعدم التعجل في إصدار الأحكام المتعجلة والانتظار حتى يوضح الرئيس السادات بنفسه القضية؛ وذلك حرصاً على التضامن العربي الذي خلقته حرب أكتوبر مؤكدة على ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

لذلك؛ فإن الحكومة الإماراتية كلفت وزير خارجيتها بمتابعة الموقف الراهن وإعداد تقرير عن تطوراته أولاً بأول، إلا أنها في الوقت ذاته أكدت على ضرورة استعادة الأراضي المحتلة وعدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني^(٣). في مقابل ذلك فإن القيادة الإماراتية لم تنجرف خلف الدعوات التي أطلقتها بعض الدول العربية والتي طالبت بمقاطعة مصر مباشرة بعد الزيارة ولم تتريث حتى تتضح الصورة^(٤).

من جهة أخرى، فإنه يتضح أن دولة الإمارات كانت تؤيد المساعي السلمية لمصر، إلا

(١) السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ - ١٩٧٩ م، د. م: دار عروة، د. ط، ١٩٨٧، ص ١٧٧.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ١٨٩٤، س ٧، الأحد، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ١٩٠٠، س ٧، الثلاثاء، ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١.

(٤) كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، القاهرة: جريدة الأهالي، د. ط، ١٩٨٦، ص ٦٢.

أن تحفظها على الزيارة نتيجة شكوكها من عدم قدرة السادات على تغليب الشروط العربية أمام التعتت الإسرائيلي، كما أن الزيارة تمثل خطراً على التضامن العربي الذي كان أحد النتائج الإيجابية لحرب أكتوبر، وبالتالي فإن الزيارة تشكل تطوراً خطيراً في السياسة العربية، إذاً يُستخلص من ذلك بأن تحفظ دولة الإمارات لم يكن على مبادرة السادات ذاتها، ولكن على الطريقة التي تمت بها. كما أن دولة الإمارات كانت تفضّل لو أن السادات استشار على الأقل الدول الخليجية، والتي تعاطف دورها في أعقاب حرب أكتوبر، وشكلت ما عرف بدول الدعم^(١).

إلا أن السادات عزا عدم استشارته الدول العربية إلى رغبته في تخييرها مضاعفات المشورة^(٢).

في مقابل ذلك علّق الشيخ زايد على مبادرة السادات بزيارة القدس في حديث له بتاريخ 24 / 4 / 1978 قائلاً: "ليس من الغريب على الإنسان أن يقوم بمبادرة منه، من أجل الوصول إلى أهداف قومية نبيلة. وعلى أساس تقييم معيّن منه يجعله يعتقد بإمكانية نجاح مبادرته هذه، ولكن مع ذلك يُمنى بالفشل. ليس هناك غرابة في أن يحاول الإنسان، ضمن رؤية معينة لقضية ما، أن يسعى إلى تحقيق سعادة البشر. وكذلك أيضاً ليس هناك غرابة إذا أخطأ الإنسان فلم ينجح في تحقيق أهدافه هذه. فالإنسان غير معصوم عن الخطأ، وجلّ من لا يخطئ. إننا كأفراد نتخذ قرارات، نعتقد في وقت اتخاذها أنها صائبة في كل ما يخص حياتنا اليومية، المهم أن نتدارك بالتضامن أي نتائج سلبية. وعلينا أن نأخذ بيد الشقيق، من أجل العمل معاً، نحو الوصول إلى أهدافنا المشتركة، وليس كل مجتهد مصيب. وأودّ أن أؤكد أن المبادرة لإعادة التضامن العربي قد بدأت منذ اليوم الأول لزيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة. ولقد كانت هناك اجتماعات مستمرة للتوصل إلى أنجح السبل لتحقيق ذلك"^(٣).

من خلال التصريح السابق يتّضح حرص دولة الإمارات على التضامن العربي، إضافة إلى تفهّمها قرار السادات الذي اعتقده صائباً في سعيه لتحقيق السلام، هذا التصريح يعكس مبدأ دولة الإمارات المتوازن، والاستماع إلى الآخر وعدم رفضه فور صدور خطأ منه.

أمّا على الطرف الآخر، فقد كان الرئيس السادات ممتعضاً من الموقف العربي المتحفظ على الزيارة بداعي الحفاظ على التضامن العربي، وهذا ما عبّر عنه صراحةً قائلاً: "إن واجبنا

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: مبادرة السلام - رحلة القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، د. ط، ١٩٧٨م، ص ١٤، و ١٥.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ١٩١٠، س ٧، السبت، ١٠ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٢.

(٣) الضعيفي، شمس الدين والسكسك، محمد خليل. زايد والسياسة الخارجية، أبوظبي. منشورات رئيس الدولة، ط ١، ١٩٩١، ص ١٨٩.

الآن كعرب أن نقول لمن يخطئ إن هذا خطأ وألا تدخل اعتبارات المجاملة في قراراتنا، لماذا يقف بعض منا موقفاً متفجعاً بانتظار النتائج ثم يسير مع الأكثرية بعد أن تكون الأمور قد وصلت إلى ذروتها، إن علاقتي بالأخوة في السعودية والكويت ودول الخليج علاقة جيدة، لكن هل هم فعلاً مع أو ضد ما حدث، كما قلت لا أعرف حقيقة موقفهم فيما يتعلق بذهابي إلى إسرائيل -أقصد موقفهم المتحفظ- فهم بالتأكيد بدافع خشيتهم على التضامن العربي اتخذوا هذا الموقف، لكن حسابات هذا التضامن أسيء استخدامها، وأنا لا أريد أن أخرج أحداً ولا أريد تأييد أحد" (١).

كان الرئيس السادات واضحاً في تقييمه للأمر، فهو لا يريد أن يضيع المزيد من الوقت دون إحراز تقدّم يذكر في ظل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعته للإقدام على تلك المبادرة، وفي ذات الوقت يرى بأنه لا يجب أن تكون الخشية على التضامن العربي سبباً في إعاقه أي تقدم. أما الطرف الآخر -أي الدول المتحفظة- تؤمن أن وحدة جهود العرب ستحقق لهم مكاسب سياسية كما كان الحال أثناء الحرب.

إلا أنه رغم الرفض والتحفظ العربي على تلك المبادرة، واصل الرئيس السادات السير منفرداً في مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية تمخّضت عن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد (٢) -سمّيت بهذا الاسم نسبةً إلى المنتجع الأمريكي الذي شهد توقيع الاتفاقية- في ١٩ سبتمبر (٣) ١٩٧٨، وقد اشتملت الاتفاقية الأولى على إطار سلام بين مصر وإسرائيل، أما الثانية فقد وضعت تصوراً للمفاوضات بشأن الحكم الذاتي لغزة والضفة الغربية، وقد اشتملت تلك الاتفاقية على عبارات غامضة كان لا بد من أنها ستسبب مشاكل في المستقبل (٤).

في هذه المرحلة كانت المسافة بعيدة بين مصر والدول العربية التي كانت رافضة لتحرك السادات المنفرد، وحاولت ثنيه عن مواصلة تلك التسوية، ولكن السادات وصل إلى طريق اللاعودة. ومن أجل التباحث وإيجاد آلية للتعامل مع الموقف عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد خلال المدة من الثاني إلى الخامس من نوفمبر ١٩٧٨م (٥)، وقد شاركت دولة الإمارات في

(١) صحيفة الاتحاد، السبت، ١٠ ديسمبر، ١٩٧٧، ص ٢.

(٢) Telhami, Shibley: Power and Leadership in international bargaining the path to the , (٢) New York: Columbia University press, 1990 Camp David accords. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

(٣) انظر ملحق رقم 6.

(٤) كوانت، وليام: الشرق الأوسط - كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٦١.

(٥) بن سعيد، المرجع نفسه، ص ٢١٤.

تلك القمة، حيث كان الشيخ زايد من بين الرؤساء الذين نشطوا للخروج بنتائج إيجابية في قمة بغداد، خاصةً بعد أن اقترح محمود رياض -الأمين العام لجامعة الدول العربية- أن يُشكّل وفد رئاسي يضم الشيخ زايد رئيس الدولة بجانب الشيخ جابر -أمير الكويت- والأمير فهد -ولي عهد المملكة العربية السعودية- ويكون هذا الوفد برئاسة الملك حسين -ملك الأردن- على أن يكلف الوفد بالتوجه إلى القاهرة وملاقاة الرئيس المصري أنور السادات ومناقشته بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد، حيث إن جميع أعضاء الوفد يمثلون دولاً بذلت جهداً كبيراً في الحفاظ على التضامن العربي وحاولت تقديم أقصى مساعدة للرئيس السادات الذي لا يستطيع أن يشكك في حسن نواياهم.

الواقع أنَّ الشيخ زايد كان متحمساً لتلك الفكرة، وحريصاً على التعرّف بدقة على مهمة الوفد، فأوضح له محمود رياض أن مهمته تتمحور في إقناع السادات بالتمسك بتعهداته وتصريحاته التي ما زال يعلنها حتى الآن والخاصة بالحل الشامل، والتأكيد له بأن الدول العربية تسانده في موقفه وتدعمه في مواجهة الولايات المتحدة لإقناع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر باحترام تعهداته التي سبق وقدمها للعالم العربي بضرورة تنفيذ الحل الشامل^(١).

إلا أن ذلك الوفد لم تكتمل مهمته وأرسل بدلاً عنه وفد على المستوى الوزاري، واقترح الرئيس أحمد حسن البكر -رئيس العراق- أن يكون على رأس الوفد الشيخ زايد، ويصحبه سليم الحص -رئيس وزراء لبنان- ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز، والوزير السوري أحمد إسكندر. وشرح الرئيس البكر المهمة للشيخ زايد بأنه مطلوب الحصول على رد واضح من الرئيس السادات في نفس اليوم بنعم أو لا بالنسبة لتوقيع معاهدة الصلح، وأضاف أن المؤتمر سيستمر في انعقاده لحين عودتهم في نفس اليوم حتى يمكن للمؤتمر على ضوء الرد أن يحدّد موقفه بالنسبة للعلاقات العربية المصرية. إلا أن الشيخ زايد اعتذر عن القيام بهذه المهمة وقيل أن ينضم إلى الوفد وزير خارجية الإمارات أحمد السويدي^(٢). ويمكن أن يُفسر سبب اعتذار الشيخ زايد عن ترأس الوفد بأنه لم يكن مقتنعاً بأسلوب الضغط على الرئيس السادات، وكان ربما يرى أن الأفضل من ذلك إعطاء مصر مهلة أكبر للتفكير، وهو ما يتفق مع رؤية دولة الإمارات ومنهجها في السياسة الخارجية.

بالفعل توجه الوفد الوزاري لمقابلة السادات وعرض مبلغ خمسة مليارات دولار سنوياً

(١) رياض، محمود: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨م، القاهرة: دار المستقبل العربي، ط ٣، ١٩٩٢، ج ٣، ص ٢٩٤، و ٢٩٥.

(٢) رياض، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩٤، و ٢٩٥.

على مصر مقابل تراجعها عن هذا التوجُّه، غير أن زيارة الوفد للقاهرة لم تتجاوز وجوده في مطار القاهرة بعد أن رفض السادات استقباله معلناً أن مصر ليست معروضة للبيع^(١).

الواقع أن السادات حاول إقناع الرئيس الأمريكي كارتر بالضغط على إسرائيل بشأن التسوية الشاملة، إلا أن الرد الإسرائيلي كان رفض أطروحات السادات وهذا ما تبينه مذكرات مباحثات كامب ديفيد. وأمام هذا الوضع اتخذت قمة بغداد قرارها بالمقاطعة السياسية والاقتصادية لمصر^(٢).

موقف دولة الإمارات من اتفاقيتي كامب ديفيد:

التزاماً بوحدة الصف العربي وشبه الإجماع طبَّقت الإمارات قرارات مؤتمر بغداد، وأعلنت في بيان لوزارة الخارجية قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع مصر^(٣)، وقد جاء في ذلك البيان "تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في شهر نوفمبر الماضي ١٩٧٨م وأيضاً قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد في بغداد في شهر مارس ١٩٧٩م فقد قررت حكومة الإمارات قطع علاقتها السياسية والدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية. وبهذا الصدد فإن دولة الإمارات تتطلع إلى اليوم الذي يعود فيه الحق العربي إلى أصحابه وتعود فيه العلاقات الطبيعية مع جمهورية مصر العربية بعد زوال الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار. وتودُّ دولة الإمارات التأكيد مجدداً على استمرار العلاقات التاريخية والأخوية بين شعب الإمارات والشعب المصري الشقيق، وتعتبر أبناء الشعب المصري العاملين في دولة الإمارات أبناءها يعملون في بلدهم وبين إخوانهم وتؤكد صيانة مصالحهم واستقرارهم"^(٤).

الواقع أن الموقف الإماراتي السابق كانت له مبررات محددة، فالقيادة الإماراتية حريصة على التضامن العربي وعلى عدم الخروج عن وحدة الصف، لذلك جاء التزامها بمقررات قمة بغداد، انطلاقاً من رفضها الاعتراف باتفاقيتي كامب ديفيد جملةً وتفصيلاً، باعتبارهما لم تلزما إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي وإعادة الحقوق الفلسطينية، فضلاً عن تجاهلهما منظمة

(١) راشد، سامح: العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ - الأطر والاتجاهات، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.

(٢) انظر ملحق رقم ٧، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: Stein, Kenneth: Heroic diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the quest for Arab - Israel peace, New York: 1999 .Routledge

(٣) وقعت الحكومة المصرية معاهدة الصلح مع إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩م، انظر كوانت، المرجع نفسه، ص ١٦٢.

(٤) مركز الوثائق والدراسات: وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٩م، ط ٥، ١٩٧٩م، ص ١٤٩، و ١٥٠.

التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني^(١). من جهة أخرى، اعتبرت دولة الإمارات أن تلك الاتفاقيتين غير قادرتين على تحقيق السلام العادل والشامل؛ إذ إن إسرائيل التي قامت بقوة السلاح لن يجدي معها الحوار أو التعايش السلمي الذي ينشده العرب، لا سيما أن ميزان القوى لصالحها وأن أي اتفاقية أو تسوية سوف تعكس تفوقها العسكري وهو ما يعني الاستسلام^(٢)، فضلاً عن أنهما جزء من خطة صهيونية للبدء بمراحل التطبيع مع الدول العربية^(٣).

في مقابل ذلك فإن دولة الإمارات منذ تأسيسها كانت تسعى إلى تحقيق الوحدة العربية، وكامب ديفيد خطر يهدد أمل الوحدة؛ ففلسطين القضية ومصر المجتمع الرائد هما محور العمل الوحدوي، إلا أن التسوية مع إسرائيل تعني زوال قضية فلسطين وغياب مصر عن الساحة العربية، وفي غياب كليهما يتحول أمل الوحدة العربية إلى سراب. إضافة إلى الحشية من سيطرة إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على مقدّرات المنطقة في ظل غياب مصر^(٤) الواقع أن الرفض الإماراتي يعكس حرصها على وحدة الصف العربي ورفض الهيمنة الإسرائيلية التي يخلقها السلام المنفرد، فدولة الإمارات مع السلام القائم على العدل واحترام الحقوق.

من جهة أخرى على الرغم من أن دولة الإمارات كانت تتمنى لو أن مصر أعطيت فرصة أكبر للمراجعة قبل أن يتخذ قرار المقاطعة، أما وقد اتخذ القرار فإن دولة الإمارات من منطلق حرصها على وحدة الصف ورفضها أي حلول لا تتضمن الحق الفلسطيني والحق العربي، كان لا بدّ لها من تنفيذ قرارات قمة بغداد^(٥)، حيث أمر الشيخ زايد الوفد الإماراتي المتّجه إلى بغداد لحضور مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في الثلاثين من مارس ١٩٧٩م، بتطبيق مقررات قمة بغداد مع المحافظة على روح التضامن العربي ومبادئ الإجماع العربي التي تخدم المصلحة العربية العليا وتتماشى مع مقررات قمة بغداد الخاصة بمرحلة ما بعد توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية^(٦).

فمن الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات في هذا الصدد، عدم تزويد مصر بالنفط تحسباً من تسرّبه إلى إسرائيل من خلال الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، إضافة إلى قطع كافة أشكال

(١) بن سعيد، المرجع نفسه، ص ٢١٤، و ٢١٥.

(٢) راشد، المرجع نفسه، ص ١٤٥.

(٣) بن سعيد، المرجع نفسه، ص ٢١٤، و ٢١٥.

(٤) السيد، المرجع نفسه، ص ١٧٨.

(٥) صحيفة الاتحاد، ع ٢٣١٣، س ٩، الأربعاء، ٢٨ مارس ١٩٧٩م ص ١.

(٦) صحيفة الاتحاد، ع ٢٣١٥، س ٩، السبت ٣١ مارس ١٩٧٩م ص ١.

التعاون سواء من ناحية إقامة المشاريع المشتركة، أو منح القروض والمساعدات^(١).

ومن جهة أخرى تم استدعاء السفير الإماراتي في القاهرة سيف الجروان^(٢)، على أن تتولى السودان رعاية المصالح المصرية في الإمارات^(٣). بالإضافة إلى ذلك أعلنت دولة الإمارات سحب ودائعها من المصارف المصرية^(٤).

في مقابل ذلك كانت القيادة الإماراتية حريصة على التأكيد أن المقاطعة السياسية والاقتصادية تستهدف فقط النظام إلى حد كبير وليس الشعب، ومما يدل على ذلك استمرار استقبال المدرسين المصريين المعارين، إضافة إلى مواصلة تحديد إعارات المدرسين الموجودين في الإمارات^(٥)، إلا أنه تقرر أن تكون مدة إعاره جميع المدرسين المصريين العاملين في الإمارات لمدة سنة، على أن يتم اختيار ١٥٪ من المدرسين المصريين الذين أمضوا خمس سنوات للاستمرار في عملهم^(٦). ومن جهة أخرى استمر تداول الصحف المصرية في دولة الإمارات، حيث سمحت السلطات الإماراتية بدخول الصحف طبقاً لمحتوياتها^(٧).

إذاً مما سبق يتضح أن دولة الإمارات تتفق مع السلام العادل القائم على احترام الحقوق العربية المشروعة، وأن رفضها لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل جاء انطلاقاً من كون تلك الاتفاقيات لا تحقق ذلك السلام، كما أن مقاطعة النظام المصري كان رفضاً للنهج الذي سلكه والذي رأت فيه القيادة الإماراتية تهديداً للتضامن العربي الذي بلغ أوجهه خلال حرب أكتوبر، كما أن القيادة الإماراتية كانت تدرك الخسارة التي سيتكبدها الوطن العربي جراء ما حدث، وذلك ما عبر عنه الشيخ زايد قائلاً: "ليس من السهل الاستغناء عن مصر وهي أكبر جسم في العالم العربي. إن أغرب الغرائب أن نقاطع ونبتعد عن مصر. إنما مصر هي التي ابتعدت عن العالم العربي، وهي التي قاطعت العرب وليس العكس"^(٨).

إذاً من خلال هذا الفصل يتبين أن العلاقة السياسية الإماراتية المصرية كانت علاقة متوازنة حكمتها السياسة الخارجية العربية التي تبناها النظامان، إضافة إلى مصالح كل بلد ورؤيته

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٢٣١٦، س ٩ الأحد، ١ أبريل، ١٩٧٩م ص ١.

(٢) صحيفة الاتحاد، ع ٢٣١٧، س ٩، الاثنين، ٢ أبريل، ١٩٧٩م ص ١.

(٣) صحيفة الأهرام، ١٦ مايو، ١٩٧٩م، ص ٨.

(٤) حسن، المرجع نفسه، ص ٥٨، و ٥٩.

(٥) صحيفة الأهرام، مايو، ١٩٧٩م، ص ٤.

(٦) صحيفة الأهرام، ١٤ يونيو، ١٩٧٩م، ص ٨.

(٧) صحيفة الأهرام، ١٠ أكتوبر، ١٩٧٩م، ص ٤.

(٨) آل غنيان، مجموعة خطب الشيخ زايد، ص ٥٢٦، و ٥٢٧.

للقضايا المطروحة، حيث يمكننا تقسيم المراحل التي مرت بها تلك العلاقة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى منذ قيام دولة الإمارات سنة ١٩٧١ وحتى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٧٧، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتبدأ مع قيام الرئيس السادات بزيارة القدس سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨١ والتي شهدت اغتيال الرئيس السادات.

والآن سيتم الانتقال لتحليل جانب آخر مهم ومحوري في سياق العلاقات الإماراتية المصرية، ألا وهي العلاقات الاقتصادية والتي ارتكزت على أسس التكامل، والدعم المتبادل.



الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية

تُعَدُّ العلاقات الاقتصادية واحدة من أهم العلاقات القائمة بين الدول؛ نظراً لما تحقّقه من فوائد جمّة لجميع الأطراف، فالتحالفات السياسية والتكتلات الدولية تتركز على المصالح الاقتصادية المتبادلة، وليس ذلك فحسب، بل إنّ كثيراً من الحروب اندلعت لتحقيق غايات اقتصادية معينة. والواقع أن مجال العلاقات الاقتصادية واسع، فهو يتضمن تبادل السلع المادية -سواء كانت سلعاً استهلاكية أو مواد أولية أو سلعاً وسطية أو سلعاً رأسمالية- كما تتضمن تبادل الخدمات -وبصفة خاصة النقل، والتأمين، والسياحة، والخدمات المصرفية والمعرفية الفنية- كما أن نطاق التبادل الاقتصادي الدولي يشمل رؤوس الأموال، التي بدورها تأخذ صوراً عدة سواء من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال الاستثمار في محافظ الأوراق المالية، أو حتى القروض الدولية -كما سيُبيّن من خلال قروض صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي لمصر. وهناك جانب مهم يندرج ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، ألا وهو انتقال الأشخاص بين الدول المختلفة للعمل والسياحة، وما ينتج عن هذا الانتقال من مدفوعات وتحويلات^(١).

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية ١٩٧١ - ١٩٨١م، فإنها كانت على مستوى مرتفع من التنسيق والتعاون. وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، حيث شهدت تلك المرحلة تطورات اقتصادية مهمة من خلال ارتفاع أسعار النفط، وزيادة العائدات النفطية، إضافة إلى تزايد حركة انتقال العمالة من البلدان ذات الفائض في العمال، إلى البلدان النفطية الغنية التي تحتاج إلى العمالة، وكذلك توقيع المزيد من الاتفاقيات لإقامة مشروعات اقتصادية عربية مشتركة^(٢).

(١) الفولي، أسامة محمد: مبادئ العلاقات الاقتصادية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، د. ط، ١٩٩٧، ص ٩.

(٢) الحمش، منير: مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين تأملات في النمو والأزمات، سوريا: الأهالي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٠، ص

الواقع أنه كانت هناك أهداف مشتركة ساهمت في توثيق العلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية، فبالنسبة لدولة الإمارات الناشئة فإنها كانت بحاجة إلى تدعيم مؤسساتها بالخبرات الغنية، وبالأيدي العاملة الماهرة. من جانب آخر كانت القيادة الإماراتية تدعو إلى التكامل العربي في جميع المجالات، وعلى رأسها المجال الاقتصادي. وهذا ما يعكسه قول الشيخ زايد: "إن العرب لا ينقصهم شيء، وإن لدى الدول العربية الموارد البشرية والطبيعية. لدينا المال والأرض وما فيها من ثروات، والماء الذي يحوّلها إلى خضراء. إن واجبنا أن نتكاتف ليتحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والاستفادة من تفاعل هذه المقومات"^(١).

كما أن دولة الإمارات تؤمن أن التضامن العربي هو السبيل لتحقيق المكاسب، ودفع المخاطر كما تجسّد ذلك في حرب أكتوبر، والأمر ينسحب كذلك على الجوانب الاقتصادية، وهذا ما يدلُّ عليه تصريح الشيخ زايد: "إن الساحة الاقتصادية دوماً هي القاعدة الراسخة للتضامن العربي، وإن العمل الاقتصادي المشترك الذي يعتمد لغة المنافع المتبادلة والمصالح الثابتة هو الأكثر صموداً أمام رياح التقلبات الاقتصادية"^(٢).

هذه الرؤية قابلها في الجانب المصري تبني الرئيس السادات منذ عام ١٩٧٤ ما عرف بسياسة "الانفتاح الاقتصادي"، والتي هدفت إلى تشجيع وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار، إضافة إلى تزويد مصر بالخبرة الفنية فضلاً عن التكنولوجيا^(٣).

إذاً ممّا سبق يتّضح أن فرص التكامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين كانت متوافرة، وهذا ما ترجم على أرض الواقع عبر عدّة أشكال من التبادل الاقتصادي. ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي بين دولة الإمارات ومصر، وستُطرح التساؤلات التالية: ما هي وسائل مصر في دعم الاقتصاد الإماراتي فنياً؟ وهل شكلت العمالة المصرية أهمية في تنمية الاقتصاد الإماراتي؟ وما هي أوجه دعم الإمارات للتنمية في مصر؟ وما هو انعكاسها على علاقة البلدين؟ وما هو حجم التبادل التجاري بين الجانبين؟ وكيف أثر توقيع مصر اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل على العلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية؟

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، القيادة الاستعانة بالله في الدين والدنيا والإخلاص للأمة والوطن ("زايد بن سلطان آل نهيان")، ص ٣٦٥.

(٢) الكعبي، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣) العيسوي، إبراهيم: الانفتاح - الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، د. ط، 1982، ص ٢٩.

أولاً: تبادل الخبرات الفنية:

شكّل تبادل الخبرات الفنية أحد أبرز أشكال التعاون الاقتصادي بين الإمارات ومصر، فالاقتصاد الإماراتي الحديث كان بحاجة ماسة إلى الاستفادة من الخبرة المصرية. ولذلك قام الجانبان بعقد الاتفاقيات والبروتوكولات المنظمة للتعاون في عدد من المجالات الاقتصادية كان من أبرزها مجال التصنيع الحربي.

مما لا شك فيه أن مسألة استقلالية مصادر الحصول على السلاح أمر إستراتيجي لأي دولة؛ لما له من تأثير أساسي على أمنها القومي واستقلالها السياسي. انطلاقاً من هذه الرؤية جاء تأسيس "الهيئة العربية للتصنيع الحربي" وذلك بالتعاون بين كلٍّ من دولة الإمارات، ومصر، والسعودية، والكويت وقطر، حيث أنشئت الهيئة سنة ١٩٧٥، بهدف بناء قاعدة صناعية عربية تكفل إقامة وإنماء وتطوير الصناعات المتقدمة^(١). الواقع أن القيادة السياسية الإماراتية كانت مدركة لضرورة امتلاك وسائل الإنتاج الحربي، إضافة إلى تحقيق التكامل العربي في هذا المجال، وهذا ما يعكسه قول الشيخ زايد: "إن العرب لا ينقصهم تصنيع السلاح فقط، وإنما تصنيع أدوات الإنتاج. والسلاح يمكن استبداله بعد سنة أو بعد عشر سنوات، ولكن المعدات الأساسية والمصانع والمنتجات التي يستفاد منها هي التي تحتاج إليها الأمة العربية"^(٢).

إذاً كانت القيادة الإماراتية تنظر إلى الهيئة باعتبارها تمثل إطاراً أقوى بينها وبين مصر القوة العسكرية الرئيسية، وفي المقابل كانت القيادة المصرية تعدّ الهيئة محاولة جادة للحاق بالصناعات العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي إعادة قدر من التوازن إلى ميزان القوة العربي - الإسرائيلي في مجال الأسلحة التقليدية^(٣).

من جهة أخرى، شكّلت تجربة إنشاء "الهيئة العربية للتصنيع الحربي" صورة من صور التكامل بين رأس المال والخبرة الفنية في الوطن العربي، وذلك من خلال تسخير مصر المصانع الحربية التي تمتلكها في مقابل تقديم الدول الخليجية الأربع الدعم المادي للهيئة، والتي قُدِّر رأس مالها في بداية تأسيسها بنحو ١,٠٤٣ بليون دولار ارتفع إلى ٤ بلايين دولار فيما

(١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الجريدة الرسمية، أبوظبي: مجلس الوزراء، ع ٣٢، س ٥، ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥، ص ٢٢٧٥ - ٢٢٧٩.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، القيادة الاستعانة بالله في الدين والدنيا والإخلاص للأمة والوطن (ازايد بن سلطان آل نهيان)، ص ٣٦٥.

(٣) أنيس، محمد: الهيئة العربية للتصنيع وتحديات الأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، ع ٥٦، س ١٥، أبريل، ١٩٧٩م، ص ١٣٤.

بعد. أما بالنسبة لمشاريع الهيئة فإنها جنحت لإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية؛ وذلك لضمان اهتمام الشريك الأجنبي بإقامة خطوط إنتاجية ناجحة واقتصادية وعادةً ما تكون المشاركة بنسبة ٧٠٪ للهيئة و ٣٠٪ للشريك الأجنبي^(١)، حيث يقدم الأخير نصيبه عن طريق نقل التكنولوجيا وتقديم الخبرة الفنية^(٢).

و على الرغم مما شكلته هيئة التصنيع الحربي العربية من مشروع إيجابي في العمل العربي المشترك، إلا أن المتغيرات السياسية التي طرأت بتوقيع مصر اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام سنة ١٩٧٩ مع إسرائيل، عطل ذلك المشروع، حيث عمدت الدول المشاركة في المشروع -الرافضة لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية- إلى تجميد عمل الهيئة، وتوقفت عن تمويل أنشطتها، فضلاً عن إنهاء وجودها من الناحية القانونية ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٧٩م، ومن جهة أخرى تم إيقاف العمل بالموازنات الاستثمارية للشركات التي تساهم فيها الهيئة^(٣)، ولكن الحكومة المصرية رفضت إلغاء الهيئة واحتفظت باسمها وقانونها وشكلها التنظيمي، حيث استمرت الهيئة في إنتاج السلاح باعتبارها مصرية وليست عربية^(٤).

وقد امتدت المساهمات والمشاريع المشتركة إلى مجال الملاحة البحرية حيث حرصت دولة الإمارات على الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال الملاحة البحرية، ومن الأمثلة على ذلك التعاون قيام دولة الإمارات سنة ١٩٧٢ باستئجار القاطرة "حوت" التابعة لهيئة قناة السويس المصرية؛ للعمل في ميناء أبوظبي، حيث استُغلت فرصة وجود الخبراء المصريين على متن القاطرة في تدريب عدد من البحارة والربانة الإماراتيين على قيادة القاطرات البحرية^(٥).

من جهة أخرى ولزيادة تبادل الخبرة في هذا المجال انضم البلدان إلى اتفاقية تأسيس "الأكاديمية العربية للنقل البحري" سنة ١٩٧٥، والتي هدفت إلى دعم مجالات النقل البحري بين الدول العربية، إضافة إلى تعليم وتأهيل العاملين في المجال الملاحي^(٦).

و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد فقد وضحت أشكال التعاون في مجالات عدة كان من أهمها مجال الزراعة والثروة الحيوانية، حيث شكلت تنمية القطاع الزراعي تحدياً كبيراً للدولة الإمارات؛ نظراً لطبيعة البلاد الصحراوية. إلا أن الجهات المختصة عملت على تذليل

(١) انظر ملحق رقم ٨.

(٢) أنيس، المرجع نفسه، ص ١٣٠، و ١٣١.

(٣) راشد، المرجع نفسه، ص ١٤٥.

(٤) حسن، المرجع نفسه، ص ٥٨، و ٥٩.

(٥) صحيفة الاتحاد، ١٢ يونيو ١٩٧٢، ص ٤.

(٦) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المصدر نفسه، ع ٣٢، س ٥، ٢٦ فبراير ١٩٧٥، ص ٢٢٥١ - ٢٢٥٩.

الصعوبات عبر الاستعانة بالخبرات الفنية من الدول الأخرى ومن ضمنها مصر التي تملك تجارب جيدة في التنمية الزراعية. وفي سبيل ذلك أبرمت دولة الإمارات مع الجانب المصري اتفاقية للتعاون الفني العلمي في مجال الزراعة سنة ١٩٧٣، وذلك بهدف التعاون في استصلاح الأراضي واستخراج المياه الجوفية، واستغلال الثروة السمكية والتنمية الريفية، إضافة إلى تزويد دولة الإمارات بالخبراء في هذا المجال وتبادل الوفود والنشرات والإحصاءات في مجال الزراعة وإنشاء شركة مشتركة بين البلدين تشرف على التنمية الزراعية^(١). إضافة إلى الاتفاقية السابقة، وقّع الجانبان سنة ١٩٧٥ بروتوكولاً للتعاون الفني في مجال الزراعة، حيث تضمن ذلك البروتوكول قيام "الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية" في مصر بالدراسات اللازمة للبحث عن مصادر مياه التربة، وإجراء أعمال المسح الجوي وتصنيف التربة وحفر آبار المياه الجوفية بالإمارات لمدة ثلاث سنوات مقابل ٨ ملايين دولار. كما تضمن الاتفاق تكوين لجنة مشتركة بين البلدين لدراسة إمكانية الاستفادة من العمال الزراعيين المصريين، ووضع القواعد التي تنظم عملهم في المشروعات الزراعية بدولة الإمارات، مع الاستعانة بالعلماء المصريين في إنشاء مركز البحوث الزراعية بالإمارات^(٢). وبالفعل تم تطبيق تلك الاتفاقيات، حيث استقبلت دولة الإمارات عام ١٩٧٥ دفعة من المزارعين المصريين تألفت من خمسة آلاف مزارع^(٣).

من جهة أخرى سعت دولة الإمارات إلى الاستفادة من الخبرة المصرية في قطاع الثروة الحيوانية، ولذا؛ فقد عقد البلدان بالتعاون مع دول عربية أخرى سنة ١٩٧٥ اتفاقية لإنشاء "الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية"، وذلك بهدف إدارة جميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف^(٤). وتنفيذاً لتلك الاتفاقية قدمت مصر الخبرة اللازمة للإمارات لإنشاء مصنع لمسحوق وزيت السمك لاستخدامه في علف الدواجن^(٥).

إذاً مما سبق يتبين أن دولة الإمارات كانت حريصة وهي في بداية نشأتها على الاستفادة من الخبرة الفنية المصرية في المجالات التي سبق الإشارة إليها من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث شكّل هذا الجانب واحداً من أبرز جوانب العلاقة الاقتصادية بين البلدين، والآن سيتم تحليل محور آخر في العلاقة الاقتصادية ألا وهو حجم وطبيعة العمالة المصرية في سوق العمل الإماراتي.

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٣٧٥، س ٣، ١١ فبراير، ١٩٧٣، ص ١.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٩ أبريل، ١٩٧٥، ص ٤.

(٣) صحيفة الأهرام، ٢٨ أبريل، ١٩٧٥، ص ١.

(٤) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المصدر نفسه، ع ٣٢، س ٥، ٢٦ فبراير ١٩٧٥، ص ١٨٣٩ - ١٨٤٤.

(٥) صحيفة الأهرام، ٢٨ أبريل، ١٩٧٥، ص ١.

ثانياً: مساهمة العمالة المصرية في سوق العمل الإماراتي:

لعبت العمالة المصرية دوراً مؤثراً في التنمية التي شهدتها دولة الإمارات. ومما لا شك فيه أن العمالة المصرية موزعة بشكل واضح على مختلف مناطق الوطن العربي، وبأعداد كبيرة؛ نظراً لكونها عمالة مدربة وماهرة، وتملك خبرات متنوعة، إضافة إلى التزام مصر القومي بالمساهمة في تنمية الدول العربية الأخرى، حيث تبرز العمالة كأحد أبرز الأدوات الفاعلة للتنمية^(١). ومن هذا المنطلق لعبت تلك العمالة دوراً في توثيق العلاقة بين البلدين بصورة غير مباشرة يمكن إدراجها ضمن ما يُسمّى "الدبلوماسية الشعبية".

الواقع أن العمالة المصرية مرّت بمراحل من التطور قبل أن تصل إلى مرحلة الانتشار والتوسع، فبالنسبة إلى المرحلة التي سبقت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ فإن هجرة العمالة المصرية كانت بأعداد ضئيلة؛ بسبب حاجة مصر لتلك العمالة في التنمية الداخلية. إلا أن الوضع اختلف نوعاً ما في المدة ١٩٦٧ - ١٩٧١ حيث بدأت القيود تخف على سفر المصريين للخارج، إلا أن انخراط الشباب في عملية التجنيد الشاملة والدائمة حال دون تنامي ظاهرة العمالة المصرية في الخارج. إلى أن جاءت مرحلة ما بعد عام ١٩٧٣ حيث تزايدت معدلات هجرة المصريين للعمل بالخارج بوفرة، بسبب زيادة معدلات التنمية في البلاد العربية وعلى وجه الخصوص الدول النفطية وحاجتها إلى العمالة المصرية، بعد زيادة فوائض البترول التي تحققت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إضافة إلى تحسن علاقات مصر مع الدول الخليجية، فضلاً عن توفر العمالة المصرية وزيادتها عن حاجة التنمية المصرية؛ بسبب إلغاء التجنيد الإلزامي لطلبة الجامعات مع ثبات فرص العمل المتاحة أمام العمالة بالإضافة إلى وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي سادت في مصر عقب الحرب^(٢). في مقابل ذلك أثّرت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها الرئيس السادات عام ١٩٧٤ والتي تقوم في شق منها على تقليل القيود أمام النشاط الفردي بصفة عامة، ومن بينها الهجرة للعمل في الخارج خاصة إلى البلدان العربية النفطية^(٣). ذلك التطور الذي طرأ على العمالة المصرية في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر صب في مصلحة دولة الإمارات، والتي كانت عملية التنمية الشاملة في أوجها، ولكنها تعاني في ذات الوقت من نقص العمالة الماهرة، إلا أنها وجدت ضالتها في العمالة المصرية. وفي هذا المقام لا بدّ من الإشارة إلى أن أسواق العمل الإماراتية أصبحت مفتوحة أمام العمالة المصرية، فالإمارات أضحت دولة

(١) ليلة، علي: دور العمالة المصرية في التنمية العربية، مجلة السياسة الدولية، ع ٦١، يوليو ١٩٨٠، ص ٢٤.

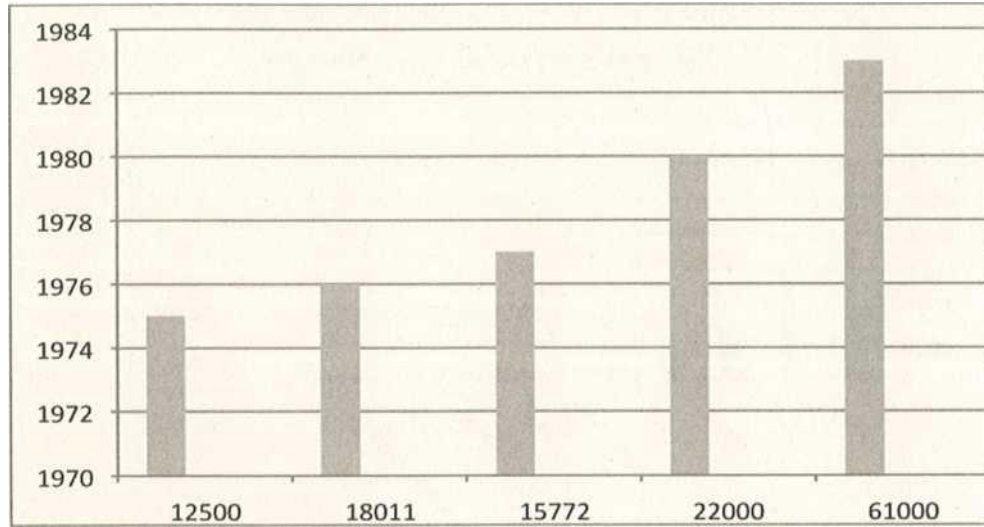
(٢) ليلة، المرجع نفسه، ص ٢٩.

(٣) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، ص ٢٢٠.

مستقلة، وهي من تملك حق منح التأشيرات لمن يريد دخول أراضيها، على عكس مرحلة ما قبل الاستقلال، حيث كانت السلطات البريطانية هي المسؤولة عن منح تأشيرات الدخول للإمارات وكانت تضع العراقيل لمنع دخول العمال المصريين للإمارات.

حجم العمالة المصرية في دولة الإمارات:

الشكل البياني رقم ١ - تطور حجم العمالة المصرية ١٩٧٥-١٩٨٠

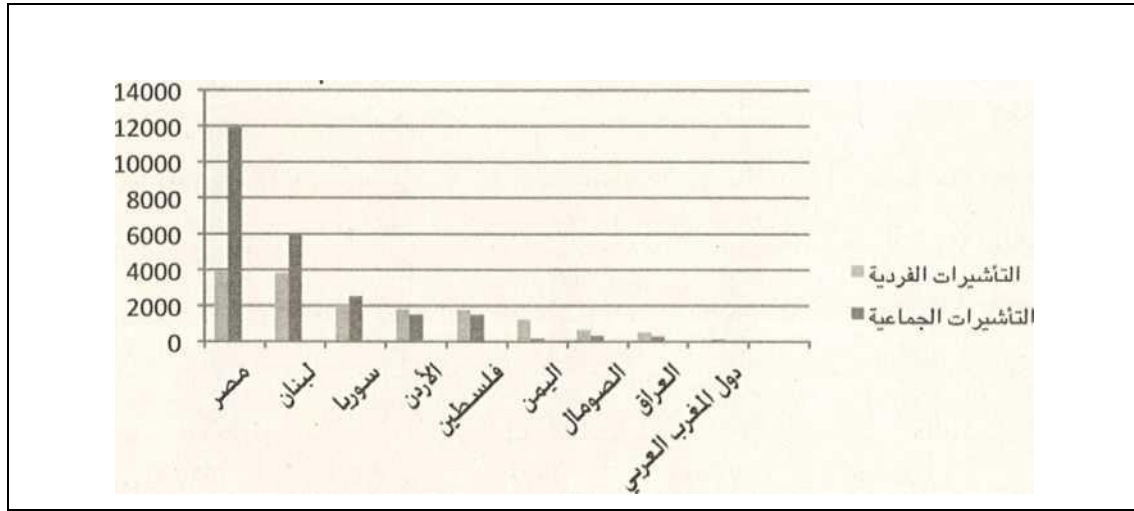


الواقع أن معدل العمالة المصرية في دولة الإمارات تزايد بعد عام ١٩٧٥ وذلك بسبب تخفيف القيود على سفر المصريين للعمل في الخارج من قبل الحكومة المصرية -ضمن نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادي- إضافة إلى تضاعف معدلات التنمية في الإمارات وحاجة قطاع العمل الإماراتي إلى القوى العاملة الماهرة. فمن خلال الشكل السابق يتضح أن عدد العاملين المصريين سنة ١٩٧٥ بلغ ما يقارب ١٢٥٠٠ أي ما يعادل ٢,٣٪ من نسبة المصريين في الخارج آنذاك، ارتفع العدد في السنة اللاحقة ليصل إلى ما يقارب ١٨٠١١ أي بنسبة ٤,٤٪ زيادة عن السنة السابقة. أما مع مطلع عقد الثمانينيات وتحديداً سنة ١٩٨٠ فقد بلغ عدد العمالة المصرية ٢٢٠٠٠ ليرتفع العدد إلى ٦١٠٠٠ عام ١٩٨٣^(١) وهنا يتبين أن معدل العمالة المصرية استمر في الاطراد رغم المقاطعة العربية السياسية والاقتصادية التي فرضت على مصر عقب توقيعها اتفاقيات السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، والسبب في ذلك يعود إلى أن دولة الإمارات والتي

(١) إبراهيم، أحمد حسن: الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية دراسة جغرافية، الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، مج ١٨٥، ١٩٩٥، ص ٢٥،

التزمت بقرار المقاطعة العربية لم تستهدف الشعب المصري ومصالحه بل النظام السياسي والمؤسسات المصرية المتعاملة مع إسرائيل، إضافة إلى أن دولة الإمارات وهي في مرحلة البناء كانت بحاجة إلى الخبرات والكفاءات من العمالة المصرية التي أثبتت كفاءتها منذ البداية وساهمت بشكل أساسي في دفع عجلة التنمية، واقتصر دورها على مجالات العمل ولم تحاول أن تقحم نفسها في أي نشاط قد يُفهم بأنه نوع من التجاوز.

الشكل البياني رقم ٢: معدل التأشيرات الفردية والجماعية للعمالة المصرية مقارنةً بالجنسيات العربية الأخرى لعام ١٩٧٧^(١)



من خلال الشكل البياني السابق يتضح أن العمالة المصرية الأكبر حجماً آنذاك مقارنةً بالجنسيات العربية الأخرى، وذلك مرده إلى أسباب عدّة: منها ما تتميز به العمالة المصرية من الالتزام في العمل، والعزوف عن التدخل في الشؤون السياسية للبلدان المضيفة، ووضوح هدف الهجرة المؤقتة وعدم الرغبة في الاستيطان في البلدان المضيفة، إضافة إلى سمات السياسة المصرية في المجال العربي والتي تبلورت على نحو جلي مع تولي السادات للسلطة سنة ١٩٧٠ والمتتمثلة في عدم التدخل في شؤون البلدان العربية الأخرى، وتحسين العلاقات مع الدول الخليجية، فضلاً عن دور الزعامة السياسية التقليدية الذي لعبته مصر في شؤون المنطقة. وأهميتها كمركز للاتصالات عبر العالم العربي، وما يرتبط بذلك من دور قيادي في المجال الثقافي كتلبية الاحتياجات التعليمية لدول وأبناء المنطقة^(٢).

(١) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: المجموعة الإحصائية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أبوظبي: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٧٧، ص ١٣.

(٢) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ م مرحلة السادات، ص ٢٣٠، و ٢٣١.

أما بالنسبة للتحليل الكيفي للعمالة المصرية في سوق العمل الإماراتي، فإنَّ النسبة الأكبر من تلك العمالة تركّزت في قطاع التعليم حيث إن المدرسين المصريين تصدروا قائمة المعلمين العرب في المدارس الإماراتية وهذا الوضع كان قائماً منذ بدء التعليم النظامي في إمارات الساحل المتصالح مطلع الخمسينيات - كما تبين ذلك في الفصل الأول. إضافة إلى قطاع التعليم فإنَّ العمالة المصرية تركّزت في قطاع الزراعة^(١)، حيث كانت الإمارات حريصة على الاستفادة من الخبرة المصرية في المجال الزراعي، والإمارات تفضّل المزارعين المصريين لخبرتهم الطويلة في مجال الزراعة، ولتناسب عاداتهم وتقاليدهم مع عادات الإمارات خاصة المزارعين من أهل الصعيد والشرقية^(٢).

على صعيد آخر، فإنَّ كلاً من الجهات المصرية والإماراتية المختصة كانت حريصة على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة، ومثال على ذلك استقبال الخبراء من وزارة القوى العاملة المصرية والذين تكررت زيارتهم إلى الإمارات، فعلى سبيل المثال وصلت بعثة من وزارة العمل المصرية إلى الإمارات في منتصف يناير ١٩٧٥^(٣) بهدف دراسة ظروف قطاع العمالة ومستويات المعيشة لتقديم الإرشادات اللازمة للعمالة المصرية الراغبة في العمل في دول المنطقة وتأهيلها التأهيل المناسب، حيث كانت وزارة القوى العاملة المصرية مستعدة لتقديم خدماتها لأصحاب الأعمال الإماراتيين في حال طلبهم لعمال مصريين، بحيث تتولى الوزارة تقديم العمال اللازمين في المهن المختلفة بعد قياس مستوى مهارتهم والتأكد من صلاحيتهم في المهن المطلوبين من أجلها^(٤). في ذات السياق كانت دولة الإمارات حريصة على تسهيل الظروف المعيشية والمادية للعاملين المصريين ومن ذلك مسألة تحويل أموالهم ومدخراتهم إلى بلدهم حيث كان يتم تحويل الدينار البحريني - كانت الإمارات في بداية نشأتها تتعامل بالدينار البحريني - بالجنه الإسترليني على أساس أن كل ١١,٤٧٠ ديناراً تساوي عشرة جنيهات إسترلينية، أي ما يوازي ١٧ جنيهًا مصرياً وهذا ما أدى إلى تشجيع مدخرات المصريين العاملين في الخارج، كما ساهم في القضاء على تجار النقد والوسطاء^(٥).

مما سبق، يتجلى أن العمالة المصرية كان لها وجود مهم في سوق العمل الإماراتية، والتي استفادت من خبرتها وكفاءتها، كما عادت بالنفع على الاقتصاد المصري عبر تحويلات أموالها ومدخراتها للبنوك هناك، وساهمت في توفير فرص

(١) سنة ١٩٧٠، وصل إلى مدينة العين أول مجموعة من الفلاحين المصريين، وكانت تضم تلك المجموعة ٢٠ فلاحاً لاستصلاح أراضي العين الصحراوية، مقابل ٤٠ جنيهًا لكل منهم. حيث زرعوا ٦٠ فداناً في ثلاثة أشهر، بحضورات لم تكن معروفة عند السكان مثل القرنيط، والكرنب، والبطاطا، والفلفل والملوخية. انظر: صحيفة الأهرام، ١٠ يونيو، ١٩٧٠م، ص ١١.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٩ أبريل، ١٩٧٥، ص ٤.

(٣) صحيفة الاتحاد، الخميس، ١٦ يناير ١٩٧٥، ص ٤.

(٤) صحيفة الاتحاد، الثلاثاء، ٢١ يناير، ١٩٧٥، ص ٤.

(٥) صحيفة الاتحاد، ٢٣ مايو، ١٩٧٢، ع ١٥٧، س ٣، ص ١.

عمل لعدد من خريجي الجامعات المصرية الذين تعذّر استيعابهم في سوق العمل المصرية آنذاك، ولعل من أكبر التحديات التي واجهتها العمالة المصرية في الإمارات المنافسة من قبل العمالة الآسيوية، ففي سنة ١٩٨٣ مثلاً بلغ مجموع العمالة الآسيوية ما يقارب ٣٠٠٠٠٠ في حين قدرت العمالة المصرية في ذات العام بحوالي ٦١٠٠٠ والسبب في ذلك يعود إلى رخص العمالة الآسيوية، وقبولهم العمل في الأعمال الدنيا التي قد لا تحتاج إلى خبرة واسعة^(١). إلا أنه بالرغم من تلك المنافسة استطاعت العمالة المصرية أن تثبت وجودها في قطاع العمل الإماراتي؛ نظراً لخبرتها ومهارتها، وعدم وجود حاجز اللغة أو الدين بالإضافة إلى تقارب عاداتها وتقاليدها مع الشعب الإماراتي.

ثالثاً: التبادل التجاري:

ساهمت عملية التبادل التجاري في دعم التكامل الاقتصادي بين البلدين، رغم أن الدول العربية كانت تحتل نسبة ضئيلة جداً في إجمالي التجارة الخارجية لدولة الإمارات، حيث بلغت تلك النسبة خلال المدة الزمنية ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ما قيمته على التوالي ٣,٧١٪، ٣,٩٦٪، ٤,٢٨٪، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تشابه هيكل الإنتاج في الإمارات والدول العربية الأخرى -على الأقل الدول العربية المصدرة للنفط- إضافة إلى أن الدول العربية كلها دول نامية؛ مما نتج عن ذلك أن تلك الدول لا تجد لدى دولة الإمارات ما تحتاج إليه من مستلزماتها سواء لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك من السلع الإنتاجية والوسيلة والاستهلاكية -فيما عدا النفط- إلا عن طريق إعادة التصدير، وبالمقابل لا تجد دولة الإمارات لدى باقي الدول العربية شيئاً كثيراً من احتياجاتها من مختلف السلع^(٢).

الوضع السابق ينطبق على مصر والتي أتت في مركز متأخر نسبياً في التجارة الخارجية مع دولة الإمارات، وعلى الرغم من ذلك فقد تطور نصيب مصر النسبي في إجمالي تجارة الإمارات مع الدول العربية من ٠,٧١٪ إلى ٠,٥٢٪ ليرتفع إلى ١٣,٠٨٪ على التوالي خلال المدة الزمنية

(١) إبراهيم، المرجع نفسه، ص ٢٥، و ٢٨.

(٢) عيسى، عبد المقصود: التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، ع ١، يناير ١٩٨٠، ص ٢١.

١٩٧٦ - ١٩٧٨ لتحتل بذلك في عام ١٩٧٨ المركز الثاني بالنسبة لتجارة الإمارات الخارجية مع الدول العربية^(١) ويبين الجدولان الآتيان تطور حجم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات خلال المدة ١٩٧٤ - ١٩٨٢ :

جدول ١ : التبادل التجاري بين دولة الإمارات ومصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢

الميزان التجاري الصادرات - الواردات	واردات ألف دولار	صادرات ألف دولار	
--	--		1972
--	--	--	1973
-144	179	36	1974
-695	1077	382	1975
1262	1700	2962	1976
-2854	5064	2210	1977
1203	5121	6323	1978
5	6479	6485	1979
1823	4744	6567	1980
-3215	6769	3554	1981
-5292	9197	3905	1982

المصدر: نشرة التجارة الخارجية الشهرية أعداد متفرقة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

جدول ٢: حجم الواردات المصرية إلى دولة الإمارات ١٩٧٨ - ١٩٨١

YEAR	الواردات IMPORTS		السنوات
	الوزن كغ WEIGHT IN KG	القيمة بالدرهم VALUE IN AED	
1978	6,094,036	20,742,818	1978
1979	3,787,134	22,089,267	1979
1980	4,814,095	23,533,620	1980
1981	4,854,437	25,743,868	1981

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، أبوظبي.

من الجدولين السابقين يتضح أن الصادرات الإماراتية إلى الأسواق المصرية عام^(١) ١٩٧٤ بلغت قيمتها ٣٦ ألف دولار، أما الواردات فبلغت ١٧٩ ألف دولار وهذه قيم بسيطة بالطبع، ثم بدأ حجم التجارة بين البلدين في التطور. وقد شهد العامان ١٩٧٨ و ١٩٨٠ أعلى قيم التبادل التجاري بين البلدين، فقد بلغت قيمة الصادرات الإماراتية ٥٦,٦ مليون دولار مقابل واردات مصرية بقيمة ٧,٤ ملايين دولار؛ مما حقق فائضاً تجارياً لصالح الإمارات بلغ ٨,١ مليون دولار. وقد يفسر ارتفاع حجم التجارة الخارجية بين البلدين خلال تلك المرحلة بسبب حدوث الطفرة البترولية آنذاك، والتي أدت إلى حدوث رواج تجاري، إضافة إلى ذلك فإن وجود السيولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط حفزت الاقتصاد الإماراتي على زيادة الاستيراد من دول العالم ومنها جمهورية مصر العربية مما نتج عنه عجز تجاري مصري بقيمة ٣,٥ ملايين دولار.

(١) بدأت تظهر بيانات التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية منذ شهر أكتوبر عام ١٩٧٤ ولا توجد بيانات قبل ذلك التاريخ وفقاً لإحصاءات جمهورية مصر العربية. وعلى الجانب الإماراتي فقد تم إنشاء وزارات متخصصة بداية عام ١٩٧٢.

جدول ٣: أهم السلع المصدرة والمستوردة بين الإمارات ومصر ١٩٧١ - ١٩٨١

أهم السلع المصدرة والمستوردة من مصر للإمارات	أهم السلع المصدرة والمستوردة من الإمارات لمصر
النفط	خضراوات: فاصوليا - باميا - طماطم - بطاطس - بازلاء - فول - كوسا - باذنجان - قلقاس
مواقد	فواكه: مانجو - جوافة - مشمش - رمان - بطيخ
أدوات للعدد اليدوية	أجبان، أرز، أزهار
الثلاجات	ألبسة داخلية
الآلات المنزلية	أدوية طبية
مصاييح وأنايب كهربائية	بياضات
سيارات	أحذية
ساعات	تماثيل، مواد البناء الخام، الأحجار
منبهات	النحاس، الألومنيوم والمنتجات المعدنية
الآلات سبك (آلات سبك المعادن)	أجهزة اتصال سلكي ولاسلكي، الأجهزة الكهربائية
محركات كهربائية	الأفلام السينمائية الحمضة، أدوات موسيقية وأجهزة تسجيل

المصدر: نشرة التجارة الخارجية الشهرية أعداد متفرقة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، إحصاءات التجارة الخارجية أعداد متفرقة، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الإمارات.

أما بالنسبة لنوعية التبادل التجاري بين البلدين فإنه باستقراء الجدول السابق يتضح اعتماد دولة الإمارات على تصدير وإعادة تصدير مجموعة من السلع على رأسها النفط، إضافة إلى سلع أخرى تتصف بأنها صناعية كالثلاجات والآلات المنزلية وأجهزة التلفزيون والمصاييح الكهربائية، وذلك كإعادة تصدير، أما على صعيد الواردات الإماراتية من مصر فإنها تركزت على استيراد الخضراوات والفاكهة والأرز والأزهار، إضافة إلى الألبسة والأحذية. ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩ قد ألقى بظلاله على عملية التبادل التجاري بين البلدين، حيث أوقفت دولة

الإمارات تصدير النفط إلى مصر عملاً بقرارات مؤتمر القمة العربي في بغداد والذي أقرت فيه المقاطعة السياسية والاقتصادية على مصر، إضافة إلى حرص الإمارات على عدم تسرب نفطها إلى إسرائيل.

إذاً مما سبق يتبين أن حجم التجارة الخارجية المتبادلة بين البلدين لا يشكل نسبة كبيرة لكليهما نظراً؛ للأسباب التي ذُكرت سابقاً، إلا أن التجارة بينهما مع ذلك أخذت في التطور بمرور الوقت بشكل يخدم احتياجات كل بلد؛ وذلك بطبيعة الحال دُعِم العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما.

رابعاً: الدعم الإماراتي للتنمية المصرية:

شكّل الدعم الإماراتي لعجلة التنمية في مصر أحد أبرز أشكال العلاقة الاقتصادية بين البلدين، والذي كان له أثره في تدعيم الروابط بين الجانبين. فدولة الإمارات منذ قيامها سنة ١٩٧١ اتبعت سياسة "دبلوماسية التنمية" كإحدى أدوات سياستها الخارجية سواء مع الدول العربية أو الإسلامية وكذلك الصديقة. وهذا النمط يتميز عن الأنواع الأخرى من الدبلوماسية باعتماده على أدوات غير تقليدية في العمل الدبلوماسي منها الاستثمارات ونقل التكنولوجيا والجوانب الاقتصادية المختلفة، والتي يمكن لدول ليست كبرى على الساحة السياسية الدولية أن تُفَعِّل من دورها وأن تنشط دبلوماسيتها باستخدام هذه الأدوات^(١).

دوافع الدعم الإماراتي للتنمية المصرية:

الواقع أن هناك عدّة دوافع إنسانية، وقومية، وسياسية واقتصادية جعلت القيادة السياسية الإماراتية تتبنى "دبلوماسية التنمية" تلك، فعلى الصعيد الإنساني ارتكزت فلسفة الشيخ زايد فيما يتعلق بالثروة التي تمتلكها دولة الإمارات على أن الثروة تلك تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لتصل إلى الإنسان في كل بقعة من الأرض، أي أنّ هذا الفكر يُشكّل دوائر تنموية مترابطة ومتكاملة، هادفاً من ذلك الوصول إلى التنمية التي تتجسّد في أبعادها الوطنية والعربية والإسلامية والدولية^(٢). إضافة إلى الشعور بالالتزام نحو الآخرين، وهو ترجمة عملية لقيم الدين الإسلامي ومبادئ دستور الدولة التي تؤكد أن أهداف سياسة الاتحاد الخارجية هي دعم المصالح الإسلامية والعربية، وتعزيز روابط

(١) بن سليمان، حصّة عبد الله: دور دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٧٦.

(٢) بن سعيد، المرجع نفسه، ص ١٧٠.

الصداقة بين الدول^(١). ومما يعكس تلك الفلسفة قول الشيخ زايد: "إن ما نقوم به تجاه الأشقاء ما هو إلا القليل بالنسبة لما يجب أن يكون بين الأخ وأخيه، لقد شاركنا حتى الآن بالقليل، ولكننا سنشارك في المستقبل إخواننا بقدر ما نملك، وبقدر إمكاناتنا"^(٢).

أما بالنسبة للدوافع الاقتصادية فإن وفرة عائدات النفط كان العامل الأساسي الذي ساعد دولة الإمارات في تطبيق تلك الدبلوماسية، حيث حدثت طفرة في عائدات النفط عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ممّا عاد بالفائدة على الدول المنتجة للنفط، وفيما يتعلّق بدولة الإمارات فإنها حققت أرباحاً زادت عن احتياجاتها الداخلية، ففي سنة ١٩٧٤ زادت عائدات النفط عن ٤ بلايين دولار إلا أن ميزانية أبوظبي ثبتت عند ٣٧٤ مليون دولار فقط، وذلك يعني أن هناك قيمة كبيرة فائضة وقابلة للتوظيف. في مقابل ذلك فإن قلة أرقام الميزانية تجعل من المستحيل استيعاب تلك العوائد جميعها في أبوظبي نظراً لضآلة عدد سكانها وندرة اليد العاملة الماهرة وقلة المؤسسات والإمكانات التجارية، يضاف إلى كل هذا المستوى العام المنخفض للهياكل الأساسية والتنمية الصناعية، لهذا كانت هناك موارد متوفرة لاستخدامها في مجال المعونات الخارجية^(٣).

في مقابل ذلك ومثل سائر الدول النفطية العربية الأخرى فإن أبوظبي تعتمد أساساً على مصدر واحد للإنتاج وهذا يُعرّضها إلى مخاطر تقلُّب الطلب أو استنفاد هذا المصدر، ولذا؛ تسعى جميع هذه الدول جادة لتنويع اقتصادها من خلال التصنيع والاستثمار في مجالات السندات والأسهم ومن خلال القروض الخارجية. وصندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي هو أحد القنوات التي توظف أبوظبي من خلالها فائض أموالها، والتي لا تعود بالفائدة على الإمارة ذاتها فحسب من خلال تنويع اقتصادها، بل وعلى أولئك الذين يحصلون على هذه القروض^(٤). من جهة أخرى فإن دولة الإمارات كانت ترغب في استخدام برامج المعونات الخارجية لخلق "مناخ استثماري" أكثر ملاءمة في مصر، بما يسمح بفتح الأسواق المالية المصرية أمام الاستثمارات الإماراتية^(٥).

أما على الصعيد السياسي، فإن دولة الإمارات كانت حريصة دائماً على إقامة علاقات سياسية

(١) محمد، رمضان قرني: الدور الإنمائي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات - نظرة حضارية للعلاقات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع ١٠، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٥.

(٢) الكعبي، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٣) وفي هذا الصدد يقول الشيخ زايد: ("إننا في دولة الإمارات نستغل كل زيادة في الدخل لصالح شعبنا، ومعاونة الأصدقاء والأشقاء") الكعبي، المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(٤) ماكديونالد، باري: المعونات الخارجية لأبوظبي - صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي وقنوات الدعم الخارجي الأخرى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١٨، ص ٥، أبريل ١٩٧٩م، ص ١٥١.

(٥) عبد الفضيل، المرجع نفسه، ص ١١٩.

وَدَّيَّة ومرتنة مع جميع الدول الشقيقة والصديقة، وبالتالي فإن استخدام المعونات الخارجية كوسيلة لإقامة روابط صداقة مع الدول الأخرى وسيلة فعّالة، إلى جانب الرغبة في النفوذ واكتساب مكانة مرموقة بين الدول، كذلك الحرص على ضمان الأمن الإقليمي وتدعيم الوضع السياسي الداخلي للحكومة المصرية والحفاظ على استمراريته، إضافة إلى الرغبة في كسب تأييد الجانب المصري في القضايا الإماراتية المهمة كقضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث^(١).

إذاً انطلاقاً من تلك الرؤية جاء الدعم الإماراتي للتنمية في مصر، والذي اتخذ عدّة أشكال، سواء عبر قروض صندوق أبوظبي للتنمية أو من خلال قروض ومنح من حكومة دولة الإمارات، إضافة إلى منح تعطى بلا حساب ولم تسجل في حسابات دولة الإمارات وهذه المنح تعطى من الحساب الخاص لسمو الشيخ زايد، وبالتالي فإنها لا تسجل حتى في حسابات رسمية^(٢).

وسائل الدعم الإماراتي للتنمية المصرية:

قروض صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي:

يُعدُّ صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي أحد صناديق التنمية العربية الرائدة^(٣)، حيث أنشئ في ١٥ يوليو ١٩٧١ بمقتضى قانون أقره الشيخ زايد وفقاً لقرار مجلس وزراء أبوظبي. وفي بداية الأمر حدد رأس ماله بـ "١٢٥" مليون دولار وخوّل للصندوق زيادة رأس ماله ضعفين من خلال الاقتراض وإصدار السندات^(٤).

أما بالنسبة لغرض صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي فهو تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية تدعماً لنموّها الاقتصادي وذلك في صورة قروض أو مساهمات في مشروعات أو ضمانات أو غير ذلك من الصور التي تحددها اللائحة التنفيذية للصندوق. وفي سنة ١٩٧٤ عدّل قانون إنشاء الصندوق لسنة ١٩٧١ وذلك لكي يتّسع نشاطه ليغطي بالإضافة إلى البلاد العربية البلاد الإسلامية والبلاد الأفريقية والآسيوية الأخرى^(٥).

(١) ماكديونالد، المرجع نفسه، ص ١٥٢، و ١٥٣.

(٢) سلطان، عبيد وآخرون: الإمارات العربية المتحدة ("رؤية عربية")، د. م: مركز الدراسات العربية والدولية، ط ٥، ١٩٩٧، ص ٥٥.

(٣) فكرة صناديق التنمية العربية تقوم على أساس أن البلاد العربية المصدرة للبترول تتلقى بين الحين والآخر طلبات اقتراض من البلاد العربية الأخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها. ولقد كان أول مثال لهذه المؤسسات هو ("الصندوق الكويتي للإئتماء الاقتصادي العربي") الذي أنشأته دولة الكويت سنة ١٩٦٣: العتيبة، مانع سعيد: البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، الكويت: مطابع دار القبس، ط ١، ١٩٧٧، ص ٥٩٣.

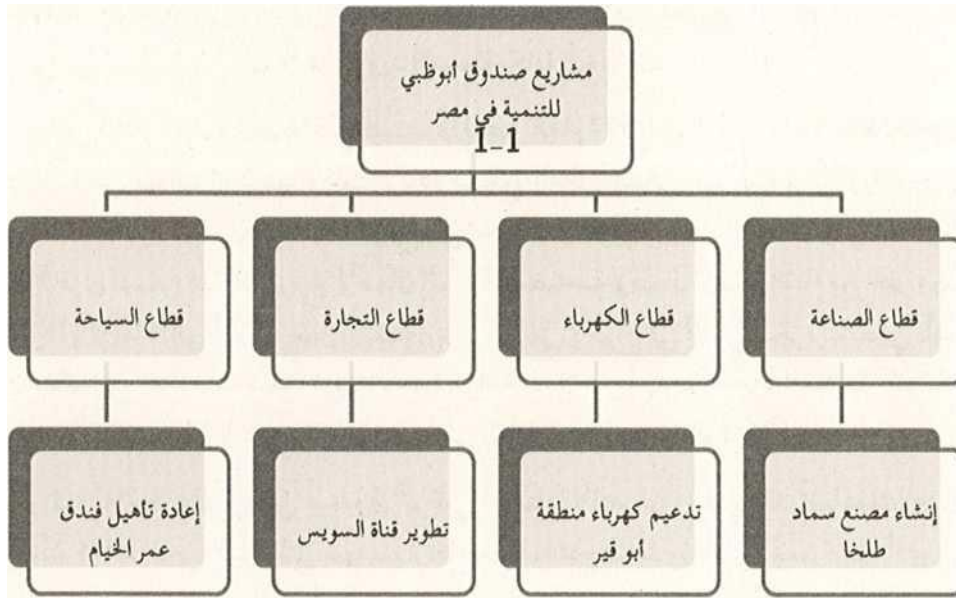
(٤) ماكديونالد، المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٥) العتيبة، المرجع نفسه، ص ٥٩٤، و ٦٠٠.

مشاريع صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي في مصر:

أقام صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي مشاريع تنموية عديدة ومتنوعة على الأراضي المصرية؛ بما ساهم في دفع عجلة التنمية هناك.

شكل رقم ٣: مشاريع صندوق أبوظبي للتنمية في مصر ١٩٧١ - ١٩٨١



قام صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم قرض إلى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ قيمته ٥٨ مليوناً و ٤٠٠ ألف درهم، لتمويل مشروع مصنع سماد طلخا، والذي هدف إلى إنتاج السماد النيتروجيني/ اليوريا بطاقة إجمالية تبلغ ٢٤٩ ألف طن سنوياً، ممّا أسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسمدة النيتروجينية، حيث اعتمد هذا المشروع على الغاز الطبيعي من حقل "أبو ماضي" شمال الدلتا. وفي نفس العام قدم الصندوق لمصر قرضاً لدعم القطاع السياحي وذلك لتمويل إنشاء فندق عمر الخيام بقيمة إجمالية بلغت ١٦ مليوناً و ٦١٨ ألف درهم، بهدف دعم قطاع السياحة في مصر وتضمّن هذا المشروع ترميم وإعادة تأهيل فندق عمر الخيام المطل على النيل والذي تبلغ مساحته حوالي ٥٠ ألف متر مربع، تشمل كافة الغرف والبالغ عددها ٧٠٠ غرفة، إضافة إلى ترميم وتجميل الطرق الخارجية وحديقة الفندق^(١).

(١) صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي، التقرير السنوي الأول، ١٩٧٤ - ١٩٧٥، أبوظبي: صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي، ص ٣٣

كما امتدت مشاريع الصندوق إلى قطاع الطاقة ففي عام ١٩٧٥ قدم الصندوق قرضاً قيمته أكثر من ١٢٧ مليوناً و ٩٠٧ آلاف درهم لتدعيم كهرباء منطقة "أبو قير"، والذي هدف إلى تأمين الإمداد الكهربائي للمصانع الموجودة في المنطقة الصناعية في الإسكندرية و"أبو قير"؛ وذلك بهدف زيادة الإنتاج في المنطقة الصناعية هناك، بحيث تضمن هذا المشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالطريقة البخارية، تتكون من مولدين بخاريين/ توربين تبلغ سعتهم ٣٠ ميجا وات بالإضافة إلى وحدتين لتوليد البخار باستخدام الغاز الطبيعي المنتج من حقل "أبو ماضي" في شمال الدلتا، فضلاً عن تزويد المحطة بكافة الخدمات اللازمة^(١).

أما في قطاع النقل والتجارة قدّم الصندوق لمصر عام ١٩٧٧ حوالي ٦٠ مليون درهم لتطوير قناة السويس بهدف توسعتها وذلك لزيادة مسطح القطاع المائي مما ساهم في زيادة حركة الملاحة العالمية كما هدف هذا المشروع إلى تحديث وتطوير معدات الاتصال والرقابة. ومن جهة أخرى تضمن هذا المشروع الأعمال المدنية المصاحبة لأعمال توسعة القناة من حفر وردم وغيرها بالإضافة إلى أعمال حماية الضفة وبناء حواجز الأمواج في أقصى الجزء الشمالي للقناة في منطقة بور فؤاد كما شمل تزويد وحدة مراقبة الملاحة بأحدث أجهزة الملاحة ومنشآت الرادار وأجهزة مراقبة السفن وتوجيهها وبعض القاطرات ومهمات الوقاية^(٢).

وكما يلاحظ فإن قروض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي قد تضاعفت اعتباراً من سنة ١٩٧٤، وهي السنة التي شهدت ارتفاع معدل إنتاج النفط وزيادة الأسعار؛ ممّا أدى إلى تضخم حجم العوائد النفطية بحيث تعدى حدود الـ ٤ بلايين دولار لعام ١٩٧٤ وحده^(٣).

قروض ومنح حكومة دولة الإمارات:

إلى جانب المشاريع التي نفذها صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي لدعم الاقتصاد المصري، فإن دولة الإمارات ممثلة في الحكومة الاتحادية أخذت على عاتقها دعم الاقتصاد المصري بما يعزز صمود مصر أمام العدو الإسرائيلي آنذاك، ومن صور ذلك الدعم أن ساهمت دولة الإمارات بجانب المملكة العربية السعودية وقطر والكويت في مشروع أنبوب البترول الواصل بين السويس والإسكندرية والذي تأسس في يناير ١٩٧٤ برأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار^(٤).

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢) صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي، التقرير السنوي لعام ١٩٧٧، ط ٢، ١٩٧٧، ص ٤٢.

(٣) ماكديونالد، المرجع نفسه، ص ١٤١.

(٤) مركز الوثائق والدراسات: وثائق دولة الإمارات عام ١٩٧٤، أبوظبي: الجمع الثقافي، ط ٢، ١٩٧٤، ص ٦٠، و ٦١.

من جهة أخرى، ساهمت دولة الإمارات سنة ١٩٧٤ بمبلغ مائة مليون دولار لتعمير مدن قناة السويس التي هدمتها الحرب كهدية للشعب المصري^(١)، لبناء عشرة آلاف مسكن، كما تكفلت الإمارات ببناء عشرين ألف وحدة سكنية أخرى^(٢) ووعدت دولة الإمارات بتقديم هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات ل يتم بناء ٣٠ ألف وحدة سكنية. حيث صرح أحمد السويدي -وزير الخارجية الإماراتي- آنذاك قائلاً: "إن دولة الإمارات تساهم بهذا المبلغ فيما تبذله مصر من جهود ضخمة من أجل التعمير والبناء وتوفير الحياة الطيبة لشعبها الذي تحمّل لسنوات وفي صبر وإيمان الكثير من المشاق لتحقيق النصر لمصر وللعرب"^(٣).

في نطاق التعمير أيضاً تكفلت الحكومة الإماراتية بتزويد مصر بكميات كبيرة من مواد البناء اللازمة لإتمام آلاف الوحدات السكنية؛ حيث إن مواد البناء المحلية لم تكن كافية لسد احتياجات حركة التعمير الواسعة التي أعقبت حرب أكتوبر^(٤).

الواقع أن الدعم الإماراتي في مجال التعمير لم يقتصر عند ذلك الحد، حيث افتتح الشيخ زايد خلال زيارته لمصر في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٦ مدينة الشيخ زايد بالإسماعيلية، والمدينة التي تحمل اسم الشيخ زايد أقيمت على مساحة ٢٥ فداناً وتضم تسعة آلاف مسكن. وخلال الزيارة قدم الشيخ زايد مبلغ مليون دولار لجامعة القناة وربع مليون دولار للجمعيات الخيرية في محافظة الإسماعيلية^(٥).

في مقابل ذلك، ومن أجل تنظيم عملية الإسهام في دعم التنمية المصرية أسست دولة الإمارات بالاشتراك مع السعودية وقطر والكويت "هيئة الخليج للتنمية في مصر" سنة ١٩٧٦م، وهدفت تلك الهيئة إلى دعم اقتصاد مصر عبر إقامة المشروعات المشتركة بين مصر والدول المساهمة في الهيئة، إضافة إلى إمكان الاقتراض بضمان رأس مال الصندوق لتغطية الاحتياجات المالية في مصر خلال المدة الزمنية ١٩٧٦ - ١٩٨٠^(٦). حيث بدأت الهيئة نشاطها برأس مال قدره ١٣ مليار دولار ارتفع عام ١٩٧٧ إلى ملياري دولار، ساهمت فيها الإمارات بنسبة ١٥٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة ٤٠٪، والكويت بنسبة ٣٥٪، وقطر بنسبة ١٠٪^(٧).

(١) صحيفة الاتحاد، ع ٧٧٧، ص ٣، الأحد ٢ يونيو ١٩٧٤، ص ١.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٤، ص ١.

(٣) صحيفة الاتحاد، ع ٧٧٧، ص ٣، الأحد ٢ يونيو ١٩٧٤، ص ١.

(٤) صحيفة الأهرام، ٢٠ مايو، ١٩٧٥، ص ٦.

(٥) صحيفة الأهرام، ١٨ أكتوبر، ١٩٧٦م، ص ١.

(٦) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المصدر نفسه، ع ٤٢، س ٦، نوفمبر ١٩٧٦م، ص ٩٦ - ١٠١.

(٧) حسن، المرجع نفسه، ص ٥٤، و ٥٥.

من جهة أخرى فإن أنشطة الهيئة امتدت لتشمل تأسيس أو المساهمة في تأسيس شركات لتنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وغيرها من المشروعات الاقتصادية في مصر، بالإضافة إلى تملك أو الاشتراك في تملك المشروعات القائمة بقصد تطويرها وتوسع نشاطها^(١). ومما يجدر ذكره أن دولة الإمارات حوّلت الجزء الأول من حصتها^(٢) في هيئة الخليج للتنمية المصرية حيث بلغت قيمة القسط ٧٨ مليون دولار^(٣). إلا أن توقيع مصر اتفاقيات السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٨ و ١٩٧٩ أوقف نشاطات الهيئة.

إذاً ممّا سبق يتّضح أن دولة الإمارات في دعمها للتنمية المصرية انطلقت من مبادئ إنسانية، وسياسية واقتصادية محددة لتلبي لتصب في النهاية في مصلحة التنمية والتكامل العربي.

الواقع أن العلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية تلك، شكّلت أنموذجاً متميزاً لمفهوم التكامل العربي في المجال الاقتصادي، فقد استفاد البلدان من إمكانيات بعضهما لتحقيق التنمية المنشودة، فدولة الإمارات وظّفت الخبرة الفنية والإمكانيات البشرية المصرية في تطوير منظومتها الاقتصادية، وعلى الطرف الآخر استفادت مصر من الإمكانيات المادية لدولة الإمارات من أجل دعم اقتصادها. إلا أن توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة الصلح عام ١٩٧٩ مع إسرائيل، ألقى بظلاله على تلك العلاقات الاقتصادية، بموجب قرارات مؤتمر القمة العربية في بغداد سنة ١٩٧٨ والتي قضت بمقاطعة مصر سياسياً واقتصادياً، والتي التزمت بها القيادة الإماراتية حفاظاً على التضامن العربي، فإن كثيراً من المشاريع والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين توقفت، ومنها على سبيل المثال: الهيئة العربية للتصنيع الحربي، وكذلك صندوق الخليج لدعم التنمية في مصر، فضلاً عن وقف التبادل التجاري بما فيه النفط -السلعة الإستراتيجية لدولة الإمارات- وذلك خوفاً من تسريه إلى إسرائيل.

وإذا كان الاقتصاد قد شكّل محوراً مهماً في العلاقات الإماراتية المصرية في تلك المرحلة، إلا أن الجانب الثقافي كان له حضور مميز في تلك العلاقات، وهذا ما سيكشف عنه الفصل الثالث.

(١) صحيفة الأهرام، ١٩ يوليو، ١٩٧٦م، ص ١.

(٢) صحيفة الأهرام، أيار، ١٩٧٧، ص ١.

(٣) تعذر حصول الباحث على بيانات حول أنشطة الهيئة، حيث إن الهيئة أوقف عملها بعد تطبيق المقاطعة السياسية والاقتصادية العربية على مصر عام ١٩٧٩.

الفصل الثالث

العلاقات الثقافية الإماراتية المصرية

تُعَدُّ العلاقات الثقافية من أهم العلاقات الدولية؛ كونها تعتمد أساساً على التواصل المباشر بين الشعوب، وما يتضمن عملية التواصل تلك من تبادل الخبرات، والمعارف الإنسانية، ويندرج هذا النوع من العلاقات ضمن إطار "الدبلوماسية الناعمة"، ونظراً للأهمية التي تتمتع بها العلاقات الثقافية فإن ذلك يدفع بادئ الأمر إلى التعرف على مفهوم الثقافة.

أولاً: مفهوم الثقافة:

تعريف الثقافة لغةً:

الثقافة من مادة "ثقف"، يُقال ثَقِفَ الشيء ثَقْفًا وَثَقُفًا وَثُقُوفَةً: أَي حَدَقَهُ. وَيُقَالُ رَجُلٌ ثَقِفٌ وَثَقُفٌ وَثَقُفٌ: بِمَعْنَى أَنَّهُ حَادِقٌ فِيهِمْ^(١). إِذَا فَإِنَّ مَعْنَى الثَّقَافَةِ فِي اللُّغَةِ يَتَمَحَوَّرُ حَوْلَ الْمَعْرِفَةِ وَالْفَهْمِ وَإِدْرَاكِ الْأُمُورِ.

تعريف الثقافة اصطلاحاً:

الواقع أنَّ للثقافة تعريفات متعددة، فقد عرّفها طه حسين: "بأنها كل إنتاج أدبي، وعلمي وفني"^(٢). معنى ذلك أن مجال الثقافة أرحب من عملية التعليم في المدارس والجامعات، حيث إن هناك تصوّراً سائداً لدى البعض أنّه بمجرد كون الشخص نال قسطاً من التعليم فإنه بذلك أصبح مثقفاً، في حين أن الثقافة ليست مرادفة للتعليم، بل هي أشمل وأعم.

وهي تتضمن الآراء، والأفكار، والخصال والأشياء المادية^(٣). يلاحظ أن التعريف السابق

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت: دار صادر للنشر، مج ٩، ١٩٧٠م، ص ١٩.

(٢) سلام، عبد الحميد عبد الله: العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها سنة ١٩٦١، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٥، ص

١٣.

(٣) سلام، المرجع نفسه، ص ١٢.

يتصف بالشمولية، فالثقافة لا تقتصر على الأمور الفكرية والمعنوية، بل تمتدُّ إلى نواحي الحياة المادية. وذلك التعريف يتفق مع أن الثقافة: "كل ما صنعت يد الإنسان وعقله من أشياء ومن مظاهر في البيئة الاجتماعية، أي كل ما اخترعه الإنسان أو ما اكتشفه وكان له دور في العملية الاجتماعية. ومعنى هذا أن الثقافة تشمل اللغة، والعادات والتقاليد، والمؤسسات الاجتماعية والمفاهيم والأفكار إلى غير ذلك ممَّا نجده في البيئة الاجتماعية من صنع الإنسان^(١). ممَّا سبق يتَّضح أن مفهوم الثقافة واسع، فهي نتاج البشرية الفكري والمادي.

ثانياً: مفهوم العلاقات الثقافية:

في ضوء التحليل السابق لمفهوم الثقافة، يمكن أن نعرِّف العلاقات الثقافية الدولية بأنَّها: "عملية تبادل للأفكار، والعادات والتقاليد، والإنتاج الفني والعلمي بين الأمم المختلفة، إضافة إلى انتقال الأدوات والوسائل التي صنعها الإنسان للسيطرة على المظاهر الطبيعية، والتحكم في ظروف معيشته من أجل النهوض بها^(٢). بمعنى أن العلاقات الثقافية تتركز على التواصل الفكري والمادي بين الشعوب المختلفة، وبالتالي فإن تلك العلاقات تتصف بالديمومة أكثر من أنماط أخرى من العلاقات، كالسياسية إضافة إلى الاقتصادية، كما أنَّها من جهة أخرى قادرة على التقريب بين شعوب قد تكون المصالح المتعارضة قد باعدت بين أنظمتها السياسية.

إذاً فإنَّه انطلاقاً مما سبق سيتم تحليل عناصر العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات ومصر، في إطار التواصل الحضاري والمادي بين الشعبين. تلك العلاقات التي تمتد جذورها إلى ما قبل تأسيس دولة الإمارات سنة ١٩٧١، سواء من خلال ابتعاث طلبة الإمارات للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية، أو عبر إسهامات المدرسين المصريين في تطوير التعليم النظامي في إمارات الساحل، وما رافقه من رفع مستوى الطلبة الثقافي، إضافة إلى الدور الذي لعبته إذاعة صوت العرب في رفع المستوى الثقافي والسياسي لأهالي الساحل، عبر ما كانت تبثُّه من خطب للرئيس المصري جمال عبد الناصر وما تنقله من أحداث العالم العربي، بالإضافة إلى دور الصحافة المصرية التي كانت وسيلة لنقل الأفكار والآراء ممَّا خلق مناخاً مهيئاً للتفاهم بين الشعبين. تلك العلاقات الثقافية استمرت مع قيام دولة الإمارات، بل توثَّقت وانتظمت واتخذت أشكالاً عدَّة. فما هي أبرز مظاهر التبادل الثقافي بين دولة الإمارات ومصر؟ وكيف ساهمت في تدعيم العلاقات بين الشعبين؟

(١) لبيب، محمد: الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٦م، ص ١٦٨.

(٢) سلام، المرجع نفسه، ص ١٦.

ثالثاً: البعثات التعليمية الطلابية:

يُعَدُّ ابتعاث الطلبة للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية أحد الركائز الأساسية في علاقة البلدين الثقافية، حيث كانت حركة الابتعاث تلك موجودة قبل قيام الاتحاد، إلا أنَّها تطورت بشكل كبير مع قيام الدولة، كما سيتبيَّن من خلال الإحصاءات.

الواقع أن القيادة الإماراتية أولت عملية ابتعاث الطلبة للدراسة في الخارج عناية خاصة؛ لإدراكها بأهمية تلك التجربة في تنمية الشباب، وتسليحهم بالعلم والمعرفة؛ ليساهموا بعد ذلك في تطوير بلدهم الناشئ، إضافة إلى ما تحقَّقه الدراسة في الخارج من تعميق الوعي الثقافي لشباب الإمارات عبر انفتاحهم على الحضارات الإنسانية الأخرى^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الجامعات والمعاهد المصرية احتلَّت المرتبة الثانية في استقطاب الطلبة الإماراتيين بعد الجامعات الأمريكية؛ وذلك مرَّده إلى أسباب عدَّة، على رأسها أن دولة الإمارات ترتبط بعلاقات سياسية جيدة مع النظام المصري، إضافة إلى ما تتميز به مصر من تطور وسبق حضاري، وثقافي، واجتماعي واقتصادي مقارنةً بالدول العربية الأخرى، كذلك فإن مصر تعتبر قريبة جغرافياً، بالإضافة إلى تقارب العادات والتقاليد بين الشعبين، وهذه مسألة مهمة خاصةً للطلّابات.

وعلى صعيد آخر فإن دولة الإمارات حتى قبل تأسيسها ارتبطت بعلاقة ثقافية مميزة مع الجانب المصري تمثلت في وجود عدد من المدرسين المصريين في مدارس إمارات الساحل، ولذلك كان من الطبيعي أن تستقطب الجامعات المصرية النسبة الأكبر من طلبة الإمارات. ومن جهة أخرى فإن مصر منذ ثورة ١٩٥٢ اتخذت خطوات مشجعة لاستقطاب الطلبة إلى جامعاتها ومدارسها معتبرة هذا الأمر جزءاً أصيلاً من الدور التحرري التنموي لها في المجال العربي، ولذلك فإنها أنشأت ضمن وزارة التعليم العالي سنة ١٩٦١ إدارةً خاصة لرعاية الطلبة الوافدين إلى مصر، بحيث تتولَّى شؤونهم الدراسية بالجامعات والمعاهد المصرية ما عدا جامعة الأزهر^(٢).

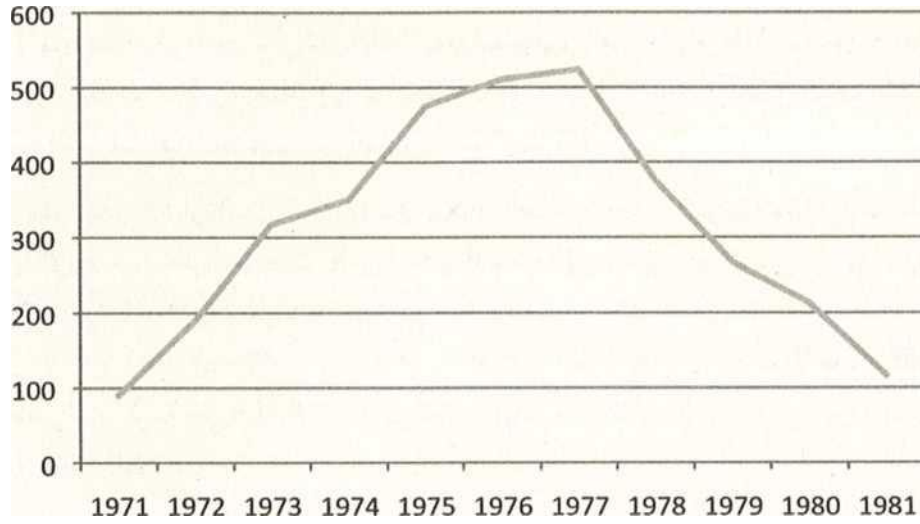
في مقابل ذلك فإن الحكومة الإماراتية لم تكن تستهدف من الابتعاث أبناء الإمارات فقط، بل إن منح الدراسة في الخارج كانت تتضمن كذلك الطلبة العرب والأجانب المقيمين في الدولة، كما أن تلك البعثات كانت تشمل فئة الطلبة المتفرغين للدراسة، وفئة الموظفين المرتبطين

(١) الشاذلي، محمد: دور الابتعاث في خلق الكوادر الوطنية المتخصصة من ١٩٧٢ - ١٩٩٠، ط ٢، ١٩٩٠، ص ١٥، و ١٦.

(٢) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، ص ١٨٢.

بوظائفهم^(١)، وهذا الأمر يكشف بجلاء الاهتمام الذي توليه القيادة الإماراتية للعنصر البشري، باعتباره أحد الدعائم الأساسية لعملية التنمية الوطنية^(٢).

الشكل البياني رقم ٤: أعداد الطلبة الإماراتيين الملتحقين بالجامعات المصرية^(٣) ١٩٧١ - ١٩٨١^(٤)



من خلال الشكل البياني السابق يتضح أن حركة ابتعاث الطلبة الإماراتيين إلى الجامعات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي المصرية خلال المدة الزمنية ١٩٧١ - ١٩٨١ مرّت بمراحل من التطور، ففي السنوات الأولى ١٩٧١ - ١٩٧٣ كانت أعداد الطلبة قليلة؛ حيث إن دولة الإمارات كانت في بداية النشأة، إضافة إلى الأوضاع التي كانت تمرُّ بها مصر من حالة اللاسلم واللاحرب مع إسرائيل وما تبع ذلك من حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وهذا بلا شك أثر على التحاق الطلبة بالجامعات المصرية. إلا أن تلك الأعداد أخذت بالتزايد خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ حيث وصلت إلى أوجها سنة ١٩٧٧؛ وهذا مرده إلى حالة الاستقرار التي كانت تشهدها مصر، إضافة إلى التطور الكبير الذي شهدته علاقة الإمارات بمصر عقب الموقف الإماراتي الداعم

(١) الشاذلي، المرجع نفسه، ص ١٥، و١٦.

(٢) ستكتفي الإحصاءات بفئة الطلبة الإماراتيين المتفرغين للدراسة.

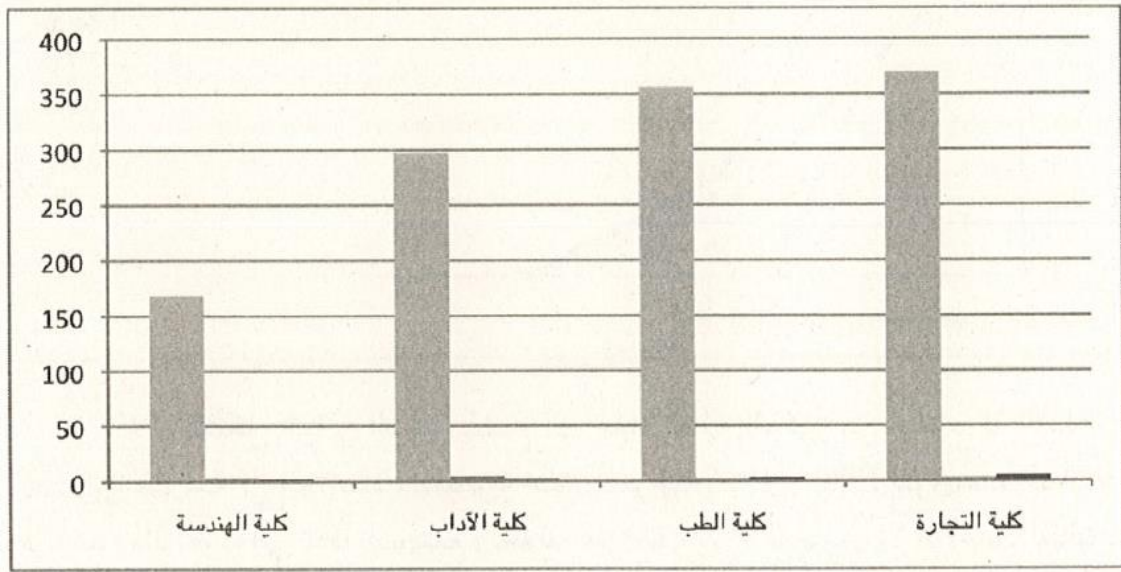
(٣) الإحصائية لا تتضمن الطلبة المقيدون في الكليات الأزهرية، والجامعة الأمريكية والمعاهد لوزارات غير وزارة التعليم العالي المصرية.

(٤) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، ص ١٨٧.

لمصر في حرب أكتوبر وما تلاه من ازدياد التعاون في المجالات المختلفة ومن بينها العلاقات الثقافية، إضافة إلى اهتمام دولة الإمارات بمسألة الابتعاث نظراً لكونها الاستثمار الحقيقي للثروة البشرية. وفي مقابل ذلك فإنه منذ سنة ١٩٧٨ - ١٩٨١ أخذت نسبة طلاب الإمارات في الجامعات المصرية بالتراجع وذلك لعدة أسباب، على رأسها افتتاح جامعة الإمارات سنة ١٩٧٧ وبالتالي تفضيل عدد كبير من الطلبة الإماراتيين الالتحاق بها عوضاً عن السفر للخارج، إضافة إلى أن المقاطعة العربية التي فرضت على النظام المصري عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ م، أثّرت نوعاً ما في نسبة ابتعاث الطلبة الإماراتيين إلى مصر، ولكنها لم تصل إلى حدٍّ إنهاء تلك البعثات؛ وذلك لأن القيادة الإماراتية لم ترد أن تتأثر العلاقة الثقافية مع مصر - والتي تمتد جذورها إلى ما قبل تأسيس دولة الإمارات - بتلك المقاطعة، إضافة إلى أن مصر لم تقابل المقاطعة العربية بإجراءات مماثلة، بل استمرت في قبول الطلاب العرب في جامعاتها بغض النظر عن المواقف السياسية للدول التي ينتمون إليها^(١).

من جهة أخرى، فإن هناك عدداً من التخصصات استقطبت العدد الأكبر من الطلبة الإماراتيين، كما يبيّن الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم ٥: الكليات التي استأثرت بالنسبة الأكبر من طلبة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٠^(٢).

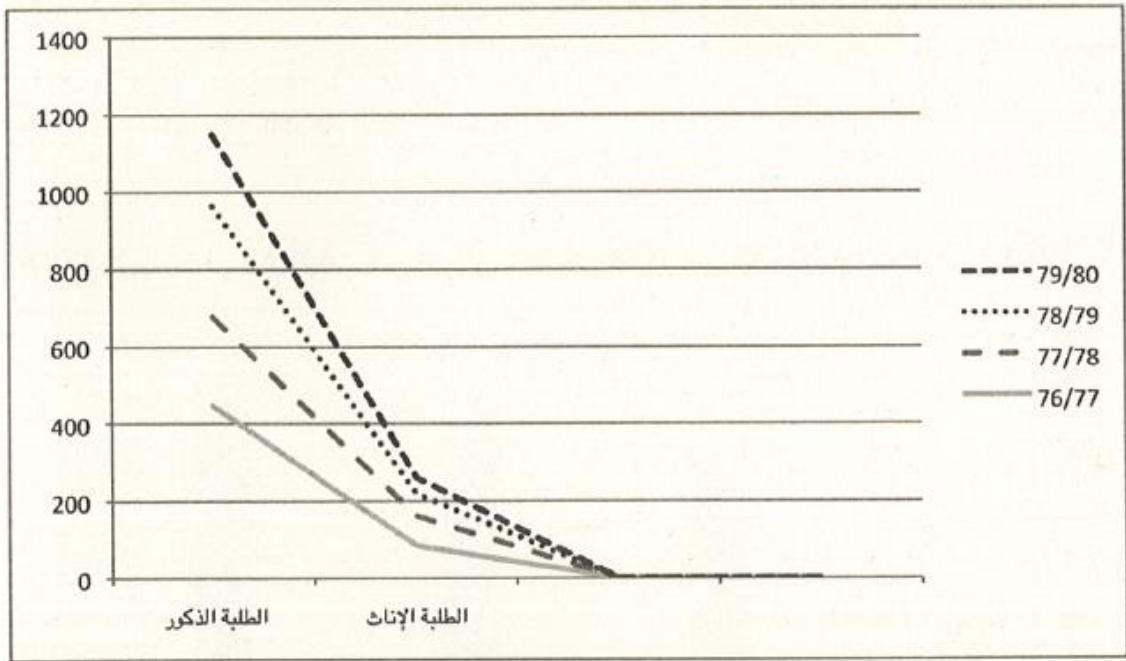


(١) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، ص ١٩١، و١٩٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم: النشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٠، أبوظبي: وزارة التربية والتعليم، أعداد متفرقة.

من خلال الشكل البياني السابق يتبيّن أن هناك كليات محددة استأثرت بالنسبة الأكبر من الطلبة الإماراتيين، تأتي على رأسها كلية التجارة تليها الطب ثم الآداب والهندسة؛ وذلك مرده إلى إدراك الطلبة أن دولة الإمارات الناشئة بحاجة إلى متخصصين في القطاعات الحيوية، فالمستشفيات بحاجة إلى الأطباء المواطنين، وقطاع التعمير المزدهر آنذاك يستوعب العديد من المهندسين المعماريين والمدنيين، كما أن القطاع التجاري والمالي المتنامي بحاجة إلى خبراء من أبناء البلاد، وهذا لا يعني أن الكليات الأخرى لم تستقطب الطلبة الإماراتيين، ولكن الكليات السابقة هي الأوفر حظاً من أعداد الطلبة الإماراتيين ذكوراً وإناثاً، حيث إن تلك البعثات لم تقتصر على الذكور بل شملت الفتيات كذلك، كما يظهر من الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم ٦: نسبة الطلبة الذكور إلى الإناث
من أبناء الإمارات الملتحقين بالجامعات المصرية ١٩٧٦ - ١٩٨٠^(١)



من خلال الشكل البياني السابق يتّضح أن أعداد الطلبة الذكور من أبناء دولة الإمارات المبتعثين للدراسة في الجامعات المصرية خلال المرحلة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ يفوق عدد الطالبات الإناث، وذلك مرده إلى ثقافة المجتمع وتحفّظه على سفر المرأة للخارج، إلا أن أعداد الطالبات أخذ بالازدياد بمرور الوقت، ولكن يمكن اعتبار تلك الأعداد من الطالبات لا بأس بها في ظل مجتمع كان في الأطوار الأولى من الانفتاح.

(١) وزارة التربية والتعليم: النشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٧٦ - ١٩٨٠.

الواقع أن لتجربة الابتعاث آثاراً إيجابية عديدة، سواء على مستوى الطالب نفسه أو على صعيد تدعيم العلاقات الشعبية بين الإمارات ومصر، باعتبار أولئك الطلبة سفراء لبلدهم، يعرفون الطلبة الآخرين بتاريخ دولة الإمارات، وتراثها وعادات شعبها. وهذا ما عبّرت عنه الدكتورة عائشة السيّار، التي كانت من أوائل الطالبات الإماراتيات اللواتي واصلن تعليمهنّ الجامعي في مصر وتدرجت في سلم العلم حتى نالت شهادة الدكتوراه من جامعة عين شمس، والتي كانت تستقطب العدد الأكبر من الفتيات العربيات من البحرين، والكويت، والسعودية؛ نظراً لتوافر كلية خاصة بالفتيات فيها. وقد التحقت الدكتورة عائشة بقسم التاريخ؛ نظراً لتأثرها بحركات التحرّر والمدّ القومي التي ماج بها الوطن العربي في فترة الستينيات في مصر والجزائر واليمن، ممّا حفّز الطلبة على دراسة التاريخ كونه مكوناً مهماً في تحقيق النهضة العربية. في مقابل ذلك فإن الدراسة في جامعة عين شمس تركت أثراً على الدكتورة عائشة السيّار، وذلك من خلال الاحتكاك بعدد من الأساتذة المؤرخين والاستفادة من خبرتهم، من أمثال الدكتور صلاح العقاد، ويونان لبيب رزق وعائشة عبد الرحمن بنت الشاطي. والذين كان لهم الدور الكبير في تشجيع الدكتورة عائشة على استكمالها الدراسات العليا^(١).

إضافة إلى الدكتورة عائشة السيّار، تُعدّ الدكتورة فوزية آل علي^(٢) أنموذجاً لأوائل الطالبات الإماراتيات اللواتي أكملن دراستهن الجامعية في مصر، فقد التحقت الدكتورة فوزية بقسم التاريخ في جامعة القاهرة؛ نظراً لعراقتها، وقوة مستواها العلمي، إضافة إلى تأثرها بأجواء الحياة الأكاديمية في جامعة القاهرة، والتي كانت تنقلها الأفلام السينمائية المصرية آنذاك مما شجع الطالبة فوزية على خوض غمار تلك التجربة، وهذا الأمر يوضح الدور الذي لعبته وسائل الإعلام المصرية في حياة شعب الإمارات. وفي المقابل فإن الابتعاث أثر إيجابياً على الدكتورة فوزية من خلال اكتسابها المعرفة، والاحتكاك بالطلبة الآخرين وبالتالي الانفتاح على ثقافات أخرى ومن ثم نقل تلك التجارب إلى مجتمع الإمارات^(٣).
إذاً ممّا سبق يظهر أن حركة الابتعاث تلك ساهمت في تعزيز التبادل الثقافي بين دولة الإمارات ومصر، فلم تكن المسألة مجرد تلقي الطلبة للعلم، بل إنه خلال تواجد الطلبة في مصر انفتحوا على أفكار أخرى، وتعرفوا على عادات وتقاليده المجتمع المصري، وبدورهم

(١) حديث خاص مع الدكتورة عائشة السيّار بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٢.

(٢) الدكتورة فوزية آل علي تخرجت في جامعة القاهرة، كلية الآداب سنة ١٩٧٧، ثم حصلت على دبلوم الدراسات العليا من جامعة القاهرة قسم العلاقات العامة سنة ١٩٧٩.

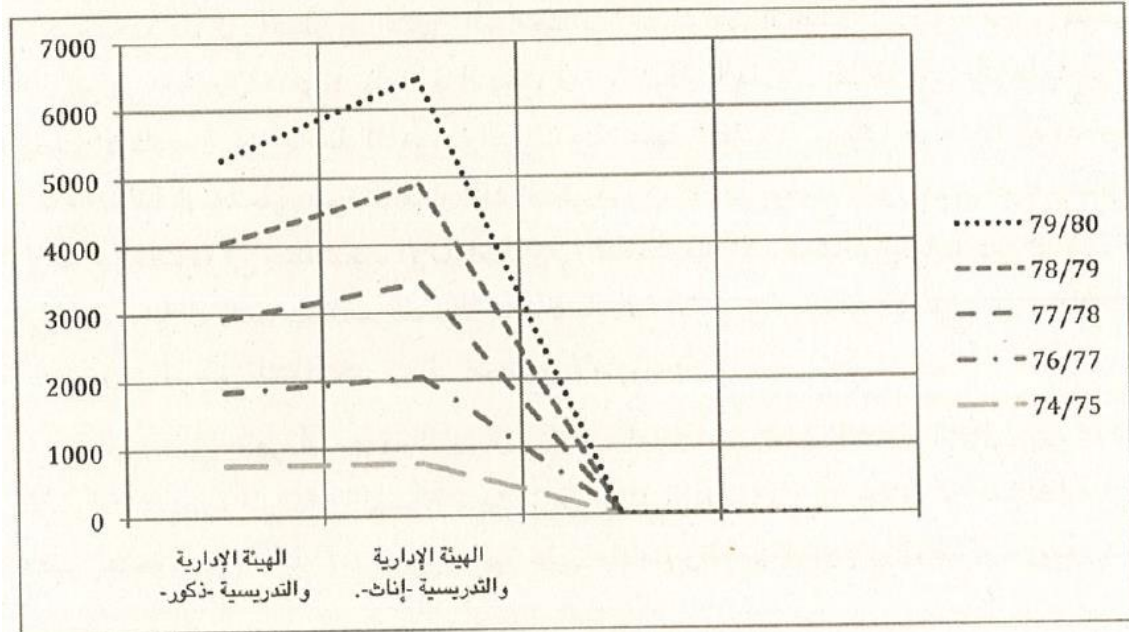
(٣) حديث خاص مع الدكتورة فوزية آل علي -مساعد عميد كلية الاتصال بجامعة الشارقة- بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٢.

نقلوا عادات وتقاليدهم إلى مصر، وساهموا في التعريف بتاريخ دولة الإمارات وتراثه، وبذلك تحقّق التواصل الفكري بين الشعبين، وهذا هو مضمون الثقافة الأساسي.

رابعاً: دور مصر في تطوير التعليم بدولة الإمارات:

تناول الفصل التمهيدي كيف شكّلت البعثات التعليمية المصرية إحدى وسائل الدبلوماسية الناعمة التي انتهجتها مصر في تدعيم علاقة مصر بإمارات ساحل عُمان آنذاك، وكيف لعب المدرسون المصريون دوراً واضحاً في دعم العملية التعليمية في إمارات الساحل ونشر الوعي القومي، هذا الدور استمر بعد تأسيس دولة الإمارات سنة ١٩٧١، فقد تواجد عدد كبير من الخبراء المصريين سواء في الهيئة الإدارية أو التدريسية في مدارس الإمارات، وهذا ما يُظهره الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم ٧: نسبة الإداريين والمدرسين المصريين العاملين^(١)
في مدارس دولة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٠^(٢)



(١) هذه الإحصائية تشمل الهيئة الإدارية والتدريسية في مراحل التعليم منذ رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي، إضافة إلى التعليم الديني والفني في جميع المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإماراتية.

(٢) وزارة التربية والتعليم: النشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٠.

من خلال الشكل البياني السابق يتَّضح أن أعداد المصريين الملتحقين بالهيئة الإدارية والتدريسية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإماراتية سجل حضوراً كبيراً مقارنةً بنظرائهم من الجنسيات العربية الأخرى، وهذا مرّده إلى الخبرة الكبيرة التي يمتلكها قطاع التعليم في مصر، وبالتالي سعت القيادات التربوية في دولة الإمارات إلى الاستفادة من تلك الخبرة، إضافة إلى أن المدرسين المصريين تواجدوا منذ بدأ التعليم النظامي في إمارات الساحل سنة ١٩٥٣، حيث استمر تواجدهم رغم التحفظ البريطاني عليهم - كما بيّنا ذلك في التمهيد - وبالتالي استمر استقطاب المدرسين والإداريين المصريين بقوة بعد قيام دولة الإمارات. ومن جهة أخرى يتبين أن عدد المصريين الملتحقين بالهيئتين سواء في مدارس الذكور أو الإناث متقارب؛ وذلك لأن دولة الإمارات كانت حريصة على تطوير قطاع التعليم للجنسين معاً. وإضافة إلى ما سبق فإنه يتَّضح أن عدد المصريين في المدارس الإماراتية استمر في التزايد حتى في ظل التزام دولة الإمارات بقرار جامعة الدول العربية بمقاطعة مصر سنة ١٩٧٩م، وهذا مرّده إلى حرص كلتا الدولتين على عدم الإضرار بالعلاقات الثقافية بينهما^(١).

خامساً: دور مؤسسة الأزهر في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين:

حرصت دولة الإمارات منذ تأسيسها على نشر الثقافة الإسلامية بين شرائح المجتمع، سواء بين طلبة المدارس في جميع المراحل التعليمية، أو حتى عبر وسائل الإعلام المختلفة. ومن أجل تحقيق ذلك الأمر شرعت الجهات الإماراتية المختصة في تعزيز التعاون مع المؤسسات الإسلامية الفاعلة، ومن بين تلك المؤسسات الأزهر في مصر^(٢) والتي برزت كواحدة من أعرق المؤسسات الإسلامية، حيث أخذت على عاتقها مسؤولية نشر مبادئ الإسلام السمحة من خلال نشر التراث الإسلامي، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين بالشرعية الإسلامية إضافة إلى توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية^(٣).

(١) فيما يتعلق بهذه المسألة راجع محور موقف الإمارات من عملية السلام بين مصر وإسرائيل.

(٢) يُعدُّ الأزهر من أعرق المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي، ويعود تاريخه إلى عهد الدولة الفاطمية حيث بُني على يد جوهر الصقلي سنة ٣٥٩هـ / ٩٧٠م، وكان يُسمَّى في البداية جامع القاهرة، وبمرور الوقت أصبح يطلق عليه جامع الأزهر، وذلك إِمَّا نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء أو ما كان يحيط به من قصور زاهرة، وقيل بسبب التناؤل بما سيكون له من مكانة سياسية بازدهار العلوم فيه. وقد مر الأزهر بمراحل من التطور حتى وصل إلى وضعه الحالي، حيث يتكون في الوقت الحاضر من عدّة مؤسسات هي: المجلس الأعلى للأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية، المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر. للمزيد: انظر سلام، المرجع نفسه.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

الواقع أن التعاون ما بين دولة الإمارات ومؤسسات الأزهر اتخذ أشكالاً مختلفة، ولعل أبرزها استقبال عدد من المدرسين التابعين للأزهر لنشر الثقافة الدينية المعتدلة في مدارس الدولة، ومن أجل تنظيم هذه العملية فإن الجانب الإماراتي أبرم اتفاقاً مع الأزهر قضى بتزويد دولة الإمارات بثلاثين مدرساً أزهرياً لتدريس مادة التربية الإسلامية في مدارس دولة الإمارات والقيام بالوعظ في المدارس^(١). ويتضح من ذلك أن القيادة الإماراتية كانت حريصة على نشر الفكر الإسلامي المعتدل بين شرائح المجتمع، ذلك الفكر الذي يركز على مبادئ العدل، والمساواة وقبول الآخر. وفيما يتعلق بمجال الوعظ كذلك وانسجاماً مع دور الأزهر في نشر مبادئ الإسلام السمحة حرصت القيادة الإماراتية على استقطاب ثلّة من علماء ومشايخ الأزهر الشريف في شهر رمضان الكريم من كل سنة؛ وذلك لإحياء الليالي الرمضانية بالوعظ والإرشاد -وهذه العادة لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا- ومن جهة أخرى كانت وزارة الشؤون الإسلامية الإماراتية الناشئة بحاجة إلى الدعم في مجال المؤلفات والكتب الدينية، ولذلك جاء التعاون مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -أحد مؤسسات الأزهر- حيث أوكلت إلى المجلس مهمة طبع ونشر كتب التراث الإسلامي وتحقيقها لوزارة الشؤون الإسلامية بدولة الإمارات، إضافة إلى إشرافه على طبع المصاحف الشريفة، فضلاً عن تطبيق نظام العمل الذي ينفذه المجلس في نشر الدعوة وإحياء التراث الإسلامي، ودعم العلاقات بين المنظمات الإسلامية في العالم. وفي سياق الدعم المصري للحركة الثقافية الدينية بدولة الإمارات قدّم الرئيس أنور السادات سنة ١٩٧٤ هدية لوزارة الشؤون الإسلامية الإماراتية وهي عبارة عن ثلاثة آلاف كتاب إسلامي من كتب الفقه والأحاديث^(٢).

سادساً: التعاون في المجال الإعلامي:

حرصت القيادة الإماراتية منذ تأسيس الدولة على دعم قطاع الإعلام بكل فئاته سواء المسموعة، أو المرئية أو المقروءة؛ نظراً لما تمثله تلك الوسائل من أثر كبير في حياة المجتمع، فضلاً عن كونها إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ومن أجل تطوير قطاع الإعلام سعت دولة الإمارات إلى الاستفادة من الخبرة الإعلامية للدول العربية الأخرى وعلى رأسها مصر. الواقع أن الإعلام المصري لم يكن غريباً على الساحة الإماراتية، فلطالما دعم ذلك الإعلام قضايا إمارات الساحل من خلال إذاعة صوت العرب كما ظهر ذلك في التمهيد. ولقد

(١) صحيفة الاتحاد، الخميس، ١٧ مايو، ١٩٧٣، ص ٣.

(٢) صحيفة الأهرام، ٢٤ أكتوبر، ١٩٧٤، ص ٨.

تعددت أوجه التعاون الإعلامي بين الإمارات ومصر، حيث وقّع الجانبان بروتوكولاً للتعاون الفني في المجال الإعلامي سنة ١٩٧٤^(١)، والذي نصّ على تبادل الخبرات الفنية والبشرية في المجال الإعلامي. وتنفيذاً لذلك البروتوكول حرصت الجهات المصرية المختصة على إيفاد البعثات الإعلامية الفنية، حيث كانت هناك تعليمات إلى المؤسسات الإعلامية المصرية بالموافقة على إعارة الإعلاميين المصريين بما للعمل في الإمارات أو منحهم الإجازات لهذه المهمة، فعلى سبيل المثال أوفدت سنة ١٩٧٣ بعثة من الإذاعة المصرية إلى الشارقة تولّت مسؤولية تدريب وتأهيل نحو اثنين وثلاثين فنياً إماراتياً على مدى خمس سنوات، ليتولّوا بعد ذلك عمليات الإدارة والإنتاج والإخراج في إذاعة الشارقة^(٢). من جهة أخرى لم يقتصر الأمر فقط على إرسال الفنيين بل تعدّاه إلى الوسائل الفنية المادّية، ومثال ذلك قيام وزارة الإعلام المصرية سنة ١٩٧٢ بإهداء إذاعة الشارقة -التي كانت في بداية نشأتها- مكتبة إذاعية قيمتها 100 ألف جنيه إسترليني، إضافة إلى تزويدها بثمانية وستين إذاعياً على سبيل الإعارة ليساهموا في رفع مستوى العاملين في الإذاعة^(٣).

على صعيد آخر تضمّن التعاون الفني في المجال الإعلامي وفقاً للبروتوكول الموقع عملية تبادل الأشرطة السينمائية والمتلفزة سواء على سبيل الإهداء أو الإعارة لمدة زمنية معينة لغرض عرضها والاستفادة منها، حيث تنوعت مواضيع تلك الأشرطة ما بين تاريخ الجامع الأزهر، والمزارات الإسلامية والفرعونية في مصر، وعمليات التعمير في سيناء وإنشاء بعض المشروعات الكبرى، إضافة إلى تسجيلات لمناسك الحج وأحاديث لبعض الشخصيات الدينية^(٤). هذا وقد تم الإشارة عند تحليل موقف دولة الإمارات من حرب أكتوبر إلى التعاون الإعلامي الذي تم من خلال تزويد أجهزة الإعلام الإماراتية بأفلام عن الحرب ومنها فيلم العبور.

في مقابل ذلك كان للصحفيين المصريين دور كبير في تطوير الصحافة في دولة الإمارات، ومثال ذلك إسهامهم في تطوير جريدة الاتحاد^(٥)، والتي كانت تصدرها دائرة السياحة والإعلام في أبوظبي. حيث اقترح الصحفي المصري "رجاء مكاوي" -الذي كان مستشاراً صحفياً للشيخ زايد- على السيد/ أحمد خليفة السويدي الاستعانة بعدد من الصحفيين المصريين

(١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المصدر نفسه، ع ٣، س ٢، مايو ١٩٧٢، ص ١٥.

(٢) صحيفة الأهرام، ٧ مايو، ١٩٧٧، ص ٥.

(٣) صحيفة الاتحاد، ١٤ مايو، ١٩٧٢، ص ٥.

(٤) أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، ص ١٩٥، و١٩٦.

(٥) صدرت النسخة الأولى من جريدة الاتحاد في أكتوبر سنة ١٩٦٩ وكانت صحيفة أسبوعية وليست يومية.

للعمل على تطوير الصحافة في أبوظبي وبالذات صحيفة الاتحاد. وبالفعل لقيت تلك الخطوة الترحيب من المسؤولين في أبوظبي، حيث تم تكليف السيد/ راشد عبد الله النعيمي وكيل دائرة الإعلام والسياحة في أبوظبي - سنة ١٩٧١ بالسفر إلى القاهرة يرافقه الصحفي المصري مصطفى شردي، حيث تم التعاقد مع عدد من الصحفيين المصريين هم: عباس الطرايلي وجمال بدوي وأحمد عمر، بالإضافة إلى التعاقد مع سكرتير تحرير ومصور محترف. وسرعان ما أخذ الصحفيون المصريون مواضعهم في صحيفة الاتحاد، حيث إنه مع مطلع نوفمبر سنة ١٩٧١، أصبح الصحفي مصطفى شردي رئيساً لتحرير الاتحاد، وجمال عارف سكرتيراً للتحرير، ووجيه أبو ذكري محرراً وحمدي تمام محرراً للأخبار. وبالفعل فقد ساهم أولئك الصحفيون المصريون في الارتقاء بصحيفة الاتحاد، ففي تجربة رائدة، نجح الصحفي مصطفى شردي في إصدار جريدة الاتحاد بصفة يومية ولمدة أسبوع واحد لتنشر الجريدة أخبار استقلال إمارات ومشيخات الساحل في أول ديسمبر ١٩٧١، ثم تنشر إعلان قيام دولة الاتحاد في الثاني من ديسمبر ١٩٧١. ثم تحولت بعد هذا الأسبوع إلى الإصدار الأسبوعي - وهو ما خطط له منذ البداية. وكان نجاح هذه التجربة وراء الإسراع في التعاقد مع الصحفيين الجدد ليتولوا إعداد التحول من الصحافة الأسبوعية إلى الصحافة اليومية. وكان أن تمت هذه الخطوة وصدرت "الاتحاد" كأول صحيفة يومية يوم ٢٢ أبريل ١٩٧٢ بمناسبة زيارة أول رئيس عربي للإمارات هو الرئيس السوداني جعفر النميري. من جهة أخرى نجح الصحفيون المصريون في تطوير جريدة الاتحاد سواء من ناحية الكم أو الكيف، فقد تضاعف حجم الجريدة من ثماني صفحات إلى أن وصلت إلى ثمانٍ وأربعين صفحة، متعددة المواضيع ما بين السياسة والاجتماع والاقتصاد. والواقع أن ذلك النجاح شجّع على إصدار صحف أخرى وخاصة في أبوظبي مثل صحف: الوحدة، والفجر والثبة وغيرها. أي كان نجاح الاتحاد وراء توسع المواطنين في إصدار صحف أخرى وتحولت الاتحاد إلى مركز لتدريب أبناء الإمارات على العمل الصحفي^(١).

ومن مظاهر ذلك التعاون إيفاد عدد من الإعلاميين المصريين للعمل في محطات الإذاعة والتلفزة الإماراتية، حيث استقبلت إذاعة "رأس الخيمة" سنة ١٩٧٤ المذيع المصرية "هدى مصطفى حلمي" والتي قدمت عدّة برامج معرفية إضافة إلى إشرافها على نشاطات الترجمة في الإذاعة ذاتها^(٢). وفي السياق ذاته انضم إلى إذاعة أبوظبي المخرج في إذاعة صوت العرب "مراد كامل" وذلك لتعزيز عمل الإذاعة ورفع مستواها الفني. وفي مقابل ذلك تولت محطات

(١) حديث خاص مع الكاتب الصحفي المصري عباس الطرايلي بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢.

(٢) صحيفة الاتحاد، الأحد، فبراير، ١٩٧٤، ص ٦.

الإذاعة والتلفزة المصرية تدريب الإعلاميين الإماراتيين في مؤسساتها وصقل مهاراتهم الفنية ومن تلك التجارب استقبال المذيع في تلفاز دبي "أحمد قاسم العلي" والذي أوفدته وزارة الإعلام الإماراتية إلى القاهرة عام ١٩٧٤ للانخراط في دورة تدريبية في الإذاعة والتلفاز بناءً على البروتوكول الفني الموقع بين الجانبين^(١). إضافة إلى استقبال وفود من الإعلاميين الشباب من أبناء الإمارات للتدريب في مصر على كل الفنون الإعلامية، من أمثال الإعلامي عبد الله النويس، والإعلامية عبلة النويس والإعلامي خالد محمد أحمد، حيث تلقى هؤلاء التدريب في المؤسسات الإعلامية المصرية^(٢)، ليعودوا بعد ذلك ويتولوا الإشراف على أبرز المؤسسات الإعلامية الإماراتية^(٣).

الواقع أن العلاقات الثقافية بين البلدين لم تقتصر على الجوانب السابقة، فهناك مجالات أخرى تعكس عمق التعاون الثقافي بين الطرفين، ومن تلك المظاهر الثقافية إقامة المعارض الثقافية التعريفية، حيث حرص كل بلد على تعريف الطرف الآخر بثقافة شعبه وعاداته وتقاليده، وفي هذا الإطار جاءت مشاركة دولة الإمارات في سوق القاهرة الدولي في شهر أبريل من عام 1974، حيث ضم ذلك الجناح صوراً تحكي عن الإنجازات التي حققت منذ نشأة الدولة، إضافة إلى صور عن الحياة القديمة وبالفعل ساهمت تلك المشاركة في تعريف الشعب المصري بشعب الإمارات وثقافته^(٤).

من جهة أخرى شمل التعاون الثقافي حرص دولة الإمارات على الاستفادة من السبق المصري في مجال التأليف وإقامة معارض الكتاب من أجل دعم المكتبات الإماراتية، وفي هذا السياق أتت زيارة وفد وزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية لمعرض القاهرة الدولي السابع للكتاب سنة ١٩٧٥ حيث حرص الوفد الإماراتي على التباحث مع المسؤولين في مؤسسات النشر والكتب المصرية عن إمكانية توفير الكتب اللازمة والتي تختص بالشؤون الاجتماعية؛ وذلك لإنشاء مكتبات للوزارة والمراكز الاجتماعية لغرض التثقيف والتوعية الاجتماعية^(٥).

(١) صحيفة الاتحاد، الجمعة، الأول من فبراير، ١٩٧٤، ص ٦.

(٢) حديث خاص مع الكاتب الصحفي المصري عباس الطرايلي بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢.

(٣) تولى عبد الله النويس إدارة إذاعة وتلفزيون أبوظبي، وكذلك عين وكيلاً لوزارة الإعلام الإماراتية، كما أشرف على رئاسة جريدة الاتحاد، أما السيدة/ عبلة النويس فقد أشرفت على مجلة زهرة الخليج، والإعلامي خالد محمد أحمد الذي كان أول رئيس تحرير لجريدة الاتحاد بعد توطین الوظائف الرئيسية في الإعلام الإماراتي وتخرج في قسم الصحافة بجامعة القاهرة في منتصف السبعينيات.

(٤) صحيفة الاتحاد، أبريل، ١٩٧٤.

(٥) صحيفة الاتحاد، السبت، ١ فبراير، ١٩٧٥، ص ٤.

على صعيد آخر شكلت الزيارات التي كان يقوم بها المثقفون المصريون إلى دولة الإمارات؛ لإلقاء المحاضرات الفكرية والمصرفية في مدارس الدولة والمكتبات الثقافية إحدى مظاهر التبادل الثقافي بين البلدين، ومن بين تلك الزيارات على سبيل المثال، الزيارة التي قام بها الدكتور "صلاح العقاد" -أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس- وقام خلالها بإلقاء المحاضرات في عدد من مدارس الدولة^(١). حيث ألقى في إحدى مدارس البنين الثانوية في أبوظبي محاضرة حول الأوضاع في الخليج ومستقبله وقد لقيت محاضرته تجاوباً من الطلبة والأساتذة^(٢). وإضافة إلى الدكتور صلاح العقاد، زار دولة الإمارات في شهر فبراير من عام ١٩٧٥ المفكر محمد حسنين هيكل^(٣) -المستشار الصحفي للرئيس السادات آنذاك- حيث جاءت زيارته لدولة الإمارات للتعرف على أوضاعها عن قرب وذلك ضمن سلسلة زيارته للدول العربية استعداداً لتأليف كتابه حول الوضع في العالم العربي، وخلال تلك الزيارة أشار هيكل إلى أهمية منطقة الخليج والتي وصفها بمركز ثقل العالم وبأنها ستكون مجالاً للصراعات العالمية مستقبلاً^(٤).

وإضافة إلى ما سبق برزت الأندية الثقافية الاجتماعية كأحد معالم التبادل الثقافي بين البلدين، حيث تم إشهار النادي المصري في إمارة الشارقة سنة ١٩٧٥ والذي هدف إلى خلق روح التآلف والتقارب بين المصريين العاملين في الدولة وأبناء الإمارات، إضافة إلى تقديم الأنشطة التربوية والرياضية لشرجة الشباب المصريين والإماراتيين فضلاً عن المشاركة في إقامة الحفلات والندوات في المناسبات الدينية والوطنية والعربية عبر نشر الوعي الثقافي والديني والاجتماعي^(٥).

ومن جهة أخرى كانت الإمارات حريصة على دعم تأسيس المراكز الفكرية والثقافية، والتي تعنى بإصدار الدراسات التي تختص بالقضايا العربية، وفي هذا السياق تبرعت الحكومة الإماراتية سنة ١٩٧٢ بقيمة خمسمائة جنيه مصري "لجنة تحليل ذكرى جمال عبد الناصر" والمكونة من عدد من الشباب العربي وتعنى بإصدار دراسات حول الفكر الوجودي للرئيس جمال عبد الناصر^(٦).

(١) صحيفة الاتحاد، الخميس، ١٥ يناير، ١٩٧٥، ص ١.

(٢) صحيفة الاتحاد، الجمعة، ٢٤ يناير، ١٩٧٥، ص ٦.

(٣) محمد حسنين هيكل كان قريب الصلة بالرئيس جمال عبد الناصر، وقد شغل العديد من المناصب مثل وزير الإعلام والقائم بعمل وزير الخارجية، كما أنه رئيس تحرير جريدة الأهرام أقدم الصحف المصرية اليومية إضافة إلى تأليفه عدداً من الكتب.

(٤) صحيفة الاتحاد، الخميس، ١٣ فبراير، ١٩٧٥، ص ٥.

(٥) الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الجريدة الرسمية، ع ١٩، س ٤، يونيو ١٩٧٤، ص ١١١.

(٦) صحيفة الاتحاد، ١١ يوليو، ١٩٧٢، ص ٤.

مما سبق يتضح أن التبادل الثقافي شكل جانباً مهماً في علاقة البلدين، فدولة الإمارات كانت حريصة على الاستفادة من التطور الثقافي والمعرفي الذي كانت تتميز به مصر. وفي مقابل ذلك فإنه رغم المقاطعة التي فرضت على مصر، إلا أن العلاقات الثقافية استمرت بين الجانبين؛ نتيجة حرص الطرفين على عدم الإضرار بالتواصل الحضاري بين الشعبين. لقد كان للدبلوماسية الناعمة والدبلوماسية الشعبية دور في الحفاظ على العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين. إن ما تم التوصل إليه في هذا الفصل يبرز كيف نمت وتطورت العلاقات الثقافية بين دولتين عربيتين استفاد كل منهما من الآخر هذه الاستفادة كان نتيجها الحفاظ على ما بين الشعبين من روابط مشتركة ومصالح واحدة.



الخاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى أن النمو الطبيعي للعلاقة بين البلدين الشقيقين لعب دوراً واضحاً في إثراء هذه العلاقة وتنميتها. وقد ركزت الدراسة على مرحلة التحولات التي طرأت على البلدين، في إمارات الساحل أصبحت دولة مستقلة لها سياستها الخاصة التي كانت واضحة منذ بداية تأسيسها في ديسمبر ١٩٧١، ومصر تحت قيادة السادات -الذي خلف عبد الناصر- انتهجت سياسة خارجية تتمحور في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء العرب -نتيجة للأوضاع الداخلية والخارجية.

من جهة أخرى أظهرت الدراسة نجاح سياسة "الدبلوماسية الناعمة" التي انتهجتها مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، في زيادة الوعي السياسي والثقافي والقومي لأبناء إمارات الساحل، وهذا يبرهن على قوة تأثير الوسائل الثقافية سواء عبر التعليم أو وسائل الإعلام.

إضافة إلى ما سبق أبرزت الدراسة فشل الوجود البريطاني في طمس الهوية العربية للشعب الإماراتي، كما اتضح ذلك من خلال التفاعل الرسمي والشعبي الكبير مع أحداث المنطقة سواء مع العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، أو الحرب الإسرائيلية على مصر سنة ١٩٦٧ وكذلك حرب التحرير في أكتوبر عام ١٩٧٣.

كما يبيّن الدراسة أن فرص التكامل والتعاون بين دولة الإمارات ومصر عديدة، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، حيث إن الجانب الإماراتي تتوفر لديه الإمكانيات المادية أمّا الجانب المصري فيزخر بالإمكانيات البشرية والخبرة الفنية ممّا يُحدث نوعاً من التكامل بين الدولتين.

على صعيد آخر أبرزت الدراسة نجاح دولة الإمارات الناشئة في توظيف الأداة الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية، سواء من خلال النفط في حرب أكتوبر، أو عبر دعم المشاريع التنموية في مصر بما يعود بالفائدة على الجانبين.

وقد رصدت الدراسة أن انتهاج مصر مسار السلام المنفرد مع إسرائيل، كان له تأثير سلبي على العلاقة بين الدولتين، خاصة في العلاقات الاقتصادية حيث تعطلت كثير من المشاريع التنموية مثل الهيئة العربية للتصنيع الحربي، وصندوق الخليج لدعم التنمية في مصر.

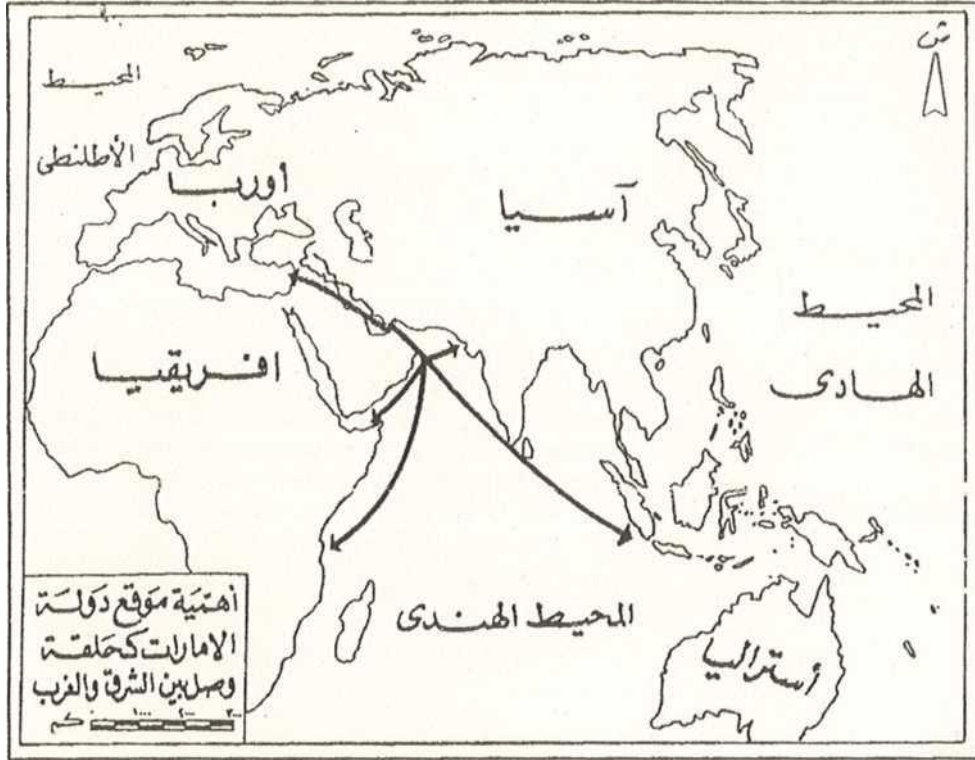
في مقابل ذلك سعت الدراسة إلى إبراز أن العلاقات الثقافية واحدة من أقوى الروابط، كونها تركز على التواصل الحضاري والفكري بين الشعوب، وكيف أن الإعلاميين المصريين كان لهم دور فاعل في تطور قطاع الإعلام بدولة الإمارات وخاصة الصحافة، وهذا يُعتبر نجاحاً للدبلوماسية الناعمة.

لقد سعت فصول هذه الدراسة إلى إبراز أن العلاقات بين الدولتين نجحت في تخطي العقبات والصعاب؛ نظراً لحكمة القائمين على إدارتها من جانب الطرفين. كما أثبت هذا الرصد للعلاقة أن السياسات الرسمية قد تتأثر مع تغير القائمين عليها، إلا أن الدبلوماسية الشعبية قد تلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدبلوماسية الرسمية وهذا ما وضح من خلال رصد فترة التحولات التي شهدتها فترة الدراسة التي بدأت مع إعلان قيام دولة الإمارات وتولي السادات الحكم وانتهت مع توقيع مصر لاتفاقيات السلام المنفرد مع إسرائيل.

الملاحق

ملحق رقم ١:

خريطة تبيّن أهمية الموقع الإستراتيجي لدولة الإمارات^(١).



(١) العيدروس، محمد حسن: الإمارات بين اتفاقية الحماية المانعة والسياسة العسكرية البريطانية في القرن التاسع عشر، القاهرة: دار الكتاب

ملحق رقم ٢:

وثيقة تبين رد الشيخ زايد بن سلطان - حاكم إمارة أبوظبي - على تساؤلات إيرانية حول طبيعة عمل المصريين المتواجدين في أبوظبي^(١).

AF4/4-4
NARA 2335

792

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES

DECLASSIFIED
Authority: NN 0149000
By: [Signature] NARA Date: 3/14/77

59 POL TRUCIAL ST-UAR
POL 19 TRUCIAL ST
Department of State TELEGRAM
XR POL IRAN-TRUCIAL ST
XR POL TRUCIAL ST-UAR
CONFIDENTIAL 929

PAGE 01 DHAKRA 01198 151322Z

SR
ACTION NEA 15

INFO EUR 15, NSA 02, CIAE 00, DODE 00, GPM 04, H 02, INR 07, L 03, NSC 10,
P 04, RSC 01, SP 02, SS 25, USIA 12, SAL 01, E 15, INT 04, RSR 01, 120 PM
116442

R 151205Z OCT 68
FM AMCONSUL DHAKHRAN
TO SECSTATE WASHDC 910
INFO AMEMBASSY JDOA
AMEMBASSY KUWAIT
AMEMBASSY LONDON
AMEMBASSY TEHRAN

CONFIDENTIAL L DHAKHRAN 1198

SHAIRH ABDOULLAH DAKHISH (PROTECT) OCTOBER 15 GAVE ME FOLLOWING
ACCOUNT OF MEETING HE ATTENDED IN SHAIRH ZAYID'S OFFICE ABU DHABI
"MONTH AND HALF AGO." DURING HIS CALL ON ZAYID AN IRANIAN
"AMBASSADOR" ENTERED. ABDOULLAH ROSE TO TAKE LEAVE BUT ZAYID
ASKED HIM REMAIN. IN ENSUING CONVERSATION BETWEEN ZAYID AND
IRANIAN (WHO CARRIED LETTER FROM SHAIRH) LATTER ASKED ABOUT
REPORTS ABOUT NUMER EGYPTIANS IN ABU DHABI AND EXPRESSED
IRAN'S CONCERN. ZAYID REPLIED THERE ARE EGYPTIAN NATIONALS
IN SEVERAL TRUCIAL STATES. ABU DHABI WOULD NOT WANT TO BE
ONLY STATE TO BAR ITS DOORS. NOW HAS IT ANY REASON DO SO.
ZAYID SAID HE KNEW WHAT EVERY ONE OF THEM WAS DOING. THAT HE
KEPT CLOSE WATCH. HE HAD NO EVIDENCE EGYPTIANS IN ABU DHABI
WERE UP TO ANYTHING MORE THAN THEIR APPARENT ACTIVITIES AS
CLERKS, LABORERS, FOREMEN, TEACHERS, ETC. ON CONTRARY
GOVERNMENT UAR GIVES IMPRESSION IT NOT INTERESTED IN GULF
AFFAIRS EXCEPT TO PICK UP OCCASIONAL GIFTS FROM THOSE RULERS
WHO IN POSITION BE GENEROUS. IN JUNE 1967 CHANGED EVERYTHING
ABDOULLAH REMARKED. IF HOWEVER, AN EGYPTIAN IS FOUND ENGAGED
IN ANY ACTIVITY WHICH COULD BE DEEMED BE UNFRIENDLY TO ABU
DHABI, TRUCIAL COAST, GULF OR IRAN HE WOULD BE PUT ON NEXT
PLANE FOR EGYPT. ZAYID CONTINUED, IRAN'S AND ABU DHABI'S
INTERESTS COINCIDE IN GULF AND VIS-A-VIS UAR INFLUENCE.
ZAYID WILL DO WHAT IT IS NECESSARY TO PROMOTE FRIENDLIEST OF
RELATIONS WITH IRAN AND HE EXPECTS SAME OF IRAN. ACCORDING
SHAIRH ABDOULLAH IRANIAN AMBASSADOR WAS PLEASED.
GP-3. DINSMORE

CONFIDENTIAL

DHAKHRAN 1158
101630

ملحق رقم ٣:

وثيقة توضّح القلق البريطاني حول أعداد المصريين في إمارات الساحل^(١).

AF4/4-4
NARA 2335

651

Reproduced at the National Archives

DECLASSIFIED
Authority NN D969000
By DDO NARA Date 3/6/79

DEPARTMENT OF STATE
AIRGRAM

PL 19 Trucial St.
PL 1 UNR
FOR RM USE ONLY

NEA-10
R/R REP AF
ARA EUR FE
NEA CU INR
E P IO
L FBO AID
AGR COM FRG
INT LAB TAR
TR XMB AIR
ARMY CIA NAVY
OSD USA NSA
PASS-7

A-161
NO. CONFIDENTIAL

TO : Department of State
INFO : JIDDA
DEPT. PASS: BEIRUT, CAIRO, KUWAIT, LONDON, TEHRAN, CONIDEASTFOR, CINCSTRIKE/CINCHEAFSA - OSD
FROM : Amconsul Dhahran
SUBJECT: Egyptian Influx into Lower Gulf Not Serious
DATE: July 31, 1968

RECEIVED
AUG 3 9 57 AM 1968

HANDLING INDICATOR
JRS
HLS

There have been various reports that a massive Egyptian influx into the lower Gulf constitutes a potential threat to stability. As of now, these fears appear to be exaggerated.

According to Terence CLARK, Acting Political Agent in Dubai, the British have looked into the matter and concluded that those Egyptians arriving in Dubai and the "Little Five" have come for legitimate reasons.

In Abu Dhabi the Political Agent, James TREDWELL, had come to the same conclusion. Egyptian entries into Abu Dhabi in the April-June 1968 quarter were 142, as compared with 119 in the January-March period. Many of these were multiple visits by businessmen and by journalists covering the meetings of the Rulers.

Both Political Agents feel that, while the Egyptians need watching, they do not yet constitute much of a threat.

ALLEN

Group 3
Downgraded at 12-year intervals,
not automatically declassified.

CONFIDENTIAL

FORM 4-62 DS-323

FOR DEPT. USE ONLY
☒ In ☐ Out

Drafted by: CG:ABAllen:eiq:7/31/68
Clearances: None

Contents and Classification Approved by: Consul General Arthur B. Allen

AUG 5 A. 11 47
CIVIL-POR

NARA, RG2335, NO, A- 161, From American Council. Dhahran To: Dept of state, (١)
July, 31,1968

ملحق رقم ٤ :

وثيقة تبين تأييد مصر لمسألة إقامة دولة الإمارات علاقات رسمية مع إيران^(١).

FORM DS 322A(6CH)

CONFIDENTIAL

12

UNION WITHIN TIMETABLE SPELLED OUT IN THE AGREEMENT EVEN THOUGH UNITY IS A POPULAR ASPIRATION AMONG MOST YEMENIS. THE DEEP IDEOLOGICAL GULF BETWEEN TWO YEMEN GOVERNMENTS REMAIN. MOREOVER, THE SAUDIS CAN BE EXPECTED TO CONTINUE TO SUBSIDIZE SOUTH YEMEN DISSIDENTS IN THEIR BORDER CAMPAIGNS AGAINST MARXIST ADEN REGIME. ALTHOUGH SAUDIES HAVE NOT OFFICIALLY REACTED TO THE AGREEMENT, IT HAS BEEN ATTACKED BY SAUDI-SPONSORED RADIO FREE YEMENI SOUTH.

4. UAE: ESTABLISHMENT OF DIPLOMATIC RELATIONS WITH IRAN: - ALBEIT FAINTLY, UAE MEDIA ANNOUNCED OCT. 28 A JOINT IRAN/UAE DECISION TO ESTABLISH DIPLOMATIC RELATIONS AT AMBASSADORIAL LEVEL. EMBASSY ABU DHABI REPORTS ANNOUNCEMENT AROUSED VIRTUALLY NO REACTION THERE. SHAYKH ZAYID HAD EARLIER CONFIRMED TO AMBASSADOR STOLTZFUS ON OCT. 24 THAT HIS RAPPROCHMENT WITH SHAH WAS ON THE TRACKS AND THAT ANNOUNCEMENT OF AMBASSADORIAL EXCHANGE WAS IMMINENT. ZAYID ADDED HE HAD CONSULTED WITH ARAB LEAGUE ON QUESTION OF IMPROVING UAE RELATIONS WITH IRAN, AND SAID HE HAD BEEN ASSURED THAT ONLY IRAQ AND LIBYA OBJECTED. IN VIEW OF STRONG EGYPTIAN SUPPORT FOR THE MOVE, HOWEVER, ZAYID FELT HE COULD WEATHER THESE OBJECTIONS.

5. KUWAIT/SAUDI ARABIA: NEW GAS FIND IN GULF - EMBASSY KUWAIT REPORTS ARABIAN OIL COMPANY OF JAPAN (AOC) HAS BROUGHT IN A WELL CONFIRMING EXISTENCE OF A MAJOR GAS FIELD IN THE COMPANY'S SPLIT 450 PERCENT SAUDI-50 PERCENT KUWAITI OFFSHORE CONCESSION. AOC HAS FOR SEVERAL YEARS KNOWN THAT IT PROBABLY HAD COMMERCIAL QUANTITIES OF NATURAL GAS IN THIS CONCESSION. ACCORDING TO AOC'S LOCAL MANAGER IN KUWAIT, NEW GULF FIELD MAY RIVAL LARGE NORTH SEA GAS ACCUMULATIONS AND TIME IT APPEARS LIKELY THAT JAPANESE ARE NOW READY TO MOVE INTO GAS PRODUCTION.

6. OMAN: AMBASSADOR CALLS ON SULTAN QABOOS - DURING A CALL BY AMBASSADOR STOLTZFUS OCT. 28, SULTAN QABOOS SAID HIS FORCES WERE MAKING PROGRESS IN DHOFAR (SUPPLIES REACHING REBELS HAD BEEN CUT 80 PERCENT), AND AGREED THAT GULF RULERS SUCH AS SHAYKH ZAYID OF ABU DHABI AND KHALIFA OF QATAR WERE COMING TO A BETTER UNDERSTANDING OF IMPORTANCE OF DHOFAR WAR AND OMAN'S DEVELOPMENT OF NEEDS. SULTAN GAVE HIS AGREEMENT IN PRINCIPLE TO A PEACE CORPS PROGRAM AND OFFERED FAVORABLE COMMENT ON CPIC. DRAFT PEACE CORPS AND CPIC AGREEMENTS HAVE BEEN PRESENTED TO OMAN GOVERNMENT AND THESE ARE NOW BEING DISCUSSED.

7. SYRIA: ISRAELI AIR STRIKES AND SYRIAN RIPOSTES - ITALIAN U.S. INTEREST SECTION OFFICER CARILLI TOLD EMBASSY BEIRUT SYRIAN CLAIMS OF 55 CIVILIAN DEAD AND 75 CIVILIANS WOUNDED FROM ISRAELI AIR STRIKES OF OCT. 30

CONFIDENTIAL



ملحق رقم ٧:

قرارات مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨ بشأن المقاطعة السياسية والاقتصادية لمصر^(١).

١. سحب السفراء العرب من القاهرة.
٢. التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية.
٣. اعتبار تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية نافذاً من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني ويعني ذلك حرمانه من جميع الحقوق المترتبة على عضويتها.
٤. أن تكون مدينة تونس مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية.
٥. استمرار التعامل مع شعب مصر ومع أفراد عدا المتعاونين بصورة مباشرة وغير مباشرة مع العدو الصهيوني.
٦. إيقاف تقديم أي قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تدخيلات مصرفية أو مساهمات مالية أو عينية أو فنية من قبل الحكومات العربية أو مؤسساتها إلى الحكومة المصرية ومؤسساتها.
٧. منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني.
٨. نظراً لما احتوته المعاهدة المصرية - الإسرائيلية وملحقاتها من التزام مصر ببيع النفط إلى إسرائيل تمتنع الدول العربية عن تزويد مصر بالنفط ومشتقاته.

(١) عودة، أحمد عصام: الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان،

ملحق رقم ٨:

جدول يبيّن عقود الإنتاج المشترك للهيئة العربية للتصنيع مع الشركات الأجنبية^(١).

الشركة	تاريخ الانشاء	الشركة الأجنبية	المنتجات	تاريخ الإنتاج	تعليق
١ - الشركة العربية الأمريكية للسيارات	نوفمبر ١٩٦٧	امريكا مسوتيز يارات كوربوريشون	جيب عربات نصف نقل	٧٨/١٢/١٤	يتم إنتاج ٢ آلاف سيارة في السنة الأولى ، ترتفع إلى ١٠ ثم ١٢ ألف سيارة في السنتين التاليتين
٢ - الشركة العربية البريطانية للصناعات النسيجية	٧٨/١١/٣٠	بريتش إيركرافت كوربوريشون	سراوڤ سويتچناير المضطرب للبيبات	سبتمبر ١٩٧٩	قيمة العقد ٤٠ مليون جنيه استرليني
٣ - الشركة العربية البريطانية لصناعة الهليكوبتر	٧٨ اوائل	وستلاند	هليكوبتر لينكس	اواخر ١٩٧٩	يتم إنتاج ٢٣٠ هليكوبتر قيمة العقد ٢٢٥ مليون جنيه استرليني
٤ - الشركة العربية البريطانية لصناعة المحركات	٧٨ اوائل	رولز رويس	محركات حية	اواخر ٧٩	يتم تصنيع ٧٥٠ موتوراً ، وتتم صيانة طائرات الميج
٥ - الشركة العربية للصناعات الالكترونية	٧٨/٧/٢٢	نومسون / سي اي اف	اجهزة الملاحة ابجوية واجهزة الاتصال	اواخر ١٩٨٠	راسمال ٢٥ مليون دولار . تقام في السعودية
٦ - الشركة العربية الفرنسية لصناعة الطائرات	٧٨/٩/١٧	ماسو بريجي	طائرات الفاجيت	اوائل الثمانينات	يتم إنتاج ١٦٠ طائرة الفاجيت
٧ - الشركة العربية الفرنسية لصناعة المحركات	٧٨/٩/١٧	سكيا	محركات لارزان للطائرة الفاجيت	محركات ١٩٧٩	مدد العقد ٢٠ سنة ، يمكن ان تجدد لعشر سنوات اخرى

(١) مجلة السياسة الدولية، ع ٥٦، س ١٥، أبريل ١٩٧٩م، ص ١٣١.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المودعة في المركز الوطني للوثائق والبحوث بأبوظبي، وزارة شؤون الرئاسة:

1. NARA, RG2335, NO, 999, From American Council, Dhahran To: Dept of state, 1968.
2. NARA, RG2335, NO, A- 161, From American Council. Dhahran To: Dept of state, July, 31,1968.
3. NARA, RG 2493, No. B - 46, From American council. Dhahran To: Dept of state,7-11-1972.

ثانياً: الوثائق المنشورة باللغة العربية:

- ١ - دولة الإمارات العربية المتحدة - رئيس الدولة ١٩٦٦ - ٢٠٠٤: زايد بن سلطان آل نهيان: القيادة الاستعانة بالله في الدين والدنيا والإخلاص للأمة والوطن "زايد بن سلطان آل نهيان"، أبوظبي: ديوان الرئاسة، ط ١، ١٩٨١.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة: دستور دولة الإمارات، دبي: النيابة العامة، ط ٢، ١٩٩٦؛
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التجارة الخارجية الشهرية أعداد متفرقة، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
4. صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي: التقرير السنوي الأول لسنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥، أبوظبي: صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي، ١٩٧٥.
- التقرير السنوي لصندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي لسنة ١٩٧٧.

5. عبد الناصر، جمال: فلسفة الثورة، القاهرة: بيت العز للتوثيق العصري، ط 1، ١٩٩٦.
6. الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الجريدة الرسمية، أبوظبي: مجلس الوزراء، ع ١٩، س ٤، يونيو ١٩٧٤.
- الجريدة الرسمية، ع ٤٢، س ٦، ١٩٧٦.
7. مركز التوثيق الإعلامي: مجموعة أحاديث وتصريحات الشيخ زايد، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ط ٢، ١٩٩٣.
8. مركز الوثائق والدراسات: وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٤، أبوظبي: مركز الوثائق والدراسات، ط ٢، ١٩٧٤.
- وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٦ م، ط ٦، ١٩٧٦.
- وثائق دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٩ م، ط ٥، ١٩٧٩.
9. المركز الوطني للإحصاء: نشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات ١٩٧٨ - ١٩٨١ م، أبوظبي: المركز الوطني للإحصاء.
10. آل نهيان، زايد بن سلطان: مجموعة خطب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١ - ١٩٨٣، أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤.
11. وزارة التربية والتعليم: النشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٠.
- النشرات الإحصائية لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات ١٩٧٦ - ١٩٨٠.

ثالثاً: الوثائق المنشورة باللغة الإنجليزية:

1. Annual Record of the Gulf, 1963, England: Archive Editions, 1994, VOL. 6.
2. Records of the Emirates, 1966 - 1971, Edited by Anita L. p Burdett, London: Archive Editions, 2002, VO. L6.

رابعاً: الوثائق المنشورة مترجمة:

١. عبد الله، محمد مرسى: تاريخ دولة الإمارات العربية مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797 - 1965، لندن: مركز لندن للدراسات العربية، مج ١، ٢، ٣، ٤، ط ٦، ١٩٩٦.

خامساً: المعاجم العربية:

١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت: دار صادر للنشر، مج ٩، ١٩٧٠.

سادساً: المصادر باللغة العربية - المذكرات وكتابات المعاصرين

1. حمروش، أحمد: ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ٢، ط ٢، 1992.
2. رياض، محمود: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨م، القاهرة: دار المستقبل العربي، ج ٣، ط ٣، ١٩٩٢.
3. القاسمي، سلطان بن محمد: سرد الذات، الشارقة: منشورات القاسمي، ط ١، ٢٠٠٩.
4. لوريمر، ج.ج: دليل الخليج العربي، قطر: مكتب أمير دولة قطر، ج ٤، مج ٢، ١٩٦٧.
5. هيكمل، محمد حسنين: خريف الغضب - قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٦، ١٩٨٣.
- أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٣.

سابعاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم، سعد الدين ومحرم، رضا وآخرون: مصر والعروبة وثورة يوليو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٢.
2. مصر تراجع نفسها، القاهرة: دار المستقبل، ط ١، ١٩٨٣.
3. البدواوي، سيف: بريطانيا والخليج العربي "سنوات الانسحاب"، العين: مكتبة الفلاح، ط ١، ٢٠٠٧.

4. مجلس حكام الإمارات المتصالحة ١٩٥٢ - ١٩٧١، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ط ١؛ ٢٠٠٩.
5. حجلأوي، نور الدين: تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي ١٩٥٢ - ١٩٧١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ٢٠٠٣.
6. الحربي، محمد حسن: تطور التعليم في الإمارات العربية المتحدة، الشارقة: اتحاد الكتاب والأدباء ط ١، ١٩٨٨.
7. حسن، عمار علي: العلاقات الخليجية - المصرية جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط ١، ٢٠٠٦.
8. حمزة، كمال: زايد علامة على جبين التاريخ، دبي: كمال حمزة، ط ١، ٢٠٠٧.
9. الحمش، منير. مسيرة الاقتصاد في القرن العشرين تأملات في النمو والأزمات، سوريا: الأهالي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١.
10. حميدان، علي: انطلاقا الإمارات في المحافل الدولية، ورقة مقدمة إلى ندوة انطلاقا الإمارات في المحافل الدولية ٢٦ - ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦، دبي: ندوة دبي للثقافة والعلوم، ط ٦، ١٩٩٨.
11. الداود، محمد علي: التجارب الوندوية العربية المعاصرة "تجربة دولة الإمارات"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٤، ١٩٩٩.
12. الدوري، عبد العزيز وآخرون: العلاقات العربية الإيرانية - الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٥.
13. راشد، سامح: العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠ - ٢٠٠ - الأطر والاتجاهات، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط ١، ٢٠٠٥.
14. الزعابي، سالم محمد: الجوانب القانونية للنزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث أبو موسى، طنط الكبرى، وطنت الصغرى، دولة الإمارات: مطبعة رأس الخيمة، ط ١، ٢٠٠٢.
15. الزنتاني، عبد الوهاب محمد: جمال عبد الناصر رجل العرب - من الميلاد إلى الرحيل، القاهرة: دار غريب للنشر، ٢٠٠٩.
16. زهران، جمال علي: السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١م، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ٤، ١٩٨٧.

17. الزباني، أمل إبراهيم: البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، القاهرة: د. ن، ط ٢، ١٩٧٧.
18. بن سعيد، أحمد عبد الله: البُعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، الشارقة: مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٨.
19. سلامة، غسان: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط ١، ١٩٨٠.
20. سلطان، عبيد وآخرون: الإمارات العربية المتحدة "رؤية عربية"، د. م: مركز الدراسات العربية والدولية، ط ٥، ١٩٩٧.
21. سليم، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٩٨.
22. بن سليمان، حصة عبد الله: دور دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات الدولية، د. م: د. ن، ط ١، ٢٠٠٩.
23. السيار، عائشة: التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي: مكتبة الجامعة، ط ١، ١٩٩٦.
24. السيد، عاطف: من سيناء إلى كامب ديفيد ١٩٦٧ - ١٩٧٩ م، د. م: دار عطوة، ١٩٨٧.
25. الشاذلي، محمد: دور الابتعاث في خلق الكوادر الوطنية المتخصصة من ١٩٧٢ - ١٩٩٠، ط ٢، ١٩٩٠.
26. شعراوي، سلوى جمعة: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات - دراسة في موضوع الزعامة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٨٨.
27. الشيخ، عارف: تاريخ التعليم في دبي ١٩١٢ - ١٩٧٢، دبي: عارف الشيخ، ط ١، ٢٠٠٤.
28. أبو الشيخ، يوسف فالح: نمط الإمكانيات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات، رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ط ١، ٢٠٠٥.
29. الصايغ، فاطمة: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دبي: مركز الخليج للكتب ط ٢، ١٩٩٨.
30. الصباغ، سعيد: العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠ - ١٩٨١ م، القاهرة: دار الشروق، ط ١، ٢٠٠٧.
31. أبو طالب، حسن: علاقات مصر العربية ١٩٧٠ - ١٩٨١ مرحلة السادات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٨.

32. السياسة المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٧، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، ٣-٥ ديسمبر ١٩٨٨.
33. الطويلة، عبد الستار: حرب الساعات الست واحتمالات الحرب الخامسة، مصر: الهيئة العامة للكتاب، ط ٢، ١٩٧٥.
34. عبد الله، عبد الخالق: المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ٢٠٠١.
35. عبد الله، محمد مرسى: دولة الإمارات العربية وجيرانها، الكويت: دار القلم للنشر، ط ١١، ١٩٨١.
36. عبد الرحمن، أحمد عبد الوهاب: الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨ - ١٩١٤، الإمارات: مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ٢، ٢٠٠٠.
37. عبيد، نايف علي: السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٤.
38. العتيبة، مانع سعيد: البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، الكويت: مطابع دار القبس، ط ١، ١٩٧٧.
39. عطوي، أحمد خليل: دولة الإمارات العربية المتحدة نشأتها وتطورها، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢٣، ١٩٨١.
40. أبو العلا، محمود: جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت: مكتبة الفلاح، ط ١، ١٩٨٨.
41. العيدروس، محمد حسن: دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٩.
42. العلاقات العربية الإيرانية، الكويت: دار الكتاب الحديث، ط ١، ١٩٩٩.
43. العلاقات العربية الإيرانية في عهد الأسرة المازندرانية ١٩٢١ - ١٩٧١، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط ٣، ٢٠٠٢.
44. العيسوي، إبراهيم: الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، د. ط، ١٩٨٢.
45. غنيم، عبد الرحمن والشاعر، محمد إبراهيم: الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات، ط ١، ١٩٧٨.

٤٦. الفارس، محمد: جزر الإمارات المحتلة ومباحثات الاتحاد التساعي "قراءة في الوثائق البريطانية لعامي ١٩٧١ - ١٩٧٢، ط ١، ٢٠٠٧".
٤٧. الفهيم، محمد عبد الجليل: من المحل إلى الغنى قصة أبوظبي، مركز لندن للدراسات العربية، ط ٢، ١٩٩٦.
٤٨. الفولي، أسامة محمد: مبادئ العلاقات الاقتصادية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، د. ط، ١٩٩٧.
٤٨. قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ط ٤، ١٩٩٦.
٤٩. القاسمي، خالد بن محمد: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ١٩٩٧.
٥٠. التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط ١، ٢٠٠٩.
٥١. كامل، محمد إبراهيم: السلام الضائع في كامب ديفيد، القاهرة: جريدة الأهالي، د. ط، ١٩٨٦.
٥٢. الكعبي، عبد الله راشد أحمد المر: الكلام العجب من حكيم العرب "زايد بن سلطان آل نهيان"، أبوظبي: د. ن، ط ٣، ٢٠٠٣.
٥٣. كوانت، وليام: الشرق الأوسط - كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ط ١، ١٩٨٩.
٥٤. ليب، محمد: الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٦.
٥٥. مايتز، توماس: الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة طناب الكبرى، طناب الصغرى وأبو موسى، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ٢٠٠٥.
٥٦. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: مبادرة السلام - رحلة القرن العشرين، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.
٥٧. مركز دراسات الوحدة العربية: التجارب الوجدوية العربية المعاصرة - تجربة دولة الإمارات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، ١٩٨٦.
٥٨. مصباح، عبيد الله زايد: السياسة الخارجية، مالطا: دار فالتا للنشر، د. ط، ١٩٩٤.
٥٩. مهابة، أحمد: إيران بين التاج والعمامة، القاهرة، دار الحرية، ط ١، ١٩٨٩.

٦٠. نافعة، حسن: مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٦.
٦١. النبراوي، فتحية: الخليج العربي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط ١، ١٩٨٨.
٦٢. النعيمي، أحمد: السياسة الخارجية، الأردن: دار زهران، د. ط، ٢٠٠٩.
٦٣. نوفل، سيد: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٩.
٦٤. هلال، علي الدين: دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٨٧.
٦٥. الورداني، صالح: مصر وإيران صراع الأمن والسياسة، القاهرة: مكتبة نخرش.
٦٦. وزارة التربية والتعليم والإماراتية: تاريخ التعليم في الإمارات خلال الحقبة الزمنية ١٩٠٠ - ١٩٩٣، دولة الإمارات: وزارة التربية والتعليم، د. ط، ١٩٩٣.
٦٧. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: المجموعة الإحصائية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أبوظبي، وزارة العمل، ١٩٧٧.

ثامناً: المراجع العامة باللغة الإنجليزية:

1. Abdullah. M: The United Arab Emirates – A modern history – ,UK: Hurt Wood Press Limited, 2ND ed. ,1994.
2. Hikal, Mohammad Hasanian: The road to Ramadan, London: Collins,1975.
3. Stein, Kenneth: Heroic diplomacy: Sadat, Kissinger, CarterBegin, and the quest for Arab – Israel peace. New York: Routledge,1999.
4. Telhami, Shibley: Power and Leadership in international bargaining the path to the camp David accords. New York: Columbia University press,1990.

تاسعاً: الرسائل العلمية:

١. سلام، عبد الحميد عبد الله: العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها سنة ١٩٦١، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٥.

٢. الصمادي، سليم جميل: جزر طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى من وجهة نظر القانون الدولي، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠١.

٣. الملا، خالد أحمد محمد: السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران ١٩٧١ - ١٩٩٢، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

عاشراً: الدوريات:

١. إبراهيم، أحمد حسن: الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية دراسة جغرافية الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، مج ١٨٥، ١٩٩٥.

٢. أنيس، محمد: الهيئة العربية للتصنيع وتحديات الأمن العربي، مجلة السياسة الدولية، ع ٥٦، س ١٥، أبريل، ١٩٧٩.

٣. الجروان، عبد الرحمن: التواصل الثقافي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ومكانة الشارقة بوصفها نموذجاً للنهضة الثقافية في الإمارات، مجلة الرافد، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ع ٢٣، يناير/ فبراير ١٩٩٩.

٤. شراب، ناجي صادق: مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الإمارات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ٤٩، س ١٣، ١٩٨٧.

٥. غالي، بطرس: الناصرية وسياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، ع ٢٣، س ٧، يناير ١٩٧١.

٦. ليلة، علي: دور العمالة المصرية في التنمية العربية، مجلة السياسة الدولية، ع ٦١، يوليو ١٩٨٠.

٧. ماكدونالد، باري: المعونات الخارجية لأبوظبي - صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي وقنوات الدعم الخارجي الأخرى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١٨، س ٥، أبريل ١٩٧٩.

٨. محمد، رمضان قرني: الدور الإنمائي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات - نظرة حضارية للعلاقات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع ١٠، نوفمبر ٢٠٠٠.

٩. مقلد، إسماعيل صبري: إستراتيجية السادات والعمل العربي المشترك، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ع ٣٥، س ١٠، يناير ١٩٧٤.

الحادي عشر: الصحف:

1. صحيفة الاتحاد الإماراتية، السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٩.
2. صحيفة الأهرام المصرية، السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٩.

الثاني عشر: المقابلات الشخصية:

1. مقابلة شخصية مع الدكتورة فوزية آل علي بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧
2. مقابلة شخصية مع الدكتورة عائشة السيار بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٤
3. مقابلة شخصية مع الكاتب الصحفي المصري الأستاذ عباس الطرابيلي بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦.

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
99	جدول رقم ١: التبادل التجاري بين دولة الإمارات ومصر ١٩٧٤ - ١٩٨٢.
100	جدول رقم ٢: حجم الواردات المصرية إلى دولة الإمارات ١٩٧٨ - ١٩٨١.
101	جدول رقم ٣: أهم السلع المتبادلة بين دولة الإمارات ومصر ١٩٧١ - ١٩٨١.

...

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
95	شكل رقم ١: تطور حجم العمالة المصرية في دولة الإمارات ١٩٧٥ - ١٩٨٠
96	شكل رقم ٢: معدل التأشيرات الفردية والجماعية للعمالة المصرية مقارنةً بالجنسيات العربية الأخرى لعام ١٩٧٧
105	شكل رقم ٣: مشاريع صندوق أبوظبي للإئتماء الاقتصادي العربي في مصر ١٩٧١ - ١٩٨١
114	شكل رقم ٤: أعداد الطلبة الإماراتيين في الجامعات المصرية ١٩٧١ - ١٩٨١
115	شكل رقم ٥: الكليات التي استأثرت بالنسبة الأكبر من طلبة الإمارات ١٩٧٤ - ١٩٨٩
116	شكل رقم ٦: نسبة الطلبة الذكور إلى الإناث من أبناء دولة الإمارات في الجامعات المصرية ١٩٧٦ - ١٩٨٠
118	شكل رقم ٧: نسبة الإداريين والمدرسين من الجنسية المصرية في مدارس الدولة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

قائمة المختصرات

المختصرات العربية:

س	سنة
ص	صفحة
ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
د. م	دون مكان نشر
د. ن	دون ناشر
د. ط	دون طبعة

المختصرات الإنجليزية:

Department	Dept
Edition	Ed
National Archive	NARA
Number	No
Page	P
Record Group	RG
Volume	VOL

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
130	ملحق رقم ١: خريطة تبين أهمية الموقع الإستراتيجي لدولة الإمارات.
131	ملحق رقم ٢: وثيقة تبين رد الشيخ زايد بن سلطان - حاكم إمارة أبوظبي - على تساؤلات إيرانية حول طبيعة عمل المصريين في أبوظبي.
132	ملحق رقم ٣: وثيقة توضّح القلق البريطاني حول أعداد المصريين في إمارات الساحل.
133	ملحق رقم ٤: وثيقة تبين تأييد مصر لمسألة إقامة دولة الإمارات علاقات رسمية مع إيران.
134	ملحق رقم ٥: جانب من خطاب الرئيس السادات في الكنيست الإسرائيلي في ٢١ نوفمبر ١٩٧٧.
135	ملحق رقم ٦: بنود وثيقة كامب ديفيد الأولى.
136	ملحق رقم ٧: قرارات مؤتمر بغداد سنة ١٩٧٨ بشأن المقاطعة السياسية والاقتصادية لمصر.
137	ملحق رقم ٨: جدول يبيّن عقود الإنتاج المشترك للهيئة العربية للتصنيع مع الشركات الأجنبية.

المحتوى

الإهداء.....	٥
مقدمة المركز.....	٧
تقديم.....	٩
المقدمة.....	١١
التمهيد: مظاهر علاقة مصر بإمارات ساحل عمان ١٩٥٥ - ١٩٧١ م.....	١٧
مدخل: السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات وجمهورية مصر العربية.....	٤١
أولاً: السياسة الخارجية العربية لدولة الإمارات:.....	٤٣
ثانياً: السياسة الخارجية العربية المصرية:.....	٤٦
الفصل الأول: العلاقات السياسية الإماراتية المصرية.....	٥١
أولاً: الموقف المصري من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث.....	٥٣
ثانياً: الموقف الإماراتي من حرب أكتوبر ١٩٧٣:.....	٦٤
ثالثاً: الموقف الإماراتي من عملية السلام بين مصر وإسرائيل.....	٧٤
الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية الإماراتية المصرية.....	٨٧
أولاً: تبادل الخبرات الفنية.....	٩١
ثانياً: مساهمة العملة المصرية في سوق العمل الإماراتي.....	٩٤
حجم العملة المصرية في دولة الإمارات.....	٩٥

٩٨.....	ثالثاً: التبادل التجاري
١٠٢.....	رابعاً: الدعم الإماراتي للتنمية المصرية
١٠٤.....	وسائل الدعم الإماراتي للتنمية المصرية
١٠٩.....	الفصل الثالث: العلاقات الثقافية الإماراتية المصرية
١١١.....	أولاً: مفهوم الثقافة
١١٢.....	ثانياً: مفهوم العلاقات الثقافية
١١٣.....	ثالثاً: البعثات التعليمية الطلابية
١١٨.....	رابعاً: دور مصر في تطوير التعليم بدولة الإمارات
١١٩.....	خامساً: دور مؤسسة الأزهر في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين
١٢٠.....	سادساً: التعاون في المجال الإعلامي
١٢٧.....	الخاتمة
١٢٩.....	الملاحق
١٣٩.....	المصادر والمراجع
١٤٩.....	قائمة الجداول
١٥١.....	قائمة الأشكال
١٥٣.....	قائمة المختصرات
١٥٥.....	قائمة الملاحق
١٥٦.....	Study Summary
١٥٧.....	المحتوى



ISBN: 978-9948-22-594-2